

﴿ حاجی احمد خلوصی وحاجی مصطفی درویش ﴾

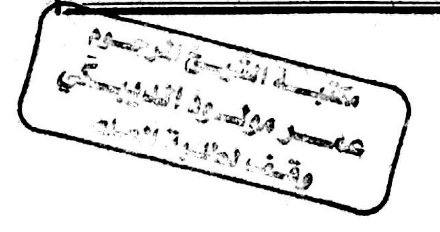
﴿ وشرکاسی صحافیهٔ عثمانیه شرکتی ﴾

(شرکتمزك بدایت تشکیلندنبرو کتب و رسائل عربیه و ترکیه غایت)
(مصحح واهون فیئاتله نشر اولندیغی کبی له الحمد اشبو بیك اوچیوز)
(یدی سنه سی دخی ﴿ سیالکوتی علی المطول ﴾ نام کتابك)
(تصحیحنه اهتمام ایله طبعنه موفق اولنوب بیوك دیپوزیتوسی)
(حکاکلر ارقه‌ز قاغنده (۲ و ٤) نومرولی مغازه اولوب شعبه‌لرندن)
(برنجی شعبه‌سی حکاکلرده (۳) نومرولی دکانده و ایکنجی شعبه‌سی)
(ازمیرده کاغدجیلر ایچنده بکرلی زاده حافظ احمد طلعت افندینك)
((١٦) نومرولی دکانده واوچنجی شعبه‌سی قونیه‌ده صوفی زاده)
(محمد رضا افندینك دکانده و دردنجی شعبه‌سی طربزونده سپاهی)
(پازارنده کائن صحاف موسی افندینك دکانده وبشنجی شعبه‌سی)
(ارضرومده کلیساقپوسنده ملاداودزاده شمس الدین افندینك)
(وکورجی قپوسنده شیخ افندی یکنی سلیمان رفقی افندیلرك دکانلرنده)
(والتنجی شعبه‌سی بارطینده احسانیه جاده سنده قره قاش زاده)
(ابراهیم رحمی افندینك دکانده کمرك و مصارفات نقلیه‌سی ضم)
(ایله استانبول فیئاتنه صاتلقده‌در وسلانیکده دخی استانبول)
(چارشوسنده مصطفی صدقی افندینك دکانده صاتلقده‌در)

درسعادت

(معارف نظارت جلیله‌سنك ١٤٢ نومرولی وفی ١ ذی القعده)
(۳۱۰ سنه وفی ٥ مارس ۳۰۹ سنه تاریخلو رخصتنامه‌سیله)
(سلطان بایزید جامع شریفی کتبخانه‌سی تحتنده صحافیهٔ عثمانیه)
(شرکتنك ۸۷ نومرولی مطبعه‌سنده طبع اولنمشدر)

صحيفه ❊ فهرست السيالكوتى على المطول



(سيالكوتي على المطول)

بسم الله الرحمن الرحيم

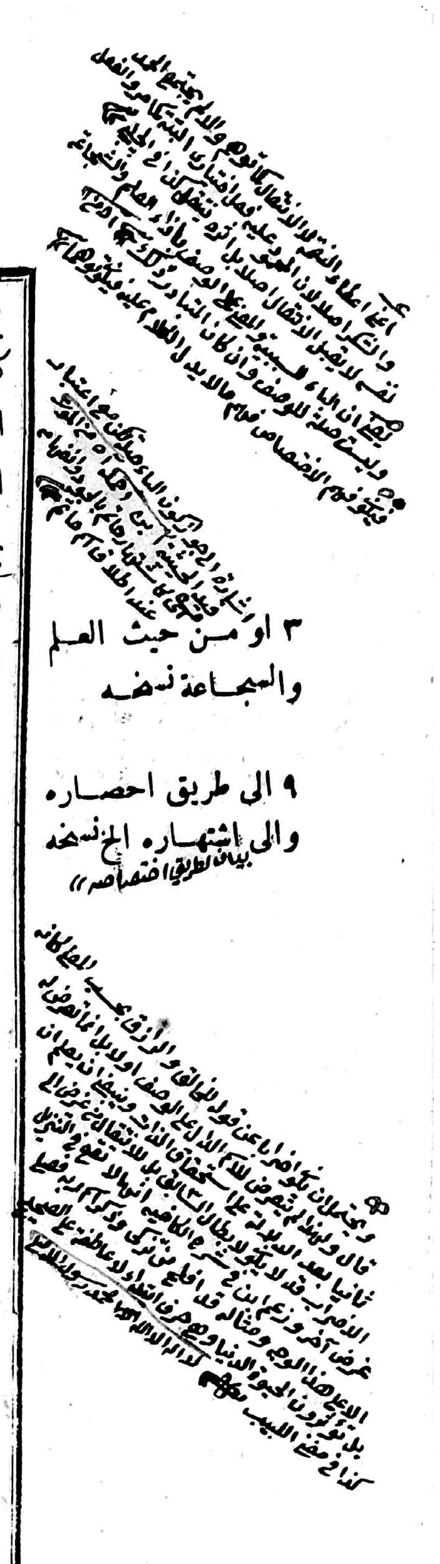
(قوله افتتح كتابه الخ) اى كتابه المقدر فى الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او المحقق ان كانت الحاقية والافتتاح التصدير ومعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التيمن بالتسمية اى بعد الافتتاح بها ذكر الحمد عقيب التسمية بلافصل مقدما على ماسواهما وهذا الكلام لادلالة له على جزئية شئ منهما ولا على عدمها على ماوهم وزاد لفظ التيمن اشارة الى ان الافتتاح بالتسمية للتيمن والتبرك سواء قلنا ان الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشاف والشارح رح او للاستعانة كما هو مختار القاضى او صلة للفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان الملابسة والاستعانة انما هو بيركاتها والافتتاح بها لاجل البركة الا ان فى الاستعانة زيادة وهى الاشارة الى ان المشروع فيه لايتم بدونها والاستعانة ليست حقيقية حتى يتوهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال فى قوله بحمدالله وفى حديثى الابتداء وليس فى كلام الشارح رح اشارة الى خصوصية شئ من الاحتمالات نعم فى نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية اشارة الى انه لامنافاة بينهما لان المراد التصدير على ماسوى التسمية والحمد فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لم يبدأ واما على تقدير جعله للملابسة او الاستعانة فلاتوهم للتعارض فانه يمكن

للابتداء نسخه

تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التيمن بامور كثيرة اذ التيمن بامور كثيرة ليس مختصا بحال التلفظ بل باق الى آخر الكتاب (قوله اداء) جعله علة للافتتاح نظرا الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ما انعم والا ففي الافتتاح المذكور اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وامتثال لحديثي الابتداء وعمل بما شاع بين العلماء (قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ) ان كان ما موصوفة او موصولة للعهد او الجنس فكلمة من في مما يجب بيانية والثانية مبينة لما يجب ان اريد بالشكر مطلقه وتبعيضية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كان للاستغراق فمن الاولى تبعيضية والثانية مبينة لشيء لا لما يجب اذ لا ابهام فيه ولانه لا يصح بيان العام بالخاص وانما كان في الافتتاح المذكور اداء لحق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها لانه في حالة افتتاح الكتاب تكون النعمة التي اثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق شكر كل نعمة ان يؤدى حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فاتضح العلية واندفع الشكوك التي اوردعليها الناظرون من غير حاجة الى كلمات ذكروها وظهر فائدة توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصر اثر من اثارها (قوله الثناء باللسان) ذكر اللسان للتنصيص بالمورد لانه قد يطلق الثناء بمعنى يشمل غير فعل اللسان والجميل صفة للفعل المحذوف ويتبادر منه الاختياري كما صرح به الشارح رح في شرح الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد وحمده تعالى على صفاته الذاتية بتنزيلها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختياري المنسوب الى الفاعل المختار سواء كان مختارا فيه اولا (قوله سواء تعلق بالفضائل الخ) تصريح بتعلقه والا فالتعريف تصوير لماهية المحدود لا بيان لعمومه وسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية للفعل المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة لان ام المتصلة لا تستعمل بدونها وربما جردتا عن الاستفهام واريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية فكأنه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اى سيان وما قاله الرضي والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء ثم بين الامرين بقوله اقام ام قعدت كما في قوله تعالى (اصبروا او لا تصبروا سواء عليكم) اى الامران سواء والجملة جزاء للجملة التي بعد ها لتضمنها معنى الشرط وافادة همزة الاستفهام معنى ان لاشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالفضائل والفواضل فالامران سيان فتكلف كما لا يخفى والفواضل المزايا المتعدية

لانه لا يطلق الفعل الا على ما هو بالاختيار عند المتكلمين على ما صرح به في الدرر ... جواب عن دخل مقدر ... الصفات القديمة ... الذات ليس بالاختيار ... ما هو المشهور المقرر في علم الكلام

بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة فى مفهومها كالانعام والفضائل المزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة (قوله و محبة الخ) اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة الكمال ليس شكرا مالم ينضم اليه المحبة والميل القلبى الى تعظيمه كاعتقاد الكفار الذين كانو ايعاندون النبى صلى الله عليه وسلم وانما تركوا فى المشهور التصريح بها لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة (قوله وخدمة) لان العمل بطريق الاعانة او الترحم او الاجرة لايكون شكرا (قوله فمورد) فرع على التعريفين بيان موردهما ومتعلقهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدراك نعم انه يكفى احدهما (قوله بالعلم والشجاعة) اى بسبب العلم والشجاعة ٣ (قوله والله اسم) لاصفة على ماذهب اليه البعض من انه فى الاصل صفة صار علما بالغلبة وتفصيله فى التفسير (قوله للذات) اورد المعرف باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علما ثم ذكر من صفاته ماهو مختص به لفظا ومعنى اشارة ٩ الى طريق انحصاره لاشتهاره بهذين الوصفين فى ضمن ذلك الاسم كحاتم بالجود (قوله ولذا لم يقل) اى لكونه اسما للذات المعينة من غير اعتبار صفة معه لم يقل للرزق او الخالق او غيرهما من الاسماء الدالة على الصفة حتى المتصف بجميع صفات الكمال (قوله مما يوهم الاختصاص) لان اللام للاستحقاق فاذا قيل الحمد لله يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة افاد استحقاق الذات الموصوفة بتلك الصفة له والاختصاص افاده تعريف الحمد وانما قال يوهم لكون استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف حكما باطلا فى نفسه لا لان تعليق الحكم بالوصف يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسند اليه (قوله بل انما تعرض) اضراب عن قوله لم يقل (قوله تنبيها على تحقق الاستحقاقين) فالذاتى مستفاد من اللام والوصفى من قوله على ما انعم حيث جعله محمودا عليه صريحا والاستحقاق الذاتى مالايلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجميع لما يكون الذات البحت مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الا على الجميل سمى ذاتيا لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة اولدلالة اسم الذات عليه اولانه لما لم يكن مستندا الى صفة من الصفات المخصوصة كان مستندا الى الذات (قوله لاقتضاء المقام الخ) يعنى ان كلا الجزئين من جملة الحمد لله مهم فى مقام الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله فى ضمن فرد ما فهو نصب العين فلا يرد ان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له بكلمة الحمد فان جزئى الجملة متساويا النسبة اليها (قوله وان كان ذكر الله اهم



٣ او من حيث العلم والشجاعة نسخه

٩ الى طريق احصاره والى اشتهاره الخ نسخه

(فى نفسه)

فى نفسه) فهو يقتضى تقديم لفظ الله لكن المقتضى العارض بحسب المقام اقوى عند المتكلم (قوله على ان الخ) بنائية اى كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على ان فى الحمد لله اختصاصا كما فى لله الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لايكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على بمعنى المصاحبة كمع نحو قوله تعالى (وآتى المال على حبه) خروج عن الظاهر من غير ضرورة ويأبى عنه لفظ ايضا (قوله وانه به حقيق) اى الحمد لذاته تعالى لا لغيره حقيق كما يقتضيه السابق او انه تعالى بالحمد حقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احد احق منه (قوله وبهذا يظهر) اى بما ذكر من ان * صاحب الكشاف قائل بالاختصاص فى الحمد لله يظهر الخ ٧ اعلم ان حل هذا الكلام الذى هو من مداحض الافهام موقوف على تحقيق عبارة الكشاف حيث قال واصله النصب الذى هو قراءة بعضهم باضمار فعله على انه من المصادر التى ينصبها العرب بافعال مضمرة فى معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا ينزلونها منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لايستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة والعدول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى نحمد الله حمدا ولذلك قيل (اياك نعبد واياك نستعين) لانه بيان لحمدهم له كانه قيل كيف تحمدونه فقيل اياك نعبد فان قلت ما معنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف فى ارسلها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى مايعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذى توهمه كثير من الناس وهم منهم انتهى فقيل فى توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله حمدا كان اخبارا عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى على ان المصدر للعدد لا للتأكيد فاتجه للسامع ان يقول كيف تحمدونه اى بينوا كيفية حمدكم فانها غير معلومة فبين بقوله اياك نعبد واياك نستعين اى نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه السؤال بانه اذا كان المعنى ماذكرت فمامعنى التعريف فيه فان المناسب للابهام ثم البيان التنكير واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعنى تعريف الجنس من حيث وجوده فى فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد واياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نحمد الله حمدا كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد واياك نستعين انا نحمده حمدا مقارنا للعبادة التى هى فعل الجوارح والاستعانة التى هى فعل القلب ولانقتصر على مجرد

* اى الكشاف فى تفسير الفاتحة فى قوله تعالى مالك يوم الدين م

٧ (قوله بل على ان الحمد اه) نسخه

القول اللساني ثم اورد عليه السؤال بانه يكفي لافادة هذا المعنى المصدر المنكر فما
فائدة التعريف فيه فاجاب بانه تعريف الجنس للاشارة الى الماهية المعلومة للمخاطب
من حيث هي كما في العراك الا انه فيه للجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه ههنا
وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجيهين يكون اختياره للجنس
ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه والاختصاص على الاول اختصاص الفرد وعلى
الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح
رحمه الله بان الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له
تأويلا فلا يكون رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد
ما اورده السيد قدس سره على الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال
على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم لانه
فيه تطويل المسافة والالتجاء الى معونة المقام من غير حاجة وقيل حاصل الجواب
عن كيفية صدور تلك الحقيقة بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره لان
انضمام غيره معه نوع بيان لكيفيته اي حال حمدنا انا نجمعه بسائر عبادات الجوارح
والاستعانة في المهمات ونخص بمجموعهما بك وتقرير السؤال والجواب المذكورين
بقوله فان قلت وقلت بحاله وحينئذ لا يصح ان يكون اختياره الجنس لرعاية مذهبه
لان الاختصاصين متلازمان كل لان الحمد مصدر ساد مسد الفعل والفعل لا يدل الا على
الحقيقة فكذا ما ينوب منابه وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك
نستعين والحمل على الاستغراق وهم لانه يبطل النيابة عن الفعل المحذوف اذ يصير
الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح
رحمه الله بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رحمه الله ان اختياره
الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله
فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف وكلمة بل الاضرابية
ههنا فانه اضراب عن المبني عليه والمبني بحاله وقوله فالاولى اي الاولى
في بيان تلك الدعوى لوجهين احدهما انه المتبادر الى الفهم اي من نفس
اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للمتبادر احتراز عن المتبادر عن نفس
اللفظ الذي لا يكون استعماله كثيرا كالمجاز المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه النخلة
فان المتبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى
نادر ولذا لا يصح لو نوى حقيقة كلامه (لاسيما في المصادر) فانها موضوعة
للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى

(ولاسيما)

ولاسيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه فإن الاختصاصين
متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على اختصاص كل واحد من المحامد
واختصاص جميعها والاستغراق يدل على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن
المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون
المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف
قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطابية لا ينافي تبادر
الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فللتلازم بين الاختصاصين فلا نار ولا علم فضلا
عن نار على علم وثانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشاف في حواشيه ان اللام
لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فان كان مسماه الماهية من حيث
هي كما في المطلق افاد تعيين الماهية وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة كما في اسم
الجنس افاد تعيين الواحد فاذا لا يكون ثمه اى في الحمد لله استغراق نظرا الى نفس اللفظ
والحمل على الاستغراق وهم لانه ترك للحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا
اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى وكذا ما قيل لو تم هذا
الوجه لدل على عدم افادة اللام للعهد الخارجي وقد ظهر لك بما ذكرنا ان ما فهم
من اختيار صاحب الكشاف الحمل على الجنس والمنع عن الاستغراق مستفاد من
جعل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لحمدهم فاندفع اعتراض السيد الشريف
بقوله فنقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره في حواشي
الكشاف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان
لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد واعرابه واورده بطريق السؤال والجواب
اهتماما بشانه وكان الواجب ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشارة الى
ان اللام للتعريف اتفاقا فبين انه موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق
وهم فانه انما يستفاد بمعونة القرائن والدليل المنقول في حواشيه ناهض عليه بلا
مؤنة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا
مع ان وظيفة المفسر هذا فاما ان يقال ان الحقيقة تتعين للارادة ما لم يصرف عنها صارف
٩ فلم يحمل كلامه اولا على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد
اشارة الى تجويز ارادة الجنس من حيث هو هو في ضمن كل الافراد ففيه انه على تقدير
الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لحمدهم وان الاستغراق
انما يراد بعد الجنس كما صرحوا بان الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث
الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطابيا يحمل على الاستغراق لئلا

٩ فلذا لم يحمل نسخه

يلزم الترجيح بلا مرجح بقي ههنا بحث شريف و هو ان قوله على ان صاحب الكشاف الخ انما يتجه لوكان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به حقيق تفسيراً لاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه بقوله اياك نعبد و اياك نستعين فلا لان اختصاص استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي ثبوته لآخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا الجل للفرس و كذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته لآخر كما في العبادة هذا ما افاده ذهني الكليل بعد مطالعة الكشاف وما يتعلق به فعليك بالتدبر اللائق فان فيه فوائد جة تعطيك الاقتدار على دفع ما عرض للناظرين في هذا المقام (قوله ليس كما توهمه) الجار و المجرور في موضع المصدر اى ليس مبنيا بناء مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا حال كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما قاله صاحب المغنى في قوله تعالى (كما بدأنا اول خلق نعيده) و القول بانه خبر ليس و مبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف (قوله بل على الخ) اى بل هو مبني على هذا و لا يقدر منصوبا على انه خبر ليس لانه يلزم ان يكون داخلا تحت قوله و بهذا يظهر فيلزم ان يكون هذا ايضا ظاهرا بما ذكر (قوله على ما انعم) كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات لان القيد المذكور بعد الجملة قد يكون قيدا للمسند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون قيدا لثبوته كما في ضربت زيدا قائما و قد يكون لاثباته كما فيما نحن فيه فكأنه قيل اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام و ما قيل انه تعليل لانشاء الحمد و كلمة على تعليلية كما في قوله تعالى (ولتكبروا الله على ما هديكم) ففيه انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة (قوله اى انعم به الخ) هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي فلا يصح قوله مع تعذره آه فيه انه يجوز ان يكون التقدير و علم به من البيان ما لم نعلم و يكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور و غيره فالاولى ان يقال مع تكلفه في المعطوف عليه (قوله ان التقدير آه) تعريف التقدير يفيد ان الزاعم قائل بانحصار التقدير على ما ذكره فلذا قال تعسف و لو كان مراده جواز ذلك التقدير فلا تعسف (قوله بدل من الضمير اه) بناء على جواز حذف المبدل منه و قد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء ابن الحاجب (قوله فقد تعسف) اى سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الايسر و هو جعل ما مصدرية و سلك الاعسر (قوله امكن) من تمكّن الشيء مكانه

(اى)

اى اخذ مكانه (قوله ولم يتعرض للنعم به) اى صريحا والا فعموم الانعام المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم المنعم به ضمنا استلزاما عقليا لا يقبل التخصيص (قوله لقصور العبارة الخ) اعادة اللام تشعر باستقلال كل واحد بالعلية وبيانه ان التعرض للنعم به بذكر البعض او بذكر الكل تفصيلا او اجمالا وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة اما لعدم افادة الاحاطة كما فى ذكر البعض والتفصيل او لافادة الاحاطة الناقصة كما فى الاجمال وكذا توهم الاختصاص بشئ وهو المذكور دون شئ وهو المتروك متحقق على التقادير الثلاثة وكذا ذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذا لم يذكر شئ منها (قوله ثم انه) كلمة ثم للتراخى فى الرتبة كما فى قوله ان من ساد ثم ساد ابوه اشارة الى ترقى المصنف رح فى مراتب البلاغة (قوله صرح ببعض النعم) من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه على الانعام المحمود عليه (قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ) وهو الغداء واللباس والمسكن وغيرها من المنكح ودفع الموذيات وقيد الاصول احتراز عن الامور الجزئية التى يحتاج اليها فى بقاء النوع احيانا وليس علم الشرائع والشارع والمعجزة داخلة فى اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لانتظام امر الاجتماع على ما ينبغى وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانعم الله بعد ذكرها وتفريعه عليها وعطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ وعدم ادخاله تحته (قوله يتعاونون الخ) عطف بيان لقوله يحتاج اوجملة مستأنفة وجعله حالا ركيك ٣ من جهة المعنى (قوله وفى الكتابة مشقة) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان فانه متعلق بالتنفس الضرورى غير محتاج الى آلة مع ان فى الكتابة ضرورا وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم المعانى من الاشارة والكتابة على تقدير فرض وضعهما لها كفهمنا اياها من الالفاظ بتكرر اطلاقها عليها مع القرائن (قوله وهو المنطق الفصيح الخ) اى النطق الظاهر الذى لا يلتبس بعضه ببعض كما فى الحان الطيور المظهر عما فى الضمير بدلالات وضعية اما من الله او من اهل اللغة على ما حقق فى موضعه (قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ) بيان لوجه عقلى لتعرض الصلوة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من نعوته (قوله معاملة) بان يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من آخر ويعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته عوض ما اخذ منه (قوله وعدل يتفق الجميع عليه) اى استواء فى المعاملة يتفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء (قوله والعدل) ابتداء كلام كأنه قيل فلابد من العدل والعدل الى آخره وليس عطفا

٣ وجه ركاكة المعنى ان الانسان محتاج فى تعيشه الى اجتماعه مع بنى نوعه للتعاون واذا حصل التعاون لا يبقى الاحتياج لانه حصل فاذا جعل حالا من ضمير محتاج يكون المعنى الانسان محتاج الى اجتماعه مع بنى جنسه مع ان ذلك والاحتياج حال التعاون هذا ما سنح لخاطر الفقير والعلم عند الملك القدير فيكون المعنى ركيكا (لمحرره قبريسى)

على المعـاملة على ما وهم (قوله رعاية لبراعة الى آخره) المفعول له سبب حامل ٩ على الفعل وهو قد يكون غاية مترتبة معلولا له فى الخارج وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثانى من الثانى فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام باشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف المذكور وليس معلولا له فى الخارج انما المعلول له التنبه فاندفع ماقيل ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيـه (قوله مالم نعلم) اى فى الزمان السابق على التعليم بوجه من الوجوه يدل عليه نفى العـلم المطلق وذلك بخلق علم ضرورى فى ابناء آدم عليه السلام بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة (قوله ولفظ اوتى الخ) يعنى أن فى لفظ الايتاء تنبيها على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى فالظاهر ان يقدم قوله لا من عند نفسه على قوله من عند ربه الا انه قدمه للتأدب ولكونه اثباتا (قوله وترك الخ) دفع لما يترا أى من ان اللائق للتنبيه المذكور التصريح بالفاعل بان فى عـدم التصريح به نكتة اخرى وهى الاشارة الى ان هذا الفعل لا يصح لغيره (قوله اشـارة الى المعجزة) باشتماله على القرآن الذى هو معجزة لا ان كل فصل الخطاب معجزة لعدم اعجاز ماسوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن لعدم ٧ صحة المعنى (قوله الذى يتبينه من يخاطب به) اى يفهمه وايتاء الكلام البين لا يقتضى ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى ترد المتشابهات على رأى من وقف على الا الله (قوله بين الحق والباطل الخ) الحق والباطل فى الاعتقادات والصواب والخطأ فى الأعمال (قوله اصله اهل) ابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان ابدلت الثانية الفـا (قوله خص استعماله الخ) يعنى انه فرق بينهما فى الاستعمـال فيقال اهل الحجام ولا يقال آله (قوله فى الاشراف) فى القاموس الشرف محركة العلو والمكان العالى والمجد او لا يكون الا بالاباء او علو الحسب انتهى فقوله ومن له خطر دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الاباء او بعلو الحسب وبيـان انه مختص بالعقلاء وفى الكـشف ينافى تصغيره اختصاصه بالاشراف فتدبر ٦ (قوله جمع طاهر) فى القاموس الطهر بالضم نقيض النجاسة كالطهارة طهر كنصر وكرم فهـو طاهر وطهر وطهير والجمع اطهـار وطهارى وطهرون فلا ينافى مافى شرح الكشاف من انه جمع طهر كنمر وانمار ولا حاجة الى ماقيل انه جمع لطاهر من حيث المعنى فانه يخالف التأييد ٧ بصاحب واصحاب (قوله وصحابته) بفتح الصاد وكسرها يستعمل فى الرفقاء والمراد اصحاب الرسول عليه السلام وهم الذين طالت صحبتهم مع النبى عليه السلام مسلمين وقيل بشرط الرواية وقيل هم

٩ للتحصيل بقرينة ان مابعده علة ذهنية وما قبله علة خارجية م

٧ لانه يلزم ان يؤتى القرآن غير نبينا ايضا وهو فاسد م

٦ فكأنه يريد ان بعد الاختصـاص لم يصـغر لمنافاته فانه بحسب الوضع للتحقير اطول يقال اجناها ابناها اى الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم الذين بنوها م

٧ لان التأييد انما هو بجهة لفظه لا بجهة معناه على مالا يخفى (لمحرره قبريسى)

وعددهم حين وفاته ١١٤٠٠٠

اى مائة الف واربعة عشر الفا

مسلمون رأوا النبى صلى الله عليه وسلم (قوله جمع خير) بالتشديد قيد بالتشديد لما فى القاموس من ان المخففة فى الجمال والميسم والمشددة فى الدين والصلاح وماذكرناه اولى مما قيل انه احتراز عن خير افعل التفضيل فانه لايثنى ولا يجمع لكونه فى التقدير افعل من كان المذكور فى النسخة المصححة جمع الخير معرفا باللام (قوله اصله) اى غالبا اذلايطرد فى نحو اماقريشا فانا افضلها فان التقدير مهما ذكرت قريشا (قوله مهما يكن من شئ) فى القاموس مهما بسيطة لامركبة من مه وماولا من ماماخلافا لزاعميهما ولها ثلاثة معان الاول مالايعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأتنا به من آية الثانى الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقوله ❊ وانك مهما تعط بطنك سؤله ❊ وفرجك نالامنتهى الذم اجمعا ❊ الثالث الاستفهام كقوله ٩ مهمالى الليلة مهماليه ❊ اودى بنعلى وسرباليه ❊ ويكن تامة فاعله ضمير راجع الى مهما ومن شئ بيان لمهما ٦ لتأكيد العموم ولادخال الزمان ايضا وان كان مهما ٧ للزمان والشرط ففاعله من شئ ومن زائدة لان الشرط فى حكم غير الموجب (قوله فوقعت كلمة اما) اى فى نحو هذا التركيب وهو مايكون الفاصل بين اما والفاء معمول الشرط بخلاف ٢ مااذا كان جزءا من الجزاء فان امافيه واقعة موقع مهما فقط والفاصل فى موقع الشرط كما سيجئ فى بحث متعلقات الفعل وانما وقعت اما للاختصار مع كون الشرط من الافعال العامة ٩ التى يدل عليها الفاء الجزائية وفاء المبتدأ (قوله موقع اسم) اشارة الى انه ليس مغيرا من مهما بقلب الهاء موضع الميم والهاء همزة وادغام الميم فى الميم (قوله وتضمنت معناهما) كتضمن نعم جملة الجواب (قوله غالبا) اى فى الشرط واما فى امافلازم دائما وقيل فيه ايضا غالبا (قوله لصوق الاسم اللازم للمبتدأ) لصوق شئ لشئ اعم من ان يكون باعتبار مفهومه كلصوق الاسم للمبتدأ او باعتبار تحققه كلصوقه لاما فان الملاصق له فرد من الاسم فلاغبار على هذا فى العبارة سواء جعل لفظ اللازم صفة للاسم او للصوق ولاحاجة الى ماتمحلوا به ثم ان لصوق الاسم لاما اكثرى لقوله تعالى (فاما ان كان من المقربين فروح وريحان) الاية وقال الشارح رحمه الله التقدير فاما المتوفى ان كان الخ ولايخفى ان التقدير مستغنى عنه ولادليل عليه الا الاطراد الحكم (قوله قضاء) علة لما فهم من قوله لزمتها الفاء ولزمها لصوق الاسم اى فعل ذلك قضاء فان اللزوم انما هو بجعل الجاعل (قوله لحق ما كان) اى الشرط والمبتدأ وحقهما الفاء والاسمية (قوله وابقاء له) اى لما كان بقدر الامكان وهو ابقاؤه

٩ مهما مبتدأ ولى خبره والليلة ظرف الظرف ومهما ليه جملة مؤكدة للاولى اودى هلك والباء فى بنعلى زائدة وهو فاعله اى هلك نعلى وسربالى م

٦ فعلى هذا يكون مهما مالا يعقل غير الزمان فيكون مهما مبتدأ خبره اما الشرط واما الجزاء او المجموع فافهم م

٧ فعلى هذا يكون مهما ظرفا لغوا لفعل الشرط م

٢ وهو مذهب سيبويه والاول مذهب المبرد

٩ من الافعال التامة التى يدل عليها الفاء الجزائية وفاء المبتدأ نسخه

باعتبار ابقاء لازمه (قوله ظرف) اى فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يجئ بمعنى لم نحو ندم زيد ولما ينفعه و بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ (قوله بمعنى اذا) اليه ذهب ابن مالك وفى المغنى انه احسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ يكون ظرفا محضا ولا يكون لازم الاضافة الى الجملة (قوله يليه فعل ماض الخ) وجزاؤه فعل ماض غالبا بدون الفاء وبالفاء قليلا وقد يكون جملة اسمية باذا او الفاء كما فى قوله تعالى (فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد) وقيل الجواب محذوف اى انقسموا قسمين او مضارعا مأولا بالماضى وجميع الاستعمالات واقع فى التنزيل (قوله فتوهم منه بعضهم) وهو ابن خروف جعله توهما لتبادر معنى الظرفية منه وقال فى التحفة القول بانها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان ظرفا مضافا الى الجملة التى تليه كان عامله الجزاء مع انه قد يكون مصدرا باذا المفاجأة وما النافية نحو قوله تعالى (فلما احسوا بأسنا اذا هم منها يركضون) ٧ وقوله تعالى (فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته) وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما وايضا قد يقع الفصل بين لما وشرطه بكلمة ان نحو * فلما ان جاء البشير مع انه لا يجوز الفصل ٢ بين المضاف والمضاف اليه وايضا لو كان ظرفا لما صح قولنا لما لم يدخل الجنة لعدم اتحاد الزمان اللهم الا ان يدعى المبالغة (قوله علم البلاغة) بالمعنى الاضافى اى العلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغة بان دون لاجلها و بتقدير لفظ العلم فى قوله و توابعها للدلالة على انه مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما يتوهم من كون المضاف مقصودا بالذات لان لفظ العلم فى الكلام مقدر وحمله على المعنى العلمى تكلف لانه يلزم حينئذ تقدير لفظ العلم فى قوله وتوابعها لئلا يلزم العطف على جزء العلم وارجاع ضميرها الى البلاغة باعتبار المعنى الاصلى وعدم صحة افراد ضميره وفيه الا تكلف على ان كون علم البلاغة علما لهذين العلمين مما لم يثبت وقول الشارح رحمه الله فيما سيأتى وسموهما علم البلاغة بمعنى الاطلاق لا الوضع (قوله قدرا) تمييز ٢ من نسبة الاجل الى الضمير الذى هو عبارة عن طائفة من العلوم محول عن الفاعل اى من طائفة علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا اى من طائفة علوم ادق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر فان التقدير اعتبار لا استعمال على ما وهم الفاضل الاسفرانى والسر ما يكتم اولب الشئ (قوله لانه لم يجعله الخ) حتى يرد انه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث (قوله بل جعل طائفة الخ) ويكون بعض تلك الطائفة اجل من بعضها فلا يلزم تفضيله على العلوم المذكورة وعلوم بتة لانه من تلك الطائفة (قوله

٧ يهربون مسرعين راكضين دوابهم او مشبهين بهم منه فرط اسراعهم (قاضى)

٢ ويرد عليه بقوله تعالى ايما الاجلين قضيت م

٢ ويجب ان يكون التمييز فاعلا اما لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا واما المتعديه نحو امتلأ الاناء ماء فان الماء لا يصلح فاعلا للامتلاء بل لمتعديه وهو الملأ لانه مالى واما للازمه نحو وفجرنا الارض عيونا فان الارض متفجرة لا مفجرة كليات

معان هذا الخ) ليس المراد انه ادعاء امر مخالف للواقع فان العالم لايفرح بشئ باطل بل المراد انه لكمال عنايته وفرحه بذلك العلم يدعى ظاهر اجليته بالنسبة الى كل العلوم ترغيبا للطالبين والمراد اجليته بالنسبة الى البعض كالوعيدات الواقعة من الشارع مطلقة والمراد التقييد (قوله فيكون من ادق العلوم سرا) لان دقائق العلوم العربية واسرارها متفاوتة فبعضها ادق من بعض ولايلزم ان يكون جميع مسائله ادق وهذا معنى مانقل عنه رح ومعلوم ان دقائق العربية ادق اى بعضها من بعض لان جميع دقائقها ادق ولو ادعاء على ماوهم (قوله لان المراد الخ) اى بطريق الكناية فان كشف الاستار عن الشئ يستلزم معرفته (قوله لكونه) متعلق بالمعرفة او بالاعجاز وتقييد المعرفة بذلك القيد اشارة الى ان معرفة الاعجاز بطريق الانى مختص بهذا العلم فلا يرد انها تحصل بالكلام ايضا فلا يصح الحصر لان تلك المعرفة بطريق الانى (قوله لاشتماله على الدقائق الخ) والدقائق والاسرار المتعلقة باللفظ العربى انما تعرف بهذا العلم كما مر ولذا اخر وجه الاجلية عن وجه الادقية (قوله لكون معلومه من اجل المعلومات) المعلوم يطلق على المسائل وقد يطلق على الموضوع ٧ كما فى شرح المواقف ومحمولات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التى تندرج فيها الدقائق والاسرار التى فى القرآن وموضوعه اللفظ العربى من حيث مطابقته لمقتضى الحال المندرج فيه القرآن فيكون معلومه من اجل المعلومات ٩ فاندفع تحير الناظرين فى كون معلومه اجل ومنشاؤه حمل المعلوم على ان القرآن معجز (قوله مدرك الاعجاز) اى مابه يدرك لان المدرك حقيقة هو النفس الناطقة (قوله هو الذوق ليس الا) اى الا الذوق فقد حصر مابه يدرك الاعجاز فى الذوق وهو كيفية للنفس بها تدرك الخواص والمزايا التى فى الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكنائى فى هذا العلم (قوله ونفس وجه الاعجاز) اى نفس مرتبة البلاغة التى توجب الاعجاز لقوله ٤ وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة او نفس الاعجاز على ان يكون الوجه تخييلا فقد نفى امكان كشف القناع عنه والمصنف اثبت كشف القناع عنه بهذا العلم باعتبار المعنى المكنى عنه فالتدافع بين الكلامين متحقق بوجهين (قولنا قلنا معنى كلامه) اى مجموع كلامه المذكور سابقا فقوله مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق وقوله لايمكن كشف القناع معناه لايمكن وصفه وبيانه كالملاحة واستقامة الوزن وسائر الوجدانيات يدرك ولا يمكن بيانها بخصوصها (قوله وقد صرح بذلك) حيث قال شان الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على انه انما يدرك بهذا

٧ وقد يطلق على محمولات المسائل نسخه

٩ ثم ان المص قدم فى اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل فى مدحها واخر فى النشر دليل هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعنى قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى الكشف متقدمة عليه فى الوجود (حسن چلبى)

٤ اللام متعلق بالتفسير اى فسرناه هكذا لقوله آه م

العلم) لان نسبة الكشف الى العلم تدل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه وبهذا اندفع التدافع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك في الاثبات وعلى الوصف و البيان في النفي وحمل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز وافرادها نظرا الى نوع الاعجاز وجمعه نظرا الى افراده او على نفس الاعجاز وجعل الوجه تخييلا هو المطابق لعبارة المفتاح وفرق السيد في شرحه بين وجه الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة اي الخواص والمزايا ولا يمكن عن الاعجاز نفسه وفيه حمل الوجه في قوله ونفس وجه الاعجاز على التخييل وفي قوله ولا كشف للقناع عن وجه الاعجاز على الامور المؤدية اليه (قوله ولو بالذوق المكتسب منه) اشارة الى دفع التدافع بين الحصرين فالسكاكي حصر الادراك بلا واسطة على الذوق و المصنف رحمه الله تعالى حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكي ايضا حيث قال طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين وكلمة لو الوصلية الدالة على ان نقيض الشرط اولى بالجزاء بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما لا بالنسبة الى دفع التدافع حتى يرد انه اذا لم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا يندفع التدافع فضلا عن كونه اولى على هذا التقدير (قوله وليس الحصر حقيقيا) بيان لفائدة اعتبار الحصر بالنسبة الى العلوم ولا مدخل له في دفع التدافع قوله وقد اشير الى هذا) اي الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير لان المصرح به ان وجه الاعجاز اي مرتبة البلاغة التي بها الاعجاز امر من جنس البلاغة اي نوع منه لا طريق الى معرفته الا طول خدمة هذين العلمين لكنه يلزم منه ان يكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الاعجاز ايضا وكذا في قوله لا علم بعد علم الاصول الخ (قوله لا طريق اليه الخ) ظرف مستقر وقع خبرا اي لا طريق موصل اليه و الاطول مرفوع على البدلية من محل اسم لا او من خبره او ظرف لغو متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغوا متعلقا بالمنفي لانه يجب النصب و التنوين حينئذ الا ان يقال ان الحركة اعرابية وسقوط التنوين للتخفيف كما ذهب اليه السيرافي في لا رجل او للتشبيه بالمضاف كما ذهب اليه ابن مالك ويجوز ان يكون لا المشبهة بليس فيكون لا طريق مرفوعا واليه لغوا والاطول خبرا (قوله بعد علم الاصول) ليس هذا القيد صريحا في المفتاح الا انه مذكور مقدما في المعطوف عليه بقوله ولا اكشف فالظاهر ان يكون قيدا في المعطوف لما سيجيء في بحث الفصل و الوصل من ان القيد اذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات

الاول بين الحصرين والثاني بين اثبات الكشف وعدم امكانه م

والسيد الشريف في شرح المفتاح جعله قيدا للمعطوف عليه فقط وهو ظرف مستقر خبر لا او متعلق بالنفي المستفاد من لا لا بالمنفي لما عرفت اي لا علم كائن بعد حصول علم الاصول اي الكلام واللغة والصرف والنحو اكشف من هذين العلمين والبعدية زمانية فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الاعجاز من فهم اصل المعنى ولا بد في حل الآيات المشعرة بالجهة والجسمية والمكان على المعنى المجازي او الكنائي من العلم بامتناعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما حملنا قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) على انه كناية عن مالكية الملك من غير تصور استواء وجلوس فاندفع توهم كون علم الاصول اكشف منهما لانه انما يلزم لو كان الظرف متعلقا باكشف ثم ان نفي الاكشفية عما سوى هذين العلمين كناية عن ثبوت الكشف الكامل لهما فلا يقتضي مشاركة علم آخر لهما في اصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد ان ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى التفصيل ينافي الحصر المستفاد من قوله وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة الخ (قوله نعم لا يمكن) تصديق ٦ لما قبله وتقرير لما بعده ٤ ودفع للسؤال الناشي مما قبله وهو ان هذين العلمين اذا كانا موجبين لكمال الكشف كانا موجبين لكمال معرفة الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع انهما لا يوجبان ادراك الكنه لامتناع الاحاطة بهما لا لنقصانهما في الاكشفية قيل يستفاد من هذا الكلام وجه آخر لدفع التدافع وهو ان الكشف بهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف بهما لامتناع الاحاطة وليس بقوي لان توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول امر ممتنع لا يدل على شرفه ولا يوجب الترغيب فيه ولو قيل ان الكشف عن وجه الاعجاز حاصل بهما في الجملة وممتنع على سبيل الكنه لم يبعد (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) اي مراتب البلاغة الموجبة للاعجاز (قوله ايهام) وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (قوله اسم الكلام الخ) اي هذا الكلام المعين المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليدخل فيه منسوخ التلاوة والقراآت الشاذة (قوله تأليف كلماته) اي ما يتكلم به مفردا كان او جملة (قوله مترتبة المعاني) اي الثواني اشارة الى علم المعاني (قوله متناسقة الدلالات في الوضوح والخفا) اشارة الى علم البيان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك المقام) متعلق بهما على التنازع (قوله فلهذا) اي فلكون نظم القرآن عبارة عما ذكر اولان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ (قوله فيه استعارة لطيفة) بان شبه التأليف المذكور بادخال اللؤلؤ في السلك ثم استعير له لفظ النظم او شبه القرآن بعقد الدرر

٦ وهو كون العلمين اكشف للقناع عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن م

٤ وهو عدم دخول كنه حقيقة الاعجاز الانحت علمه الشامل م

واثبت له النظم ولا احتماله للوجهين وصفه باللطافة ويجوز ان يكون قوله واشارة الخ بيانا للطافة وان يكون صفة مادحة (قوله بيان لما) وفيه اشارة الى ان القسم الثالث كأنه الكتاب كله لكونه عمدة فيه (قوله تميز من اعظم) اى من نسبة اعظم الى ضمير الفاعل لا الى ماصنف محول عن الفاعل اى اعظم نفعه وقدمر مثله (قوله وضع كل شئ الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شئ لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله احسن) فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن (قوله هذا المقال) اى كونه احسن ترتيبا (قوله تراها) اى بالنسبة الى ترتيب القسم الثالث وفى كأن للتشبيه اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتب فلا يرد ماقيل انها لو كانت كعقد انفصم لايكون فيها حسن ترتيب فلايكون مصدقا للمقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) اى عن الزوائد وكونه اتم بالنسبة اليها لاينافى اشتماله على الحشو والتطويل فى نفسه (قوله كتقدم جزء من الشئ الخ) اى مجموع الموصول والصلة كشئ واحد لايصير احدهما جزأ من الكلام بدون الاخر فبينهما ترتيب لازم وهو ان تكون الصلة بعده بلا فصل فلا يجوز تقديم شئ من معمولاتها عليه واما تقديم بعض معمولاتها على بعض ففيه تفصيل مذكور فى النحو (قوله ظرفا) زمانا او مكانا وشبهه الجار والمجرور (قوله فلما بلغ معه السعى) فان المقصود ان اسمعيل عليه السلام لما بلغ الى السن الذى قدر فيه على السعى مع ابراهيم عليه السلام فى قضاء حوائجه امرناه بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلق معه بالسعى وكذا فى قوله * لا يأخذكم بهما رأفة * نفى الرافة المقيدة (قوله حكم ما اول به) اى لايشاركه فى جميع الاحكام لجواز ان يكون بعض احكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع ان الظرف) اى الحقيقى ليتم التقريب وشبه الشئ محمول عليه (قوله يكفيه رايحة الخ) ولذا يعمل الاسم الجامد فيه باعتبار لمح المعنى المصدرى فلا حاجة الى التأويل (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) اى اللفظ الزائد فى الكلام المستغنى عنه فى اداء اصل المراد سواء كان متعينا اولا كما فى قوله كذبا ومينا والتطويل مصدر بمعنى المفعول والمراد به الكلام الزائد على اصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اطنابا وهو قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لايكون وحملهما على ذلك لموافقة قوله قابلا للاختصار والتجريد فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن الزائد (قوله وسيجئ الفرق بينهما) اى الفرق المعتد به اى الصطلاحى وهو ان الحشو الزائد المعين والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو كون الكلام الخ) سواء كان خلل فى اللفظ او فى الانتقال (قوله الفت مختصرا)

اى فسرنا الظرف بالحقيقى ليتم التقريب ولو لم يفسر بالحقيقى لزم ابقاؤه على عمومه الحقيقى وشبهه من الجار والمجرور فلو ابقى عليه لا يثبت قوله لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه هذا العموم فيحتاج الى اعتبار وصفى الظرفية والمظروفية

لم يقل اختصرته لما فيه سوى الاختصار من التجريد والايضاح (قوله حكم كلى) اى حكم على كلى فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى الكلى ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام فى قوله ليستفاد لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا فى مفهوم القاعدة وما قيل من ان المراد قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء الاخير على الكل وحذف المضافين او ان الكلام محمول على الاستخدام بان يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقى وبضميرى ينطبق وجزئياته المعنى المجازى اعنى المحكوم عليه او ان اطلاق الكلى والجزئى على حكم الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتمال والاندراج فتكلفات لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الجم الغفير (قوله يجب توكيده) اى لابد ان يكون مؤكدا (قوله بان يقال الخ) متعلق بينطبق يعنى ان معنى انطباقه عليها انه يمكن ان يصير كبرى لصغرى سهلة الحصول (قوله لاما يستغنى عنه) الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه اشارة الى ان الحشو فى القسم الثالث بتكثير الامثلة والشواهد التى لا يحتاج اليها (قوله فهى اخص من الامثلة) اى كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى اذ لا يلزم للجزئى ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه مثالا او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح او للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره فى حقيقتهما ولو اعتبر ذلك فربما يتباينان وربما يتصادقان فبينهما على هذا التقدير تباين جزئى وهذا حاصل ما نقل عن الشارح رحمه الله فتدبر فانه قد خفى على الناظرين (قوله من الالو) كالنصر او العلو على ما فى القاموس (قوله وهو التقصير) من قصر فى الشئ توانى ٩ على ما فى شمس العلوم لا من قصر عن الشئ بمعنى انتهى او عجز على ما وهم لقوله فى تحقيقه (قوله وقد استعمل الالو متعديا الخ) فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى (لا يألونكم ٦ خبالا) يقال ألا فى الامر يألو اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى مفعولين فى قولهم لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا على التضمين والمعنى لا امنعك جهدا ولا انقصكه والشارح رحمه الله حمل عبارة المتن على الاستعمال المشهور رعاية لجزالة المعنى اى لم امنعك جهدا ولا انقصكه فى تحقيقه والقول بانه لازم بمعنى التقصير وجهدا تمييز اى من جهة الجهد او منصوب بنزع الخافض اى فى الجهد او حال اى مجتهدا فباطل اذ لا ابهام فى نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جعله فاعلا الا على اعتبار الاسناد المجازى

٩ قوله توانى يقال توانى فى حاجته اذا قصر اى عرض له التكاسل والفتور فى حاجته قوله بمعنى انتهى اى كف يده وامتنع عن فعله مع كونه مقتدرا عليه وقوله او عجز اى كف يده لعدم قدرته عليه (عاصم)

٦ اى لا يقصرون لكم فى الفساد (بيضاوى)

٤ دفع لما قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بما أول بما ذكر بل المأول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح م ٢ وهما كون المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل و كون النفي مدلول الحرف غير مستقل بالمفهومية الخ ٧ الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا لكان تأكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان الفعل كما سيصرح به في بحث تأكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تأسيسا لا تأكيدا فلا تفاوت ح في المؤدى سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر (حسن چلبي) ٣ اوله واني زعيم ان رجعت مملكا بسير ترى منه الفرانق ازورا على لاحب لا يهتدي لمناره اذا سافه العود الديافي جرجرا الفرانق البريد اى الذي يوصل خبر الخوف وازورا اى مائلا واللاحب الطريق الواسع والمنار العلامة وساف اى شد والديافي الابل المنسوب الى الدياف والدياف قرية ينسب اليها كرام الابل (عنه)

وجرجر اى صوت وكقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اى لا شفاعة ولا طاعة ولا يرد ايضا انه قد

والنصب بنزع الخافض وكوقوع المصدر حالا ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر نوعا من العامل نحو اتاني سرعة و بطوء نص عليه الرضي في بحث المفعول به و الحال و اما جعله بمعنى الترك متعديا الى مفعول واحد على ما في القاموس ما الوت الشيء اي ما تركته و على هذا حمله السيد الشريف في خطبة المواقف و ان كان صحيحا ففيه ان المستفاد منه انه لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهد فيه و المقصود انه بذل كل الجهد في تحقيقه (قوله في تحقيقه) متعلق بلم آل لا بجهدا لعدم جزالة المعنى (قوله لما تضمنه الخ) لا للنفي لان المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل و لا للمبالغة لما سيجيء و اما قوله في اختصار لفظه فهو متعلق بلم ابالغ كما هو الشائع في التقييدات و لذا لم يتعرض له الشارح رح (قوله ولو لم يؤل الخ) الظاهر ٤ ولو لم يؤول لم ابالغ بتركت المبالغة الا انه قصد الاشارة الى عموم الحكم وانه لابد في كل قيد تعلق بالمنفي من حيث النفي من التأويل بالمثبت لان النفي المستفاد منه مدلول حرفي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن للعقل تقييده ما لم يلاحظه قصدا و حينئذ يصير مدلولا اسميا او فعليا مؤولا بالمثبت (قوله لكان المعنى الخ) اي لو لم يؤول المنفي بالمثبت لكان متعلقا بمدخول النفي اعني ابالغ لامتناع تعلقه بالنفي لما عرفت من الوجهين ٢ فيكون النفي داخلا على كلام فيه تقييد وكل كلام شانه كذلك يكون النفي فيه متوجها الى القيد مع بقاء الفعل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن الخ وليس المقصود ذلك بل نفي المبالغة في الاختصار هذا خلاصة كلام الشارح رح وفيه دفع لشكوك الناظرين في هذا المقام لمن له فطانة (قوله لم تكن للتقريب والتسهيل) فيه اشارة الى ان كليهما مفعول له لم ابالغ لعدم الفرق بينهما الا ان التقريب اعتبر بالقياس الى التعاطي والتسهيل بالنسبة الى الفهم وليسا متعلقين برتبته ولم ابالغ على ترتيب اللف و النشر (قوله ان من حكم النفي) اي مقتضاه الاصلي عند البلغاء فلا يرد انه قد يجيء النفي الداخل على كلام فيه تقييد لنفي القيد والمقيد معا نحو على لاحب ٣ لا يهتدي بمناره فانه استعمال على خلاف الاصل ولدفع هذا قال الشيخ وهذا مما لا شك فيه (قوله نفيا للاجتماع) لفظ اجمعون تأكيد بمعنى الكل الا ان فيه معنى الاجتماع بحسب اصل الوضع فكان نفيا للاجتماع بهذا الاعتبار ولذا قالت الحنفية ان الملائكة سجدوا لادم ٧ مجتمعين لقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم اجمعون) على ما في البزدوي وغيره (قوله وتلويحا) التلويح كناية تكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا اشار من بعيد (قوله على ما ذكرنا) بقوله لا لما يستغني

عنه ليكون حشوا (قوله وتعريضا) التعريض كناية مسوقة لموصوف غير مذكور من عرض اذا امال الكلام الى جانب (قوله ولقد اعجب) اى اتى بامر عجيب يحتمل الوجهين المدح والذم (قوله لايعرف الخ) يعنى ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلى اذا لم يل حرف النفى قديأتى للتخصيص وقديأتى للتقوى على ماسيجئ وههنا لايعرف لشئ منهما وجه محصل اذلا يحسن قصر السؤال عليه بل الشركة فى السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعد على التحجر فى الدعاء ولا فى تأكيد اسناد السؤال اليه اذلا انكار ولاتردد فيه للسامع قلت التأكيد ههنا لاظهار الرغبة فى المسؤل كما فى قوله تعالى ﴿ انامعكم ﴾ ٢ ولاستبعاده السؤال ولهذا علله بقوله انه ولى ذلك الانتفاع به مثل الانتفاع باصله لالرد الانكار والتردد قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ﴿ الله نزل احسن الحديث ﴾ فى ايقاع اسم الله مبتدأ و بناء نزل عليه تأكيد لاسناده الى الله وانه من عنده (قوله فكانه الخ) يعنى قصد ان يجعل الجملة حالا لتفيد مقارنة السؤال لجميع ماتقدم من التأليف والترتيب والاضافة و التسمية ولايحصل هذا المعنى صريحا الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو اذلواورد الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة فى الاستيناف ٧ ولواورد مع الواو كانت ظاهرة فى العطف ٢ لكن هذا لايدفع الاعتراض المذكور من ان التقديم ليس الا لاحد الامرين ولاحسن لشئ منهما ههنا الا ان يقال انه من تتمة الاعتراض بيان لمنشأ اختياره الجملة الاسمية (قوله حال من ان ينفع به) لكونه مفعولا ثانيا لاسأل وليس بفضلة من معمولاته حتى يمتنع تقديمه عليه (قوله انه ولى ذلك) علة لقوله اسأل يعنى انه متولى ذلك النفع فله ان يتصرف فيه كيف يشاء (قوله كان الانسب الخ) ليكون الجملتان علتين للحكمين المستفادين من الله اسأل وانما قال الانسب لان ذلك انما هو على تقدير عطفه على انه ولى ذلك كما هو الظاهر ويجوز ان يكون معطوفا على انا اسأل او جملة مستأنفة لمجرد الثناء (قوله عطف) لانه الاصل فى الواو ولعدم صحة الانشائية للحال وتقييد السؤال بها والاعتراض لكونه فى آخر الكلام وعدم تضمنه نكتة جزيلة (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر فى هذين لان المذكور ثلاث جمل لايصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لاتصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها او على جزئها (قوله فيكون من عطف الجملة الخ) وهو مختلف فيه فمنهم من جوز عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس و منهم من منع ذلك و كذا

يتوجه الى المقيد من غير اعتبار لنفى القيد و اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على مافعلوا وهم يعلمون يعنى ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه لان عدم الاصرار موجب الاجر سواء كانوا عالمين او لا ولا يوجد توجه النفى الى المقيد مع ثبوت القيد وان وجد عكسه فى الوضع لا فى الاستعمال م

٢ ولاستبعاده السؤال نسخه

٧ فحينئذ لايحصل الغرض المذكور صريحا م

٢ فلا يحصل الغرض المذكور ايضا صريحا م

عطف الانشاء على الاخبار منعه البيانيون وجمهور النحاة وجوزه الصفار كما فصله في مغني اللبيب فلابد في جوازه عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فاما أن يقال المعطوف عليه ايضا انشاء معنى لان المقصود انشاء المدح بانه كاف والواو اعتراضية أو يقال المعطوف مؤول بهو مقول في حقه نعم الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء (قوله ثم عطف الجملة) مبتدأ خبره الجملة الشرطية والواو زائدة لزيادة الربط كما في لابد وان يكون والجزاء محذوف تدل عليه الجملة الاستدراكية اى عطف الجملة على المفرد ههنا ان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقا لكونه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فلابد من التأويل والقول بجوازه فيماله محل من الاعراب بدون التأويل عند الجمهور ممنوع لابد له من شاهد وهذا معنى ما نقل عنه ان هنا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى ويؤيده انه لم يحكم ببطلان العطف في شئ من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة في خطبة شرح العقائد النسفية وغيره (قوله باعتبار تضمن الخ) اشار الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمن نص عليه في الرضي والتسهيل حيث قالا يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتجانسا بالتأويل (قوله على رأى) وهو ان يكون جعل معطوفا على فالق وهو احتراز عن قول من جعله حالا بتقدير قد او معطوفا على جملة فالق بتقدير هو بناء على عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد وبما حررنا اندفع الاعتراضات الموردة ههنا بالكلية فتدبر ثم ان تقدير مقول في حقه ليس بصحيح لانه يستلزم ان لا يكون افعال المدح والذم مستعملة في معناها الحقيقي اعني انشاء المدح والذم العام في شئ من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار عن وقوع هذا القول في حقه ولان مقولية القول المذكور فيه انما تكون بطريق الحمل والاخبار عنه بنعم الوكيل فلابد من تقدير مقول في حقه مرة اخرى ويلزم التقدير مرات غير متناهية (قال السيد قدس سره في جوابه ان ذلك جائز الخ) لم يوجد التصريح بالجواز في الكتب المتداولة بل في شرح التسهيل لابن مالك في بحث المفعول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما فان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال اولى (قال السيد قدس سره نص عليه العلامة الخ) عبارة الكشاف فان قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزد الظالمين قلت على قوله (رب انهم عصوني) على حكاية كلام نوح بعد قال بعد الواو النائبة عنه ومعناه قال رب انهم عصوني وقال لا تزد الظالمين الا ضلالا اى قال هذين القولين وهما في محل النصب لانهما مفعولا قال كقولك قال زيد نودي للصلوة وصل

في المسجد تحكى قوليه معطوفا احدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على انه لايجوز عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب لان ماقبل قوله تعالى ولاتزد الظالمين كلها جملة خبرية مقولة لقال معطوف بعضها على بعض قال الله تعالى ﴿ قال نوح رب انهم عصونى واتبعوا من لم يزده ماله وولده الا خسارا ومكروا مكرا كبارا وقالوا لاتذرن آلهتكم ﴾ الى قوله ﴿ ولاتزد الظالمين الا ضلالا ﴾ فلو جوز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد فى عطف ولاتزد الظالمين بل جزم بعطفها ٧ على قوله تعالى عصونى كسائر الجمل السابقة فالسؤال عن عطفها والجواب بانه معطوف على رب انهم عصونى لاعصونى بتقدير قال ليكون عطف الاخبار على الاخبار يدل على انه لايجوز عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب وكذا فى المثال المصنوع عطف بتقدير قال واما قوله اى قال هذين القولين فهو اشارة الى انه مقول آخر وليس داخلا فى المقول الاول كالجمل السابقة وليس فيه دلالة على ان احد القولين ٢ معطوف على القول الاخر ٣ من غير تقدير وكذا قوله لانهما مفعولا قال وقوله تحكى قوليه معطوفا احدهما على صاحبه لان المراد انهما كذلك فى الظاهر قال السيد وكفاك حجة قاطعة قطعا ٩ يليق بالخطابات وهو الظهور فان كون الواو من المحكى يستلزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لامحل له من الاعراب فيحتاج الى التأويل وعلى تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد القولين على الاخر اللذين فى حكم المفردين من غير تكلف التأويل وفيه انه انما يتم لو ثبت جواز عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب بشاهد ولم يثبت فعلى هذا التقدير ايضا يحتاج الى التأويل بانه معطوف بتقدير قال (قوله فى المقصود) اى فى مقصود الكتاب ليخرج الخطبة (قوله من قبيل المقاصد) والشواهد والامثلة والاعتراضات على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد النقض على الحصر (قوله وعليه منع ظاهر) وهو منع انحصار مالايكون من المقاصد فى المقدمة ومنع انحصار مالايكون الغرض منه الاحتراز فى وجوه التحسين (قوله بالاستقراء) بان يقال تتبعنا المذكور فى الكتاب فلم نجد غيرها (قوله ولما انجر الخ) لانه انجر فى آخر المقدمة الى ان علم البلاغة وتوابعها منحصر فى علم المعانى والبيان والبديع وانها فنون اى ضروب مختلفة لان الاول مايحترز به عن الخطأ فى تأدية المراد والثانى مايحترز به عن التعقيد المعنوى والثالث مايعرف به وجوه التحسين والمعلوم مماتقدم من قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها الى قوله الفت مختصرا الخ ان مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغة وتوابعها

٧ بان يكون الظالمين من وضع الظاهر موضع المضمر ان جوزنا وقوع الانشاء خبرا بلا تأويل او يكون خبرا بتأويل مقول فى حقه كما هو مذهب السيد قدس سره م

٢ وهو قوله ولاتزد الظالمين الاضلالا م

٣ وهو رب انهم عصونى م

٩ قوله قطعا يليق بالخطابات آه جواب للمحشى القديم حيث قال وفيه تأمل اى فى هذا الجواب تأمل اذ بهذا المقدار لايثبت كون الحجة قاطعة واجاب بما ترى فافهم

فصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغة وتوابعها و علم البلاغة وتوابعها منحصر فى علوم ثلاثة هى٧ فنون ثلثة ينتج ان مقصود الكتاب منحصر فى الفنون الثلثة ومعلوم ان الامور الثلاثة المذكورة فى الكتاب يكون واحد منها اول وآخر ثانيا وآخر ثالثا فعلم ان مقصود الكتاب فنون ثلثة موصوفة بالاولية والثانوية والثالثية وانها علم المعانى والبيان والبديع الا ان النسبة بينها مجهولة اذ لم يعلم٢ ان الفن الاول علم المعانى او البيان او البديع فقال لافادة النسبة الفن الاول اى من الفنون الثلثة التى علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعانى وكذا قوله الفن الثانى علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذه التراكيب من قبيل قولنا المنطلق زيد كما سيجئ فتدبر فانه مما زل فيه اقدام الناظرين ووقعوا فى حيص بيص (قوله فلم يكن لتعريفها) اذ لا يمكن ههنا الا التعريف اللامى وهو يقتضى تقدم الذكر صريحا او اشارة (قوله فنكرها) لانه الاصل فى الاسماء ولا مقتضى للعدول (قوله وما يتصل بذلك) عطف على معنى الفصاحة كالسابق وهو بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة وكونهما صفة اللفظ او المعنى وبيان النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب وبيان مرجع البلاغة (قوله والمقدمة مأخوذة الخ) لم يرد انها منقولة عنها او مستعارة لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف او استعارته منه اذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة او مستعارة بل اراد ان لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن الاضافة فمعناها المتقدمة يعنى پيش شونده وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكفى فى اخذ المشتق مالم يرد الاستعمال به كما فى لفظ الصلوة والزكوة واطلاق المقدمة على مقدمة الجيش ايضا باعتبار معناها الوصفى والتأنيث لتأنيث الموصوف اعنى الجماعة يدل عليه ايرادها فى الاساس فى الحقيقة حيث قال قدمته واقدمته فقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش (قال يقال مقدمة العلم) اى المقدمة اذا اضيفت الى العلم يطلق على ما يتوقف عليه مسائله شروعا او تصورا او تصديقا فيعم المبادى ايضا كما فى شرح المفتاح او شروعا فقط كما فى المختصر اى يراد ذلك المعنى باطلاق العام اعنى ما يتقدم العلم على فرد منه لانه نقل فى الاصطلاح الى هذا المعنى اذ لا داعى اليه ولزوم النقل الى معان كثيرة لانه يقال مقدمة الدليل لما يتوقف عليه صحته ومقدمة القياس لما هو جزء منه ويؤيد ماقلنا قولهم المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع فى العلم دون ان يقولوا معنى المقدمة (قوله بمعرفة حده) اى رسمه وهذا بناء على زعم القوم فان الشارح رحمه الله نفى توقف

٧ لان الفنون اما عبارة عن الالفاظ او النقوش او المعانى لما ان اجزاء الكتاب عبارة عما كان الكتاب عبارة عنه. م

٢ اذ التقديم الذكرى فى بيان الانحصار لا يفيد التقديم فى الترتيب. م

الشروع على شيء منها ومقدمة الشروع عنده التصور بوجه ما والتصديق
بفائدة ما (قوله ومقدمة الكتاب) اي يقال المقدمة المضافة الى الكتاب لطائفة
من الكلام الخ ويطلق عليه اطلاق العام على بعض افراده كما يطلق الباب والفصل
والمقصد والفن على بعض اجزائه وذلك لانهم يعنون ببعض اجزاء الكتاب
التي لمدلولها ارتباط بالمقاصد ونفع فيها بلفظ المقدمة كما في هذا الكتاب ومعلوم
ان اجزاء الكتاب هي الالفاظ فقد اطلقوا المقدمة على طائفة من الكلام
الذي عنونوه بها كما اطلقوا الفن الاول والثاني والثالث على طائفة من الكلام
الذي عنونوه بها فهذا الاطلاق ثابت فيما بينهم يتفرع عليه اندفاع الامرين لا انه
اصطلاح جديد احدثه الشارح وبنى عليه الامرين كما قال السيد الشريف ثم ان اندفاع
اشكال الظرفية يحصل بكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني
المخصوصة فمقدمة الكتاب مظروفة لمعانيها كسائر عنوانات مقاصد الكتاب واندفاع
اشكال التقديم والتاخير بعدم اعتبار التوقف في مفهومها ولا مدخل في اندفاع
شيء منهما لثبوت مقدمة العلم كيف والشارح رح ناف لكون مدلول مقدمة الكتاب
مقدمة العلم وانما تعرض لها ههنا لبيان ان عدم الفرق بينهما منشأ لاشكال الامرين
عليهم فما قال السيد من انه لم يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فاشكل عليه امر الظرفية
ليس بشيء ✻ قال قدس سره اثبت الخ ✻ لم يثبت الشارح رح مقدمة العلم بل نقل
ما قاله البعض ✻ قال قدس سره وهي ههنا امور ثلثة ✻ الضمير راجع الى ما ذكر
والمذكور اصالة هو الالفاظ وبالتبع المعاني فالمراد بالمرجع المعنى الاول كما صرح به
في هذا الكتاب وبالراجع الثاني بطريق الاستخدام او المراد بهما الاول والكلام
من قبيل اجراء حكم المدلول على الدال او على حذف المضاف اي دوال امور ثلثة ✻
قال قدس سره ان ما جعله الخ ✻ قد عرفت انه ناقل لا جاعل وان ما جعله في شرح
الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ الدالة على الامور الثلثة ✻ قال قدس سره ويحتاج
الخ ✻ قد عرفت عدم الاحتياج الى التكلف ✻ قال قدس سره قد تطلق الخ ✻
وقد تطلق على الملكة تركه لعدم مناسبتها للمقام ✻ قال قدس سره فان كان الخ ✻
قد ظهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح ✻ قال قدس سره فكانه
قيل هذا الكلي منحصر في هذا الخ ✻ انما يصح هذا التوجيه اذا كان قولهم مقدمة
في كذا اما اذا كان اما المقدمة ففي كذا اشارة الى المقدمة المعينة المذكورة سابقا
كما في رسالة الشمسية حيث قال ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة ثم قال
اما المقدمة ففي كذا فلا يصح في قوله القسم الثالث لانه اشارة الى القسم الثالث

من المفتاح المذكور سابقا ❊ قال قدس سره بل معان يتوصل بها اليها ❊ تجعل آلة الشئ مظروفا له مما لا يوجد فى كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم ❊ قال قدس سره هو الثانى المذكور بقوله وقد يوجه ايضا ❊ يعنى ظرفية تحصيل الادراكات للمعانى وغيرها وهذا اشنع من الثانى ❊ قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ ❊ اذ المجموع ليس مفهوما كليا لمنكوحتى يقال بانحصار الكلى فى هذا الجزئى ❊ قال قدس سره لان ظرف الالفاظ الخ ❊ الاظهر ان الالفاظ مظروفة المعانى ٧ بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعانى اولا ثم يورد الالفاظ على طبقها فكانه يصب الالفاظ فى المعانى صب المظروف فى الظرف والمعانى مظروفة الالفاظ بالنسبة الى السامع لانه يأخذها منها كما يؤخذ المظروف من الظرف ❊ قال قدس سره فلا يرد عليه الخ ❊ لا خفأ فى ان البصيرة اذا لم تكن مضبوطة كيف يحكم بتوقفها على الامور الثلثة وعدم حصولها بواحد منها او باثنين ٢ وان اريد ان البصيرة الحاصلة بكل واحد منها موقوفة عليه بل كل امر ينضم اليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل بدونه ففيه انه يلزم ان يكون كل مسئلة من العلم مقدمة للشروع فيه لانه يتوقف عليه الشروع فيه بالبصيرة التى لا تحصل الا به ❊ قال قدس سره ثم ان الارتباط الخ ❊ فيه ان توقف الشئ على الشئ بمعنى امتناع حصوله بدونه يقتضى كونه مضبوطا واما الارتباط والاعانة فى حصول ذلك لا يقتضى كونه مضبوطا وكذا اختلفت المقدمات فى اوائل الكتب ❊ قال قدس سره على ان ماله ارتباط الخ ❊ فيه ان المعين فى حصول شئ يستحسن تقديمه وليس يجب ان يكون موقوفا عليه او مفيدا للبصيرة كالامور المعينة على السفر مع عدم توقفه عليها (قوله لا فائدة فيها الا الاطناب) وفى الايضاح لم اجد فيما يصلح لتعريفهما ولما كان ذلك خلاف الواقع وسوء الادب غيره الشارح الى ما يرى انه لا فائدة فى نقل تلك الاقوال الا زيادة العبارات على ما هو المقصود اعنى التفسير وان كان فى كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على تقرير ما فى الكتاب لكفايته فى التفسير وما قيل ان المراد بالاطناب التطويل والاستثناء للتأكيد اى لا فائدة فيها اصلا كما فى قوله تعالى (لا يذوقون فيها الموت ٣ الا الموتة الاولى) فمع كونه خلاف الواقع يأبى عنه قول الشارح فالاولى تركه لان ترك الطويل واجب (قوله وهى فى الاصل اى اللغة تنبئ عن الابانة) فى دلائل الاعجاز الفصاحة الابانة وفى الاساس سقاهم لبنا فصيحا وهو الذى اخذت رغوته وذهب لبأه وخلص منه وفصح اللبن وافصح وفصح وافصحت الشاة فصح لبنها ومن المجاز شربنا حتى افصح الصبح وحتى بدا الصباح المفصح وهذا

٧ اى بلا تقدير البيان فافهم م

٢ يعنى ان اريد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين والواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان تضمن الاثنين ذلك الواحد فلا ضرر لحصول الموقوف عليه والا فلا نسلم الحصول فتأمل م

٣ المراد بالموت فى قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى ❊ اماتة بانتهاء الاجل فى المعنى لا يعرفون فيها الموت الا الموتة الاولى فعبر عن ادراك الموت ومعرفته ما يؤتى به للذبح فى صورة الكبش بالذوق تجوزا (كليات ابى البقاء)

(يوم)

يوم مفصح وفصح لاغيم فيه ولاقر وانتظر نفصح من شأننا اى نخرج ونتخلص وجاء فصح النصارى اى يوم بروزهم الى معيدهم وهذا مفصحهم اى مكان بروزهم وافصحوا عيدوا وافصح العجمى تكلم بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وافصح الصبى فى منطقه فهم مايقول فى اول مايتكلم تقول افصح فلان ثم فصح وافصح عن كذا لخصه وافصح لى ان كنت صادقا اى بين انتهى فجعل ماسوى ذهاب الرغوة والإباء معانى مجازية وهو موافق لما فى تاج البيهقى من ان الفصاحة شيرازبان شدن وو ترشدن شير آز كف وفى الصحاح والقاموس جعل جميع المعانى مستوية الاقدام فى الاستعمال ولما لم يتبين عند الشارح رحمه الله اشتراك الفصاحة فى تلك المعانى ولا كونها حقيقة ومجازا قال تنبئ عن الابانة والظهور سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا فان جميع معانيها مشعرة عن الظهور وهو كاف لمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى (قوله والظهور) عطف تفسيرى للابانة فانها تجئ لازما ومتعديا ولم يكتف بالظهور رعاية لعبارة دلائل الاعجاز وحلالها (قوله يقال الخ) استشهاد على الانباء المذكور وترك الاستشهاد بفصح اللبن مع كونه اصلا بالاتفاق لان فيما ذكره توصيفا للمتكلم والكلام بالفصاحة فهو انسب بالمنقول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رسالة فصيحة كما فى الايضاح تنبيها على ان لفظ الكلام شاع استعماله فى النثر ✿ قال قدس سره المراد بالكلام هو المركب مطلقا ✿ اى تاما كان او غيره لانه قد يتصف المركب الغير التام بالفصاحة بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام فلو لم يكن داخلا فى الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام مانعا لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه انا لا نسلم ان المركب الغير التام تتصف بالفصاحة فى نفسه بل اتصافه بها باعتبار ان مفرداته متصفة بها واما باعتبار التركيب فلا لانه لا استعمال له الا بطريق الجزئية للمركب التام فخلوصه عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد خلوص المركب التام بخلاف الكلمة فان استعمالها وان كان بطريق الجزئية ايضا الا ان خلوصها غير خلوص الكلام ولو سلم انه موصوف بالفصاحة فى نفسه لكن ادخاله فى الكلام انما يصح لو اطلقوا عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والقصيدة ولم ينقل ذلك منهم هذا تحقيق ماذكره الشارح رحمه الله فى المختصر وحينئذ لا ورود لما ذكره السيد بقوله والقول بان الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخاله المركب الناقص فى الكلام يقتضى اتصافه بالبلاغة ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام

ويؤيده انهم لم يدخلوه فى موضوع النحو لعدم البحث عن عوارضه الا نادرا وبما حررنا لك ظهر ان المفرد والكلام محمولان على معناهما الحقيقى وان المركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة فى نفسه فقول الشارح رحمه الله فى المختصر على ان الحق انه داخل فى المفرد بقرينة مقابلته بالكلام محل بحث اذ لو كان داخلا فيه لم يتم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصيحة الا ان تحمل الكلمة على ٤ ما يعم المركب الناقص ❊ قال قدس سره ومقابلته بالمفرد الخ ❊ فيه بحث لانه جعل فى حاشية شرح الشمسية مقابلة الجملة بالمفرد قرينة لكون المراد بالمفرد ما ليس بجملة وهو المشهور بين القوم ❊ قال قدس سره بناء على ان المتبادر عند الاطلاق ❊ اى عن القيد والتبادر علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام فانه تحقق فيه الصارف عن المعنى الحقيقى وهو تقدم المفرد وحمل المفرد على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة الكلام نزع للخف قبل الوصول الى الماء هذا غاية التوجيه وفيه بحث اما اولا فلانا لا نسلم التبادر فان كل واحد من المعانى الاربعة للمفرد اصطلاحى نقل اليه المفرد من معناه اللغوى لاشتمال كل منها على معنى الافراد اما عن النسبة مطلقا او التامة او علامة التثنية والجمع واما ثانيا فلان القرينة الصارفة لا يلزم ان تكون متقدمة بل ان تكون موجودة لان الكلام فى افادته موقوف على آخره فيكون المتبادر عند الاطلاق مما يقابل المركب لا يقتضى حمله عليه عند مقابلته بالكلام (قوله تنبئ عن الوصول الخ) فى التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده من حد كرم وهى فى اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفى الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل فى الاصل ا كتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل فى الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وفيه انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركا لان المقصود منه ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه (قوله ولم يسمع كلمة بليغة) ان ادخل المركب الناقص فى المفرد كما هو رأى الشارح فلا يتم الاستشهاد الا ان يراد بالكلمة اعم من الحقيقى والحكمى كما فى تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد فيشمل المركب الناقص وان ادخل فى الكلام كما هو رأى السيد او اخرج عنهما كما هو عندى فلا اشكال اصلا (قوله يقال عندهم لكون اللفظ) اى يقال لما علامته هذا الكون ٢ لما فى المفتاح ان الفصاحة هى ان تكون

٤ اى ما ليس بكلام تام فافهم
م

٢ قوله لما فى المفتاح علة للتفسير اى قدر قوله لكون اللفظ بما علامته هذا الكون لما
م

الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك ان تكون الكلمة على السنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدوَر واستعمالهم لها اكثر ولما فى الايضاح ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها اكثر الخ (قوله لكون اللفظ) كلمة كان اوكلاما (قوله على قوانين) اى الصرفية والنحوية (قوله وقد علموا الخ) لم يجعل الجريان ٣ على القوانين متفرعا على كثرة الاستعمال ويكون الفصاحة عبارة عن كون اللفظ كثير الاستعمال على السنتهم كما فى المفتاح والايضاح لان القوانين مستنبطة من استقراء كلامهم فجعل الفصاحة المتقدمة عليها فى الوجود متفرعة على مطابقة تلك القوانين بتبعية (قوله عن مخالفة القوانين) الصرفية والنحوية ليشمل ضعف التأليف (قوله لكونه لازما) متعلق بتفسير وقوله تسهيلا بتسامح * قال قدس سره لا يستلزم تصادق الخ * لان تصادق المشتقين مبناه اتحاد الذات المتصفة بمبدئهما ولا يستلزم اتحاد المبدأين فى التصادق * قال قدس سره الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر * اى اعم منه فانه يكون مبدأ الاعم صادقا على مبدأ الاخص فاذا قيد الاعم بقيد يتحقق التصادق بينهما وذلك لان الذات المبهمة المأخوذة مع النسبة متحدة فى المشتقين فالعموم لا يكون الا باعتبار المبدأ * قال قدس سره ودعوى الادعاء الخ * التعريف باللازم الغير المحمول مشحون به كتب الادباء كتعريف السكاكى علم المعانى بالتتبع وتعريف عبد القاهر النظم بالتوخى على ماسيجئ فاما ان لا يشترطوا فى التعريف الحمل بناء على ان المقصود افادة المعرفة وهى تحصل بغير المحمول ايضا واما ان يدعوا المبالغة والتنبية على انه لازم فى المعرف بسبب حصوله فكانه هو * قال قدس سره فلان كون الفصاحة الخ * لو حمل الوجودى على مايكون الاتصاف به بحسب الخارج كالفصاحة فان اللفظ يتصف بها فى الخارج والعدمى على مايكون الاتصاف به بحسب اعتبار العقل كالخلوص فانه سلب التنافر والغرابة والتعقيد عن اللفظ والاتصاف بالسلوب اعتبارى محض كالامكان او حملا على الوجود المضاف الى شئ والعدم المضاف الى شئ فان الفصاحة الكون المضاف الى الجريان والكثرة والخلوص العدم المضاف الى التنافر وغيره ظهر عدم صحة الحمل بينهما واندفع الاعتراض فان مبناه كون المراد بهما مالا يدخل فى مفهومه السلب ومايدخل فيه * قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ * قد عرفت ان الفصاحة يتصف بها اللفظ فى الخارج فكيف يقال انها نفس الخلوص الذى يتصف به فى العقل نعم ان هذا السلب لازم له فانه اذا اتصف اللفظ بالفصاحة فى الخارج كان مسلوبا عنه

٣ الجريان يطلق على الاصل ويقال هذا المصدر جار على الفعل اى اصل الفعل ومأخذ اشتقاقه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اى يوازنه فى الحركات والسكنات والصفة جارية على شئ اى ذلك الشئ صاحبها اما مبتدأ لها اوموصولة اوموصوفة (كليات ابى البقاء)

الامور الثلثة فى العقل *قال قدس سره ربما يمنع الخ * قد عرفت اندفاعه بما حررناك فى قوله يقال لكون اللفظ جاريا الخ من ان المراد انه علامة للفصاحة ولازم له فانها عبارة عن كون اللفظ عربيا اصليا * قال قدس سره او اكثر من استعمالهم الخ * فتكون موصوفة بالفصاحة الزائدة بالنسبة الى ما يمنعها فلا يرد ان هذا يقتضى ان لا يكون ما يمنعها فصيحا مع كونه كثير الاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صيغة التفضيل (قوله الى اللغة) اى الصرف (قوله كانهما حقيقتان الخ) لكثرة المخالفة بينهما (قوله وكذا الخ) عطف على قوله كانت المخالفة اى كما كانت المخالفة راجعة الى امور متخالفة بسببها صارت الفصاحة فى المفرد والفصاحة فى الكلام كانهما حقيقتان مختلفتان لكثرة المخالفة بينهما كانت البلاغة تقال لمعان مرجعها ومحصولها امر واحد فصارت البلاغة حقيقة واحدة فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع الا ان الرجوع فى الاول الى المعانى المختلفة والرجوع فى الثانى الى المعنى الواحد فالظاهر ترك لفظ كذا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس بينهما معنى مشترك اصلا (قوله نظرا الى الظاهر) وهو كثرة المخالفة بينهما لا بالنظر الى الحقيقة فانها مشترك معنوى بينها كما عرفت (قوله على هذا الوجه) اى تعريف كل من اقسامهما بعبارة مضبوطة جامعة مانعة (قوله لا يتوجه الاعتراض) المعترض خطيب مصر اورده على المصنف رحمه الله حال حيوته وقال المصنف رحمه الله فى جوابه اردت بالناس الناس المعهودين كالسكاكى وعبد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين * قال قدس سره اسما معرفا لذلك * ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدوث كان اللام فيهما حرف تعريف وههنا كذلك * قال قدس سره لرعاية جانب المعنى * اقول ولرعاية سوق كلام المصنف رحمه الله فان مقتضاه ان اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظى وجعله حالا يوهم الاشتراك المعنوى وان اختلافهما بحسب الاحوال * قال قدس سره نحو القصة الخ * مما يفهم منه المعنى الحدثى وان كان اسما جامدا نحو اسد على وفى الحروب نعامة * قال قدس سره تضمن معانيها الخ * اى فهمه منها بتبع اللزوم لها (قوله ذوائبه) موافق لما فى الصحاح والقاموس وفى المهذب الغدائر موى سرزن وهى جمع ذأبة بالهمزة ابدلت الهمزة الاولى بالواو لاستثقالهم وقوع الالف الجمع بين الهمزتين وفى القاموس الذؤبة الناصية يعنى موى پيشانى كما فى الصراح وفى الاساس له ذأبة وذوائب وهى الشعر المنسدل من وسط الرأس الى الظهر فالغدائر اما مطلق الشعر او شعر مقدم الرأس او الشعر المنسدل

وفى سائر الحواشى خطيب يمن

من وسط الرأس فعلى الاول الضمير راجع الى الجبهة بتأويل الشخص وعلى الثاني والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني ان شعر ومرتفع الى اعلى الرأس تضل عقاصها في المثنى والمرسل وان شعر مقدم رأسها مرتفع تغيب عقاصه في مثناه ومرسله وحال شعر ماسوى المقدم فقد علم من قوله وفرع يزين المتن الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه المنسدل مرتفع الى الاعلى تضل عقاصه في مثناه ومرسله ولا يعلم حال شعرنا صيته من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفعا ومعنى قوله وفرع يزين المتن عند ارساله واما قول الشارح رح وان شعره اى شعر الرأس ينقسم آه فيقتضى ان يكون الشعر مطلقا منقسما الى ثلاثة اقسام او ماعدا الذوائب فيكون اربعة وحينئذ يكون جملة قوله تضل العقاص ابتدائية لا حالية من ضمير مستشزرات ولا خبرا بعد خبر لعدم العائد بخلاف الوجوه ٢ السابقة فان اللام عائد والقول بان العقاص هى الذوائب فيكون من وضع المظهر موضع المضمر فيكون اقسام الشعر ثلاثة ففيه انه مخالف لما فسر الشارح رح العقيصة بانها الخصلة المجموعة كالرمانة ليصير مجعدا (قوله هو توسط الشين الخ) اى تضاد صفات الحروف المتجاورة في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة والمهموسة مايضعف الاعتماد على مخرجه ويجمعها ستشحثك خصفه والمجهورة ماهو بخلافه فهى الحروف الباقية والشديدة ماينحصر جرى صوتها عند سكونها في مخرجها ويجمعها اجدت طبقك والرخوة ماهو بخلافه وهى ماعدا الحروف المذكورة والحروف التى بين بين وهى حروف لم يرعونا (قوله ومن البعيده) ٧ اى نجد من بعيد المخرج ماهو بخلاف غير المتنافر اى متنافرا فهو من عطف معمولى عامل واحد الا انه قدم الجار والمجرور في المعطوف ثم الصواب ان يقال لانا نجد غير متنافر من قريب المخرج ومن البعيده كعلم وعمل ولمع اذ لادخل في الرد لوجدان البعيده متنافرا فان الزاعم قائل به وماقيل انه لاثبات ان القرب ليس منشأ التنافر لوجدانه في البعيده فليس بشئ لان الزاعم لم يزعم ان القرب فقط منشأ التنافر بل زعم ان القرب والبعد كلاهما سبب التنافر (قوله لايوجب انتفاء الكل) قيل هذا هو الموجود في اكثر النسخ المعتبرة ولا يخفى ان جعل الكلمة جزأ من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لاينبغى ان يغفل عن فساده احد ولذا قالوا المعنى على حذف المضاف اى وصف الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه يشكل حينئذ ماذكره في الرد عليه من ان فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام لا وصف لجزئها ويمكن ان يقال محصل الرد ان فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فيلزم من انتفاء الاولى انتفاء الثانية لان

٢ لان العقاص في الوجوه السابقة بعض من الغدائر فيكون اللام عائدا بخلاف قول الشارح وان شعره ينقسم فانه يقتضى ان لايكون العقاص من الغدائر لانه لوكان من الغدائر لزم ان يقول الشارح وانها ينقسم بدل قوله وانه ينقسم م

٧ اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام على المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد لا على الطريق السابقة كما في قولك رأيت زيدا في المسجد وفي السوق عمرا لان قوله ومن البعيده عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ماهو بخلاف على قوله غير متنافر ومثله سائغ شائع (حسن چلبي)

فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتم وليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا يكون فصاحة الكلمة وصفا لجزئها انتهى وفيه بحث اما اولا فلان مقصود الشارح رح ردا لوهم والتأييد كليهما وانما صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوما مما سبق في رد الوهم فلا بد من كون المؤيد قائلا بان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها واما ثانيا فلان تمامية ما ادعى الواهم انما تتوقف على عدم كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفا لجزئها فلا يصح قوله لان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتم وقيل ان الضمير في قوله لجزئها راجع الى الكلام بتأويل الجملة والمعنى انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا دخل لها في موصوفية الكلام بالفصاحة وفيه انه تعرض لما لا يعني ٦ وترك لما يعني واقول في توجيه كلام المؤيد على النسخة المعتبرة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال للجزء والكل عبارة عن فصاحة الكلام والمعنى ان انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخلوص عن التنافر فيما نحن فيه لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام لجواز ان تكون الكلمة فصيحة مع التنافر لمجاورة كلمة اخرى اولا قتضاء المقام كما سيجئ في كلام الشارح رحمه الله عن قريب من قوله قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية قالوا في قوله تعالى (وهو يبدئ و يعيد) ان يبدئ من باب الافعال غير مستعمل الا انه صار فصيحا بوقوعه مع يعيد وانما قلنا ان الخلوص وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة عن الحسن والجودة والخلوص المذكور لازم لها وحينئذ يندفع بحث الشارح رحمه الله لان فصاحة الكلمة وان كانت جزءا لفصاحة الكلام لكن المنتفي فيما نحن فيه وصف فصاحة الكلمة لا نفسها (قوله لانه ممنوع آه) توجيه المنوع الثلاثة انا لا نسلم وقوع المفرد الغير العربي في الكلام العربي اي القرآن وما ذكره من لفظ السجيل والمشكوة والقسطاس يجوز ان يكون من اللغات المشتركة ولو سلم ذلك الوقوع بناء على ما تقرر من ان اعلام الانبياء عليهم السلام سوى الستة ٣ كلها عجمية فلا نسلم ان معنى العربي الذي به وصف القرآن في قوله تعالى (انا انزلناه قرآنا عربيا) انه عربي الالفاظ لم لا يجوز ان يكون المراد انه عربي النظم ولو سلم ان وصفه بالعربي باعتبار الالفاظ ٧ فيجوز ان يكون باعتبار الاعم الاغلب فلا ينافي وقوع الفاظ ٢ قليلة غير عربية لعربيته لعدم اشتراط عربية كل لفظ في عربية الكلام بخلاف فصاحة الكلام فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام

٦ فانه حينئذ تعرض لرد الزاعم وقد حصل باول كلامه لا لرد المؤيد وهو المقصود بقوله وفصاحة الكلمة جزأ الخ م

٣ واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الانصراف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قارنه معه ويؤيده ما قيل ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح (منلاجامي)

٧ اي فلا نسلم ان ذلك الوصف باعتبار ان جميع مفرداته عربية لجواز ان يكون باعتبار الاعم م

٢ فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو وصف اغلب اجزائه

(قوله مما يقود الى نسبة الجهل الخ) اى يوهم نسبة الجهل و العجز الى الله تعالى ولذا لم يقل يوجب نسبة الجهل و العجز الى الله تعالى فاندفع ماقيل يجوز ان يعلم الله الفصيح ويقدر على اتيانه ومع ذلك لم يأت به لحكمة خفية لانطلع عليها (قوله غير ظاهرة الدلالة الخ) اللفظ قد يكون ظاهر الدلالة على المعنى ولايكون مأنوس الاستعمال كودع ووذر وقديكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس الاستعمال فما قيل ان كل واحد منهما يستلزم الآخر والمقصود نصب علامتين على الغرابة ليس بشئ ولفظ غير بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب من قبيل قوله تعالى * غير المغضوب عليهم ولا الضالين (قوله على المعنى) اى الموضوع له فلا يرد المتشابه و المجمل و المشكل لانها غير ظاهرة الدلالة على المراد (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) ٣ اى استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا عندهم كما سيجئ (قوله فمنه مايحتاج الخ) وهذا القسم من الغرابة يكون فى الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار موادها والقسم الثانى يكون فى المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه الانحصار ان اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى فعدم ظهور دلالته اما باعتبار جوهره فيحتاج الى التنقير او باعتبار هيئته فيحتاج الى التخريج (قوله فهاجت به مرة) اى ثارت الصفراء به فاغمى عليه فوثب مجتمعين عليه قوم يعصرون ابهامه ليزول عنه ذلك و يأذنون فى اذنه ليعلم انه حى او ميت فافلت من الافلات وهو الخروج (قوله اى شعرا اسود الخ) ففاحما للنسبة كلابن وتامر نسبة المشبه الى المشبه به (قوله اى كالسيف السريجى الخ) فمعنى مسرجا المجعول سيفا سريجيا اوسراجا بادعاء الاتحاد بين المشبه والمشبه به و صيغة التفعيل للجعل كفرحته او المنسوب ٧ اليهما نسبة المشبه الى المشبه به كتممته ولا يخفى بعدهما وقيل الصائر كالسريجى اوكالسراج او سريجا اوسراجا او ذا سريجى او ذا سراج على ان يكون صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصله كقوس الرجل او اصله كعجزت المرأة او ذا اصله كورق الشجر وفيه انه يجب ان يكون ٩ مسرجا على صيغة اسم الفاعل والقول بانه مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل ليس بشئ لانه اذا لم يجئ منه صيغة اسم المفعول كيف يجئ المصدر منه على وزنه وكذا القول بانه يجوز ان يكون هذا وجه البعد ايضا لانه حينئذ لايكون صحيحا لابعيدا (قوله وهذا) اى المعنى الثانى قريب من هذا القول لان البريق و اللمعان موجب للحسن مطردا بخلاف الدقة والاستواء فانه قد يوجبه وقد لا يوجبه والمقصود ترجيح التخريج الثانى بانه قريب من استعمال سرج بمعنى حسن بخلاف الاول وقيل معناه ان اخذ المسرج من السراج كاخذ

والجواب ان القائل اراد بالصائر صيرورة الايرى انهم صرحوا بان قولك ان عذابك بالكفار ملحق من باب النسبة م

٣ ونحن نقول المراد بعدم انس الاستعمال عدم انسه عند الخلص الذينهم الفصحاء كما صرح به العصام فحينئذ لانم عدم انس انواع الخفى التى خفى مرادها بعارض عندهم ولانم ايضا عدم ظهور معناها عندهم كالسارق فانه لاخفاء فى ان معناه من يأخذ الشئ خفية وانما الخفى فى ان الطرار والنباش يدخلان فى حكمه ام لا ومثل الاطهار فانه لاخفاء فى ان معناه الطهارة الكاملة فى ظاهر البدن وانما الخفى فى ان داخل الفم منه ظاهر البدن فيجب غسله فى الغسل ام لا وكل انواع الخفى هكذا يفهم معناه والخفاء لعارض ومن له ادنى تدرب فى علم الاصول يقف على صدق هذا القول (لمحرره الفقير قربيسى الحاج محمد حسيب

٧ على ان يكون صيغة التفعيل لنسبة الشئ كتممته اى نسبته الى بنى تميم وفسقته اى نسبته الى الفسق

٩ بناء على ان سرج على الوجوه الثلاثة لازم

سرّج منه فهذا الوجه مؤيّد بتحقق نظيره فى كلامهم فحينئذ لاحاجة الى ماقاله الشارح رحمه الله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرّج وجهه اى حسّن يأبى عن هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا اذ لا يمكن تخريج سرّج الثلاثى بمعنى انه كالسراج (قوله وانما لم يجعل الخ) يعنى اذا كان سرّج بمعنى حسّن مستعملا فى كلامهم فلم لايجعل مسرّجا مشتقا منه من غير حاجة الى التخريج البعيد بالوجهين (قوله لم يعثروا) اى لم يطّلع الجاعلون لمسرّجا غريبا على استعمال سرّج بمعنى حسّن وان كان متحققا فى كلام العرب العرباء والحكم بالغرابة انما هو لعدم الوجدان فى الاستعمال اذلا طريق الى عدم وجوده الا عدم الوجدان فيكون غريبا عندمن لم يجد ولم يكن غريبا عندالواجد (قوله وان يكون هذا الخ) اى لاحتمال ان يكون سرّج بمعنى حسّن لفظا احدثه المولّدون من السراج واستعملوه بمعنى التحسين ولايكون فى استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل مسرّجا فى قول العجاج الذى هو من شعراء الجاهلية منه (قوله على انه لايبعد آه) يعنى لايبعد ان يكون سرّج بمعنى حسن ايضا غريبا بان يكون معنى مجازيا مستعملا فيه لمناسبته بالمعنى الحقيقى لسرّج على احد التخريجين المذكورين فلايكون جعل مسرّجا منه مخرجا من الغرابة يؤيد ذلك انه اورد سرّج الله وجهه فى الاساس من المجاز وانما قال لايبعد لان قولهم سرّج وجهه اى حسن ظاهر فى انه معنى حقيقى له اشتق من السراج لمناسبة وجود البريق الموجب للحسن فيه (قوله واما صاحب مجمل اللغة الخ) عطف على قوله وانما لم يجعل الخ يعنى جعل صاحب المجمل مسرّجا من سرّج بمعنى حسّن فلايحتاج عنده الى التخريج البعيد ولايكون غريبا هذا ماعندى فى حل هذه العبارة وللناظرين كلمات لايخفى حالها بعد التدبر فيما حررنا (قوله الغرابة كما يفهم آه) الكاف للتعليل لا للتشبيه كما فى قوله تعالى (واذكروا الله كما هداكم) اى على ماهداكم وانما لم يتعرض لعدم ظهور المعنى مع كونه معتبرا فى مفهوم الغرابة اذ لا مدخل له فى بناء الاعتراض والفرق بين الغرابة والوحشية وحاصل الاعتراض ان تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية لايحسن لكونه اخص منه تحققا ومباينا مفهوما (قوله وهى) اى الكلمة الغير المشهورة فى الاستعمال (قوله والوحشية) اى الكلمة الوحشية (قوله المشتملة على تركيب يتنفر عنه الطبع) اى الذوق السليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا يمتاز عن التنافر (قوله فلا يحسن تفسيره) اى الغريب بالوحشية لكونها اخص منه صدقا فكذا تعريف الغرابة بكون الكلمة وحشية لكونه اخص منها

(تحققا)

تحققا (قوله بل الوحشية آه) اضراب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف
الفصاحة بان قيد الوحشية امر زائد اى خارج عن الغرابة ليس عينها ولا داخلا
فيها معتبر فى فصاحة المفرد سلبيا فلا بد من ذكر الخلوص عنها فى التعريف وان كان
سلب الغرابة مستلزما لسلبها لعمومها تحققا لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات
ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة الخلوص عنهما
فاندفع الاعتراض بانا لانسلم وجوب ذكر قيد الوحشية فى التعريف لان الخلوص
عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص وقد تعسفوا فى دفعه (قوله فلا نسلم ان
الغرابة الخ) حتى يصح تفسير الغرابة المخلة بالفصاحة بالوحشية تدلك المعنى
(قوله هذا الخ) اى كون المراد بالوحشية غير ما ذكر واطلاقهم الغرابة عليه
فقوله والوحشى قسمان عطف على مقول قالوا والمقول الاول لاثبات اطلاق
الوحشية على غير ما ذكر والمقول الثانى لاثبات اطلاق الغرابة عليه (قوله
والوحشى) اى فى الجملة سواء كان عند العرب او غيرهم (قوله الذى لايعاب
استعماله على العرب) اعلم ان الالفاظ على ثلاثة اقسام منها ماهى مستعملة (٩)
مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب استعماله اصلا ومنها ماهى مستعملة فى العرب العرباء
غير مستعملة فى غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم و يعاب على غيرهم ومنه غريب
القرآن والحديث ومنها ماهى غير مستعملة مطلقا فيعاب استعمالها على الكل
فمنه ماهو كريه على الذوق والسمع كجحيش ومنه ماهو غير مكروه كتكأكأتم
وافرنقعوا واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله فيما سيأتى فى وجه النظر من ان الجرشى
اما من قبيل تكأكأتم او جحيش فعلم مما ذكرنا ان قوله والوحشى قسمان ليس
المقصود منه الحصر بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشى ثم المعتبر فى الفصاحة
ان لايكون اللفظ غريبا عند العرب العرباء كما يشير اليه قول الشارح رحمه الله
لانه لم يكن وحشيا عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيها لا وجودا
ولا عدما فلا يدخل الغريب الحسن فى تعريف الغرابة اذ المراد ولا مأنوسة
الاستعمال عند العرب العرباء (قوله مثل شرنبث) اى غليظ الكفين (٣)
والرجلين ويراد به الاسد والنون فيه زائدة بدليل شرابث واشمخر (٧) ارتفع
واقمطر تفرق واشتد اوقر واجتمع (قوله ثقيلا على السمع الخ) من غير
ان يكون فيه تنافر يوجب الثقل على اللسان (قوله وقولنا غير ظاهرة الخ)
عطف على قوله هذا ايضا اصطلاح (قوله فمنع كونه) اى الوحشية والتذكير
لكونه عبارة عن غير ظاهر والحاصل ان القول بانه على تقدير ان يراد بالوحشية

٩ سواء كان عند العرب العرباء اوغيرهم م
٣ غليظ الكفين نسخة غليظ اليدين نسخة
٧ ترفع وتعظم ويقال الجبل العالى المشمخر م

غير ما اشتمل على تركيب يتنفر عنه الطبع لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا الوحشية بما لا يكون مأنوسة الاستعمال والفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ جاريا على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وبما حررنا من السؤال والجواب اندفع الشكوك العارضة للناظرين فيهما كما لا يخفى على من تدبر وانصف (قوله اوما هو فى حكمهما) اى فى حكم المفردات الموضوعة كالمنسوب فانه يبحث عن احواله فى الصرف وليس بمفرد لكنه فى حكم المفرد فى كون ياء النسبة كالجزء منه وكونه بمنزلة المشتق وقيل كالمركبات الناقصة ليدخل نحو مسلمى فانه فصيح دون مسلموى وليس بشئ لان الادغام فى الكلمتين والتقاء الساكنين فيهما ليس من قواعد الصرف كما نص عليه الشيخ الرضى فى شرح الشافية واتفقوا على ان الصرف يبحث عن احوال الكلم الثلث بناء او تغيرا من حيث الافراد فالبحث (٢) عن ادغام نحو مسلمى من قوانين النحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من ابنك يبحث فيه عن احوال الهمزة من حيث انها تسقط فى الدرج دون الابتداء فهو ايضا بحث عن تركيب كلمة مع اخرى وما قيل انه داخل فى المفرد لان هذه الحالة عارضة لمجرد المركب من النون والهمزة لا المجموع المركب التام ففيه انه اعتراف بالبحث عن احوال المهملات فى الصرف (قوله فكانه قال الخ) فالقانون الصرفى هى القاعدة مع الاستثناء (قوله نحو الاجلل الخ) قيل (٧) الاجلل ليس بكلمة فانه ليس بموضوع بهذا الوزن وفيه ان الاجلل والاجل بناؤهما واحد ووضعهما كسائر المشتقات نوعى فالقول بانه ليس بموضوع لا معنى له ثم ان هذا البناء بالادغام مستعمل الفصحاء وبفكه متروكهم والضرورات الشعرية انما تجوز اذا كانت ثابتة فى كلام العرب الموثوق بعربيتهم وفك الادغام فى كلمة ليس منها (قوله قيل الخ) قائله بعض معاصري المصنف رحمه الله (قوله فان اللفظ من قبيل الاصوات الخ) فيه ان انقسام العام الى القسمين لا يستلزم انقسام الخاص اليهما فالصواب ترك هذا الاستدلال والاكتفاء على ما فى المتن لكن ذكره متابعة للايضاح وتوطئة للوجه الثانى للنظر (قوله لانها داخلة) اى الكراهة فى السمع داخلة تحت الغرابة بمعنى ان الخلوص عنها (٩) يستلزم الخلوص عنها لانها داخلة فى مفهومها لبطلانه فى نفسه (٣) ولعدم مساعدة الدليل اعنى قوله لظهور الخ لذلك وما قيل ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما ايضا ففيه ان الاستلزام ممنوع لان مستشزرات واجلل ليسا بغريبين لعدم احتياجهما الى التنقير والتخريج مع التنافر فى الاول

٢ فالبحث عن هاتين المسئلتين يكون تبعيا فى الصرف م

٧ عصام الدين فى المطوله حيث قال فان قلت ليس الاجلل بمفرد فصيح لان المفرد قسم الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجلل قلت اصل كل مفرد موضوع عندهم الا انه هجر الاصل فان قلت لم لا يجوز للشاعر فك الادغام وهو جائز بشرط الاضطرار اتفاقا وعند ابن جنى بلا اضطرار قلت الضرائر مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام فى الاجلل غير مقيسة والشاعر ليس من العرب العرباء بل ممن ليس له الفك فيما لم يسمع (المطول بعينه)

٩ لكون الغرابة اعم من الكراهة تحققا م

٣ اذ لم يذكروا فى تفسير الوحشيه ما يدل عليها م

ومخالفة القياس فى الثانى على ان هذا الاعتراض (٢) غير موجه لان الاصل ذكر جميع اسباب الاخلال بصريحا وترك الصريح بعضها يحتاج الى توجيه ولم يظهر وجه توصيف الغرابة بالمفسرة بالوحشية فانه ليس لهما معنى سواها ثم للوحشية معنى (٨) سوى الغرابة كما مر (قوله لظهور الخ) يعنى ان الجرشى اما من قبيل الغريب الذى لايكون كريها على السمع ثقيلا على الذوق المستقيم او من قبيل الغريب الكريه الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة وانما لم يجزم ههنا بكونه من القسم الثانى كما جزم فيما بعد لعدم الاحتياج اليه فى توجيه النظر وفى المفتاح ما يدل على ان الكراهة لازمة للغرابة حيث قال ولاتكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوفة وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكن الحق ان الغريب قد لايكون مكروها وعدم الالفة لايستلزم الكراهة كيف وقد قالوا فى كل جديد لذة (قوله وضعف الخ) اما الاول فلورود منع الملازمة على قوله والا فلا تخل بالفصاحة واما الثانى فلان كون اللفظ من قبيل الاصوات مما اتفق عليه الادباء وكون بعض الكلمات مكروهة على السمع مما لاشبهة فيه سواء كان اللفظ من قبيل الاصوات اولا (قوله لانه قد يعرض آه) يعنى ان وقوعه فى القرآن لايدل على عدم كون الكراهة فى السمع من اسباب الاخلال لجواز ان يمنعه من السببية مانع فيكون ذلك فصيحا مع سبب الاخلال وما قيل انه ذكر سابقا ان قرب المخارج ليس سببا للتنافر لوقوعه فى قوله تعالى (الم اعهد) فجوابه انه ذكره هناك كان على وجه التأييد لا للاثبات فلا يضر ورود المنع عليه وكذا ما قيل انه لايصير تعريف الفصاحة حينئذ جامعا لجواز ان يشتمل لفظ على اسباب الاخلال بالفصاحة مع عروض ما يمنع السببية كما وقع تبدئ فى القرآن بمقابلة بعيد مع انه لم يسمع ذلك لان الكلام فى الفصاحة المفرد فى ذاته وهى تنتفى لوجود شئ من اسباب الاخلال وفيما ذكرتم الفصاحة عارضة بواسطة التركيب فيجوز ان تكون الاسباب مخلة حال الافراد دون التركيب لتحقق مانع وهو التركيب مثلا (قوله حال من الضمير الخ) ولايجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اى خلوصا كائنا مع فصاحتها ولا ان يكون مع بمعنى بعد كما فى قوله تعالى (ان مع العسر يسرا) لان مقارنة الخلوص بفصاحة الكلمات او كونه بعدها غير معتبر فى فصاحة الكلام انما المعتبر ان يكون مقارنا لفصاحة كلماته على ان القول بالحذف والمجاز لايجوز مع ظهور الوجه الصحيح ولايجوز ان يكون ظرفا لغوا للخلوص لانه يقتضى تعلق معنى الخلوص بها

٢ اى الاعتراض بعدم احتياج ذكر الغرابة والمخالفة فى تعريف الفصاحة فى المفرد غير موجه م

٨ هى الكلمة المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهو المار باستكراه الجرشى م

ومعيتها مع الفاعل او المجرور فيه فيصير لمعنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مماذكر او خلوص الكلام مماذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط فى المفعول معه صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه الاخفش اولم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة وكلا المعنيين باطل كما لا يخفى (قوله اى خلوصه الخ) اشار بهذا التفسير الى ان المراد الخلوص المقيد مع الفصاحة بناء على ان الحال قيد للعامل فلا يرد ماتوهم من انه يلزم ان يكون بدىء الله الخلق بدون يعيده فصيحا فانه يصدق عليه انه خالص مماذكر (٣) حال كون كلماته فصيحة وهو حال انضمام يعيد اليه لان الخلوص (٢) المقيد بانضمام يعيد غير الخلوص حال عدم الانضمام فلا حاجة الى ما تكلفوا من ان التلفظ حال الانضمام غير التلفظ حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحدا بالشخص لانه تدقيق فلسفى لا يعبأ به عند الادباء (قوله لانه (٧) يستلزم الخ) بناء على توجه النفى المستفاد من الخلوص الى التنافر المقيد مع فصاحة الكلمات والشائع فى ذلك توجهه الى القيد سواء كان المقيد باقيا اولا (قوله فافهم) اشارة الى ما نقل عنه رح فى الحاشية بقوله لا يقال هذا (٨) يعلم بالطريق الاولى لانا نقول لو سلم ففيما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف مع ان مثله لا يقبل فى التعريفات واما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تنافر فى الحروف فيصدق التعريف (٤) وبالجملة اذا جعلتها حالا من الكلمات بقى ادخالنا عن اشتراط فصاحة الكلمات فى فصاحة الكلام انتهى وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التنافر المقيد بفصاحة الكلمات مخلا ان يكون عدم التنافر مع عدم الفصاحة مخلا وهو ظاهر فتدبر فانه قد اطال الكلام بعض الناظرين فى هذه الحاشية زاعما انه تدقيق (قوله ان يكون الخ) فانه اذا كان التأليف مخالفا للقانون المشهور وغير المشهور كان فاسدا لا ضعيفا (قوله لفظا ومعنى) المشهور لفظا ومعنى وحكما كما فى المختصر فالمراد بالمعنى ما يعم الاضمار حكما ايضا (قوله اعنى ما اتصل الخ) احتراز عن صورة التنازع اذا طلب الاول الفاعل والثانى المفعول واعملت الثانى نحو ضربنى وضربت زيدا فانه فصيح بالاتفاق (قوله لشدة الخ) يعنى ان الفاعل والمفعول به متساويان فى اقتضاء الفعل المتعدى لهما لدخول النسبة اليهما فى مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر فى صورة المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر كذلك يجوز فى صورة الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر والجواب انهما وان تساويا فى اقتضاء الفعل اياهما الا ان اقتضاءه الفاعل مقدم فى الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدما فى الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا

٣ على نمط قولهم الكريم من يسخو فى حال مكنته فانه صادق على الفقير الذى لا مكنة لكنه يسخو بحيث اذا حصل له مكنة م

٢ يعنى توجيه الشارح مبنى على رجوع القيد الى النفى اى الخلوص فافهم م

٧ اى كون قوله مع فصاحتها حالا من الكلمات فى قوله تنافر الكلمات يستلزم م

٨ اى عدم فصاحة الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة اولا يعلم بطريق الاولى لما علم من التعريف ان التنافر المقيد مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة م

٤ ولا يكون مانعا عن اغياره فيفسد تعريف فصاحة الكلام اذ فى كل منهما وجود شرط وفقد شرط م

بخلاف صورة المفعول واما ما قيل من ان اقتضاء الفاعل اشد فلا يظهر وجهه (قوله والواو للحال) لانه المنساق الى الفهم ولموافقة قوله وحدي فانه حال في مشاركة الورى للشاعر مفهوم من لفظة تغني مع احتياج العطف على الضمير المستتر في امدحه الثاني الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء والى حمل معى على الاجتماع زمانا فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر (قوله على كلام غير فصيح الخ) لان فسحه جلة وهذا لا ينافي ما مر من ان اشتمال القرآن على كلمة مشتملة على سبب مخل بالفصاحة لا يضر فصاحتها لوجود ما يمنع السببية لانه في الكلمة دون الكلام حيث قالوا ولكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس له مع اخرى (قوله اى كون الكلام معقدا الخ) فسره بذلك ليصير صفة للكلام مخلا بفصاحته معتبرا خلوصه عنه كما ان كونه غير ظاهر الدلالة صفة له بخلاف المصدر المبني للفاعل واما الاعتراض بان ما ذكره تفسير للتعقد لا التعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه مصدرا مبنيا للمفعول يكون معناه المعقدية وهي عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما ان يقال ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بالمصدر اعني الهيئة (٧) المترتبة عليه او يقال مبني على التسامح بناء على ظهور ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة والاظهر ان يقال هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي فلا يحتاج الى جعله مصدرا مبنيا للمفعول والى تكلف في صحة الحمل (قوله على المعنى المراد) تقييد المراد يمتاز التعقيد عن الغرابة فانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى (قوله لخلل الخ) داخل في التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لخلل في النظم او الانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله وكلمة اما لمنع الخلو ووجه انحصار موجب التعقيد في الخللين ان الكلام اما ان يراد معناه المطابقي وعلى هذا لا يكون التعقيد الا لخلل في النظم لان فهم المعنى المطابقي بعد العلم بوضع المفردات وهيئتها التركيبية يكون ظاهرا او يراد غيره فاما ان لا يكون بين المعنى المطابقي وذلك المعنى لزوم وحينئذ لا يفهم منه المراد اصلا فيكون فاسدا لا معقدا فانه عبارة عن عدم الظهور لا عن عدم الدلالة واما ان يكون اللزوم ظاهرا فان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابقي ظاهرة فلا تعقيد اصلا وان كانت خفية او يكون اللزوم خفيا في نفسه او لوجود الواسطة يحصل التعقيد لخلل في الانتقال وما قيل انه (٨) لو دخل قوله لخلل في النظم في التعريف يلزم ان يكون اجتماع امور كل واحد منها شائع الاستعمال خللا

٧ اى كون الكلام معقدا الخ هو بعينه كون الكلام غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد فيصح الحمل فتأمل م

٨ لكن اعترض عليه بان التعقيد اللفظي اذا حصل باجتماع امور يكون كل منها جاريا على القياس كيف يحترز بالنحو عنه وسيصرح الشارح بان ما يحترز به عن ضعف التأليف والتعقيد اللفظي علم النحو فان قلت يجوز ان يكون كل منها جاريا على القياس ولا يكون مجموعها جاريا عليه فيجوز ان يحترز عنه بالنحو قلت فعلى هذا يكون ذكر ضعف التأليف مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي لانه حينئذ يكون مخالفا لما ثبت عندهم من القواعد ومنه ههنا قيل الاولى ان ذكر التعقيد اللفظي بعد ذكر ضعف التأليف تخصيص بعد التعميم وستعرف جوابه في آخر المقدمة (حسن چلبي)

في النظم فمما لايفوه به عاقل لان انحصار موجب التعقيد في الخللين يقتضي دخول الاجتماع المذكور في خلل النظم سواء كان قوله لخلل داخلا في التعريف اولا (قوله بان لايكون ترتيب الالفاظ الخ) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لماذكر سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب مايقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطأ في تأدية المعنى (قوله بسبب تقديم (٦) اوتأخير) ذكرهما اشارة الى كون كل منهما مستقلا بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر (قوله يجوز ان الخ) لكون كل واحد منهما خلاف الاولى والاصل (قوله فذكر ضعف التأليف الخ) كما زعمه الخلخالي فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد في نحو جاءني احد بالتنوين ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال ويجتمعان كما في بيت الفرزدق (قوله اى ليس مثله الخ) يعني ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله الا ان اخته) فمماثلة المملك مع الممدوح جاء من قبل الحكم ولذا الحلال يتبع الخال (قوله يظهر بالتأمل الخ) نقل عنه لان الغرض (٩) نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا انتهى اي ماقيل يفيد على التوجيه الاول نفي المقارب عن المماثل ونفي المماثل عن المقارب على الثاني وذلك ليس بمقصود ولا مستلزم له وهذا المفاد متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب بناء على ان مفاد كلمة ما نفي الحكم لانفي المحكوم عليه سواء كان انتفاؤه بانتفاء الموصوف والصفة معا او بانتفاء الصفة اوبانتفاء الموصوف واقتضائه عدم وجود المماثل على التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم بانتفاء المماثل بالطريق الاولى وعدم وجود المقارب على التوجيه الثاني ليصح استثناء مملكا عن يقاربه وليس مبنى التدافع كون المقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناظرون فانه مع كونه غير صحيح في نفسه تأبى عنه عبارة الشارح حيث عطف يقاربه على يماثله وعطف المقارب على المماثل وماقيل (٧) انه لولم تكن المقاربة بمعنى المماثلة لم يصح الاستثناء لانه يستلزم ان يكون المملك مماثلا غير مقارب ومقاربا غير مماثل فانما يتجه لوكان مملكا مستثنى من الحكم المستفاد من قوله ومامثله حي يقاربه اما اذا كان مستثنى)

٦ المراد بتقديم اللفظ تقديمه عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره عن ذلك المحل وهما لايجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الآخر على ان التأخير من لوازم التقديم (حسن چلبي

٩ غرض الشاعر الفرزدق من ايراده هذا البيت نفي انه يماثله الخ م

٧ حيث قال ربما يناقش فيه بان المقارب من الشيء مايكون قريبا منه لامايكون مثله فلاقلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه ويجاب بان الاستثناء لايصح حينئذ لاقتضائه ان يكون المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لاشبهة في ان المقصود نفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لايفيد من هذا المقصود شيئا هذا (انتهى كلام حسن چلبي بعينه)

مستثنى من حي يقاربه فلا (قوله يدل من مثله الخ) بدل الكل واورده لافادة نفي
المقاربة الذي هو اهم بعد نفي المماثلة (قوله اى لايكون ظاهر الدلالة الخ) اى
لايكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد عند السامع لخلل حصل في انتقال ذهنه
عن المعنى اللغوى الى مراد المتكلم بسبب ارادة اللوازم البعيدة على مافي المفتاح
من ان التعقيد المعنوى في الكلام هو ان يعثر صاحبه فكرك في متصرفه ويشيك
طريقك الى المعنى ويوعر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويشعب ظنك الى
ان لاتدرى من اين تتوصل وباى طريق معناه يتحصل فافهم ولاتلتفت الى ارادة
ذهن المتكلم وتأويل قوله وذلك الخلل يكون لاراد الخ فانه يظهر ذلك بايراد
اللوازم الخ (قوله اللوازم) اى جنس اللازم واحدا كان او متعددا بناء على ان الجمع
المعرف باللام اذا استحال ارادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازا كما في قوله
تعالى (لايحل لك النساء) وكذا في قوله الوسائط اى جنس الواسطة المتصفة بالكثرة
بان يكون مافوق الواحد وانما قيد اللازم بالبعد والواسطة بالكثرة لان اللازم القريب
قلما يخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازي الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة
واحدة فتخصيص اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط لانه اغلب وليكون المثال
المذكور من هذا القبيل ولهذا خص اللوازم البعيدة والا فقد يكون الخفاء بسبب
ايراد الملزوم وارادة اللازم البعيد المفتقر الى الوسائط والمراد باللوازم مصطلح علماء
علم المعاني والبيان فان كل شئ وجوده على سبيل التبعية لآخر يكون لازما للآخر
عندهم وان كان اخص منه كذا في شرح المفتاح للعلامة وانما لم يقل لايراد الملزومات
ويكون المراد الملزوم في الذهن كما ذهب اليه المصنف فيشمل جميع صور الانتقال
من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم فان اللازم مالم يكن ملزوما في الذهن
لايمكن الانتقال منه لان الانتقال من الملزوم الذهني الى اللازم الذهني طريق
واضح لايكون فيه خفاء (قوله عنكم) متعلق ببعد لابالدار والاقال منكم فالمعنى
بعد داري عنكم وفيه اشارة الى انه لايرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلا
عن نفسه (قوله كناية عما يلزم الخ) اى جعل البكاء كناية عن الحزن لان البكاء يلزم
الحزن عرفا وعقلا فان اصابة غير الملايم توجب توجه الروح الى القلب فيصعد منه
بخار يصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويجرى من طريق العين لانه استعمل
السكب في الفراق للملازمة بينهما وجعل الفراق كناية عن الحزن على ماقيل فانه
ارتكاب خلاف مافي العبارة من غير ضرورة (قوله ولكنه اخطأ الخ) في الايضاح
اراد ان يكنى عما يوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود لظنه ان الجمود خلو العين

٢ فلا يردان عدم ظهور الدلالة بسبب الخلل في انتقال ذهن السامع لا العكس

من البكاء مطلقا من غير اعتبار شيء آخر معه وأخطأ لان الجمود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل انتهى يستفاد منه أن هذه الكناية خطأ بناء على ظن معنى الجمود ملبس معناه وانه بمعناه لا ينتقل منه الى المسرة اصلا وانما ينتقل منه الى البخل فالبيت مثال الخلل في الانتقال لا للتعقيد لاجله لانه لا انتقال فيه الى المراد اصلا لانه غير ظاهر فالمراد بقول الشارح رحمه الله ولكنه اخطأ أخطأ في نفس الأمر باعتقاد المصنف رحمه الله لا الخطأ في نظر البلغاء لاستعمالها على التعقيد على ما وهم لعدم مساعدة الدليل وعدم مطابقته لما في الايضاح ثم الشارح رحمه الله بعد نقل كلام المصنف رحمه الله على ما اورد عليه انا لا نسلم انه لا انتقال فيه اصلا حتى يكون خطأ لم لا يجوز ان يكون الجمود مستعملا في مطلق الخلو مكنيا به عن المسرة لكونه تابعا لها عادة وان كان ينفك عنها في بعض الاحيان وأجاب بأن هذا التوجيه يصحح الكلام ويخرجه عن بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لخفأ القرينة الدالة على انه مستعمل في مطلق الخلو وخفا اللزوم بين مطلق الخلو والمسرة لتحقق كل منهما بدون الآخر فالبيت مثال التعقيد المعنوي لخلل في الانتقال بايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط مع خفأ القرينة لان الجمود في الاصل ضد السيلان استعمل في خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء ثم استعمل في مطلق خلوا العين ثم كنى به عن المسرة فقول المصنف كقول الآخر متعلق بقوله واما في الانتقال على تقرير المصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة الخ على تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي ان يضبط هذا الكلام (قوله من الفرح والسرور) في تاج البيهقي السرور والمسرة والسرة (٦) شادمان كردن فالمراد ههنا الحاصل بالمصدر اعنى شادمانى (قوله فان الانتقال الخ) لما عرفت ان معناه خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء فالانتقال منه الى البخل بالدمع لا الى ما قصده الشاعر من السرور لانه انما يصح لو كان معنى الجمود مطلق الخلو فذكر ما ينتقل منه اليه لاظهار عدم الانتقال الى ما قصده لا لان عدم الانتقال الى ما قصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى آخر ولا للاشارة الى ان الخلل في الانتقال ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين اللفظ والمقصود على ما اتفق عليه الناظرون فانه مخالف لما في الايضاح (٧) ولما ذكره الشارح من ان ذلك الخلل يكون بايراد اللوازم البعيدة الخ وترد عليه انه ان نصب القرينة الظاهرة على تعيين المراد فظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ

٦ اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعد البتة يقال سره مسرة واما السرور فيجئ لازما ايضا كما يشهد به تتبع كتب اللغة (حسن چلبى) واراد المحشى الجواب عن اصل هذا الايراد مع قطع النظر عن جواب الناظرين في هذا المقام واتى بما ترى فافهم والسلامات الفرح والسرور الذي هو اثر المسرة منه

٧ لان المستفاد منه انه لا ينتقل منه الى المقصود اصلا

(والمقصود)

والمقصود وان لم ينصب كان عدم الانتقال بواسطة خفأ القرينة لالظهور معنى آخر (قوله لا الى ما قصده الخ) قيل يتجه عليه ان ما ذكره فى صدر البيت وقصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المق فلا خلل فى الانتقال وليس بشئ لان نصب القرينة يكون بعد وجود العلاقة المصححة للانتقال (قوله واما الكلام الخ) دفع لما يرد على قوله والكلام الخالى الخ من ان هذا يقتضى ان لا يكون الكلام الذى ليس له معنى ثان خاليا عن التعقيد بل معقداً مع ظهور دلالته على المعنى الاول المراد منه (قوله معنى ثان ٢) اراد به الاغراض التى يصاغ لها الكلام كنفى الشك والانكار والحصر لا المعنى المجازى والكنائى حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذى ليس له معنى مجازى او كنائى ساقطا عن درجة الاعتبار على ما وهم (قوله فبعد) هذا اشارة الى ان السين للاستقبال (قوله لا يدخل الخ) فيكون تسكب معطوفا على سأطلب (قوله ١ كب عليه) يدل عليه صيغة المضارع للاستمرار (قوله ما فيه من التكلف والتعسف) حيث جعل عادة الزمان والاخوان ذلك وجعل سكب الدموع مطلوبا يداوم عليه لبطن الدهر الخ ومن ابن هنا كذا نقل عنه (قوله وهو ذكر الشئ الخ) لان الكر (٩) الرجوع والتكرار الارجاع فهو يحصل بذكر الشئ ثانيا وبذكره ثالثا تحصل الكثرة المقابلة للوحدة ففى البيت كثرة التكرار بلا شبهة (قوله الشدة بذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله واراد بها الخ) يريد ان السبح فى الاصل العوم فى القاموس سبح كمنع سبحا وسباحة عام استعمل فى قولهم فرس سبوح وسابح بمعنى شدة العدو وانبساطها فيه فالمراد ههنا هو المعنى الثانى لكنه روعى فيه المعنى الاول لان مقام المدح يقتضى ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق بدونه فالمراد حسن الجرى فى العدو وحكى ما فى شمس العلوم فرس سابح تعدو تمد اليدين كأنها تجرى فى الماء وهذه الرعاية كرعاية المعنى الاضافى فى ابى لهب حال العلمية والاظهر تحسينه الجرى لتحملها ضمير الفرس المؤنث السماعى ووجه التذكير تأويله بالخيل (قوله وهى ارض الخ) فى الصحاح الجندل الحجارة والجنديل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذى فيه الحجارة فما ذكره الشارح رحمه الله لا يوافقه الآن تكلف بانه بيان للمراد على التجوز بذكر الحال وارادة المحل او يقرأ بكسر الدال وتسكين النون لضرورة الشعر واما ما قال الفاضل الاسفرائنى من ان الجنديل بالفتح وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع الذى يجتمع فيه الحجارة فيجب ان يجعل الجنديل مكسور الدال لا مفتوحه وان اشتهر تصحيفه فغلط نشأ من تصحيفه عبارة القاموس

٢ اقول ان اريد بالمعنى الثانى هنا الاغراض لا يكون الجواب موجها اذ بناء السؤال على الخلاء عن المعنى المجازى والكنائى وذلك كما يتحقق فى ضمن الخلاء عن المعنى الثانى بمعنى الاغراض التى يصاغ لها الكلام كذلك يتحقق فى ضمن عدمه ايضا بل الحق ان المراد بالمعنى الثانى المعنى الكنائى والمجازى ليكون الجواب موجها لكن يرد عليه ما اورده المورد فتأمل

٩ اعترض الشارحون بان التكرار ذكر الشئ مرتين فالتكرار هو مجموع الذكرين والبيت الذى اورده المص مشتمل على الذكر ثلاث مرات ولا يتحقق بمجرد تثليث الذكر تعدد التكرار فضلا عن تكثره فاجاب بما ترى فافهم م

٢ في الفصاحة في المفرد

حيث وقع فيه جندل جعفر ملنقله الوجل من الحجارة و يكسر الدال و كعلبط الموضع الذى يجتمع فيه الحجارة فقرأ ذلك الفاضل بكسر صيغة المضارع بالباء الجارة وعطف كعلبط عليه وجعل تفسيرهما الموضع الذى يجتمع فيه الحجارة (قوله كذا في الصحاح) اشارة الى ما ذكره الزوزني من ان المعنى انت بحيث ترى سعاد وتسمعين صوتها خلاف استعمال اللغة وفي المختصر انه غير صحيح عقلا ووجهه انه اذا كانت الحمامة تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا السجع فانه محل بالسماع اللهم الا ان يحمل السجع مجازا عن النشاط مع خفاء القرينة عليه ولا يمكن جعله كناية لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي (قوله لان كلا من كثرة التكرار الخ) الفرق بين هذا الوجه والوجه الذى ذكره في بيان قوله (٦) وفيه نظر بقوله الاول انها لن اديت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة ان الشرطية الثانية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه فانه مؤيد بالوقوع في الحديث وبقول الشيخ عبد القاهر فلذا اختلفا ردا وقبولا (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول توطئة للقول الثاني المورد لتأييد النظر وفيه اشارة الى ما اخذ من شرط الخلوص من تتابع الاضافات (قوله قال الصاحب) اى ابو القاسم اسمعيل بن عباد الملقب بالصاحب استاذ الشيخ عبد القاهر (قوله المتداخلة) بعضها في حيز بعض متواصلة كانت او متفاصلة (قوله تستعمل في الهجاء) اذ المقصود منه الذم فايراد الالفاظ القبيحة ادخل فيه لانه يحصل الذم لفظا ومعنى (قوله في خبارة روى) بالخاء المعجمة المكسورة والباء المثناة من تحت و معناها القثاء والكلام على القلب اى خيارة في ثلجة وروى بالخاء المعجمة المفتوحة و الباء الموحدة ومعناه الارض الرخوة والمقصود على التقدير بن ذم على بن حزة بعدم النفع (قوله من الاستكراه) اى استكراه الذوق السليم بان لا يكون مؤديا الى الثقل (قوله ومنه الاطراد) وهو ان يؤتى باسماء الممدوح وغيره على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك (قوله وما اورده المصنف رحمه الله الخ) تمهيد للاعتراض الآتي اى ما اورده المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو المذكور سابقا بقوله قال الشيخ الى قوله ومنه الاطراد من حيث انه اورده يشعر بان المصنف رحمه الله جعل الخ وكذا الضمائر في المعطوفين الآتيين راجع الى المصنف رحمه الله ووجه الاشعار ان المصنف رحمه الله اورد الكلام المنقول من الشيخ مستشهدا لوجه النظر في قوله يا على بن حزة بن عمارة اضافتان غير مترتبتين فيعلم انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد اعم من ان يكون بينهما فصل او لا ولا شك ان التتابع بهذا المعنى محقق في الحديث وكونه

من قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما (قوله من اشترط ذلك) اى الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله كما فى البيتين) المذكورين فى المتن (قوله والحديث سالم عن هذا) فلا يصح التأييد به للشرطية الثانية (قوله هما ايضا ان اوجبا الخ) يعنى ان السؤال المذكور كلام على السند الاخص او وجود سند آخر للتأييد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شئ واحد وتتابع الاضافات المترتبة (قوله متقاربا المفهوم الا ان الخ) هذه العبارة متعارفة فى محاورات العلماء وتوجيهه ان كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما الا بهذا الاعتبار وليست استدراكية على ما توهم (قوله باعتبار عروضه) اى حصوله فى شئ آخر والهيئة باعتبار حصوله اى فى نفسه (قوله الثابتة فى المحل) فيه انه يخرج الاصوات لانها اما آنية اوزمانية (قوله لتدخل الخ) بناء على ان القيد فى حيز النفى بقيد العموم (قوله الكيفيات المقتضية للقسمة) وهى الكيفيات المختصة بالكميات او النسبة وهى الكيفيات العارضة للاعراض النسبية (قوله بواسطة اقتضاء محلها) اى معروضها يعنى اقتضائها للقسمة والنسبة بتبعية محلها لا لذاتها فاقتضاؤها هو اقتضاء المحل فما قيل انه لا اقتضاء لها بل قبول للقسمة والنسبة وهم (قوله والاحسن الخ) وجه الاحسنية ما فى لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقوله لا تقتضى نسبة وان جعلت من الكم فهو خارج بقوله لا تقتضى قسمة وكذا الفعل والانفعال خارجان بقوله لا تقتضى نسبة وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضى قسمة لانه نوع من الكم (٨) كذا نقل عنه رحمه الله تعالى والخفاء فى الهيئة والقارة بالنسبة الى لفظ العرض لان فيه خفاء فى نفسه وورود الوحدة (٧) والنقطة على تقدير كونهما موجودتين كما هو المشهور (٤) وعدم كونهما فى الكيف بناء على انهما ليستا داخلتين فى شئ من اقسامه الاربعة واخراج الحركة بناء على تقدير عدم دخولها فى شئ من المقولات كما هو مذهب البعض وخروج الفعل والانفعال والزمان بقيد مذكور بعده لا ينافى خروجها بقيد متقدم وانما المستحيل اخراج المخرج نعم الاكتفاء بالاخير اولى وبهذا اتضح ان ما ذكره وجه الاحسنية لا وجه الحسن (قوله لا تتوقف تصوره الخ) احتراز عن الاعراض النسبية فان تصورها يتوقف على تصور الغير والمراد بالغير الامر الخارج لانه المتبادر الى الذهن لا لان الجزء ليس عين الكل ولا غيره اذ هو اصطلاح بعض المتكلمين والتعريف للحكماء المتأخرين ومعنى

٨ يريد ان قيد قارة مستغنى عنه بل فاسد لاخراجه الاصوات فافهم م

٧ هى كون الشئ بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة فى تمام ذاته م

٤ وهو مذهب من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف بل من المقولات التسع قائلا انا لم نحصر الاجناس فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا من الاجناس لما تحتهما م

التوقف ان لايمكن التصور بدونه اصلا فلا يرد الكيفية المركبة لان تصورها يتوقف على تصوراجزائها لاعلى امرخارج وكذا الكيفية (٦) المكتسبة بالحد والرسم اذلاتوقف فيها بمعنى عدم امكان التصور بدونها لامكان حصولها بالبداهة لكن يرد عليه ان هذا انما يتم فيماسوى الاضافة على تقديران تكون النسبة جزأ من مفهومها وهو ممنوع فانها فى المشهور مقولات معروضة للنسبة وتصور المعروض لايتوقف على تصور العارض قيل العرض مأخوذ فى تعريف الكيف وتصوره موقوف على تصور الغير اذهو الموجود فى موضوع واجيب بان الموقوف مفهوم العرض والكيف ماصدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه توقفه لوكان ذاتيا (قوله لايقتضى القسمة اراد قبول القسمة الوهمية ليخرج الكم فانه يقتضى قبولها (قوله واللاقسمة ليخرج الوحدة والنقطة فانهما تقتضيان اللاقسمة (قوله فى محله ظرف مستقرحال من فاعل لايقتضى والمعنى لايقتضى القسمة واللاقسمة حال كونه فى محله وفائدة هذا القيد الاشارة الى ان عدم اقتضاء القسمة واللاقسمة ليس باعتبار التصور كماهو حال التوقف بل باعتبار الوجود والالم يخرج الكم لعدم اقتضائه القسمة واللاقسمة فى الذهن ضرورة ان تصوره لايستلزم تصور القسمة واللاقسمة وبهذا ظهر اندفاع ان قوله فى محله على هذا المعنى قيد لاطائل تحته (قوله اقتضاء اوليا اى ذاتيا قيد لعدم اقتضاء اللاقسمة صرح به فى شرح الملخص قيد به ليدخل الكيف الذى يقتضى اللاقسمة لكن لالذاته كالعلم بالبسيط الحقيقى فانه يقتضى اللاانقسام لكن لالذاته بل بسبب متعلقه وقيل انه قيد للاقتضاء مطلقا وفائدته فى اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المقتضية للقسمة بسبب عروضها للكميات كالبياض القائم بالسطح او بسبب عروض الكميات لها كالعلمين المتعلقين بالمعلومين فانهما يقتضيان القسمة لكن لالذاتيهما بل بسبب الكميات العارضة او المعروضة وفيه انه لااقتضاء ههنا وانما هوقبول القسمة بالتبعية واماماقيل ان العلم الواحد او العلمين لايقتضيان القسمة واللاقسمة فى محلهما اعنى الذهن فمع قوله فى محله لاحاجة الى قوله اوليا فانما يرد لوكان قوله فى محله متعلقا بالقسمة واللاقسمة ويكون المعنى لايقتضى انقسام محله ولا عدم انقسامه وهو فاسد والالم يخرج النقطة مع انه جعله وجه الاحسنية (قوله ان اختصت بذوات الانفس) اى ان اختصت (٨) من بين الاجسام العنصرية بذوات الانفس مطلقا ان قلنا بوجود الصحة والمرض فى النبات او الانفس الحيوانية ان قلنا بعدمه فيما فيه (قوله اشعار بان الخ) لم يقل احتراز عن الفصاحة الغير الراسخة

(٦) والمراد بالكيفية المكتسبة الكيفية المعلومة المكتسبة لا العلم النظرى الذى من مقولة الكيف لانه لايتصور النقض به اذلايقال تصور العلم المكتسب يتوقف على القول الشارح بل المتوقف عليه نفس العلم لا تصوره فتأمل م

(٨) فالاختصاص اضافى اى بالنسبة الى الجمادات وعلى الثانى بالنسبة الى الجمادات والنباتات فلا يردان بعض الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة فى جنس الكيف والعرض (حسن چلبى)

(لعدم)

لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولانه لو ترك لفظ ملكة لحصل الاحتراز
عنه بقوله عن المقصود المعرف بلام الاستغراق اذ صاحب الفصاحة الغير الراسخة
لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح (قوله اشعار بانه الخ) اى اشعار
بهذه الفائدة لانه احتراز عن خروج من لا ينطق اصلا فلا يرد ان قيد الاقتدار حينئذ
للمحافظة عن خروج (٩) ما لا يكاد يوجد (قوله اى سواء كان الخ) اى ليس
المراد ان يقتدر مشعر بان المتكلم يسمى فصيحا في الحالتين دون يعبر كما هو الظاهر
فانه باطل لان معنى يعبر الاطلاق اى يعبر في زمان من الازمنة لا بشرط الوصف اى يعبر
مادام يعبر فهو ايضا مشعر بانه يسمى فصيحا في الحالتين بل المراد انه يسمى فصيحا
حالة كونه ممن ينطق في الجملة وحالة كونه ممن لا ينطق اصلا فهو تعميم للمتكلم باعتبار
افراده لا تعميم له باعتبار حالاته (قوله لا يختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك
لانه لا يكون اللام في المقصود حينئذ للاستغراق اذ لا معنى لقولنا يعبر في وقت ما
عن كل ما تعلق به قصده بلفظ فصيح بل للجنس فلا يرد ما قيل انه لا يصدق على من
ينطق بمقصوده فضلا عن ان يختص به اذ لا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود
عليه بلفظ فصيح (قوله لان اللام الخ) اما لفظا فلعدم العهد الخارجي وعدم قرينة
البعضية المطلقة وعدم صحة الحكم على الجنس من حيث هو واما معنى فلانه لولا
الاستغراق يلزم ان يصح اطلاق الفصيح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض
المقاصد كالمدح ولا يقتدر على التعبير عن بعض آخر كالذم (قوله اى كل ما وقع عليه قصد
المتكلم) ان اريد بالمقصود مقصود المتكلم فالاستغراق حقيقي وان اجرى على اطلاقه
فهو عرفي اذ المتبادر من التعبير عن كل مقصود كل مقصود للمعبر كما في جمع الامير الصاغة
وليس المراد بوقع الوقوع في الزمان الماضي بل وقوع القصد في اى زمان كان لما تقرر
ان صيغ الافعال اذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث المجرد عن الزمان صرح به
الفاضل اللاري في حواشيه على الفوائد الضيائية في تعريف الكلمة فالمعنى ملكة يقتدر
بها على التعبير عن كل ما تعلق قصده به في وقت ما سواء كان تلك الملكة خلقيا او كسبيا
ويعلم وجودها بطريق الحدس (٨) من التعبيرات المختلفة الواقعة منه من غير كلفة
كما يعلم وجود سائر الملكات كذلك (قوله سهو ظاهر الخ) لان مثل هذا الكلام
يقال في مقام بيان رجحان بعض القيود على بعض والترجيح يقتضي صحة اتيان كل
منهما ومعلوم انه لا يصح ان يقال بلفظ بليغ لان البلاغة ليست بشرط في فصاحة
المتكلم وما قيل ان قولهم قال هذا لكذا يقتضي انحصار العلة فيه فيكون علة عدم
القول بلفظ بليغ قصد الشمول فقط وليس كذلك فان عدم صحته مع فرض عدم

٩ وهو من لا ينطق اصلا م

٨ الحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة نحو المبادي ورجوعها عنه الى المطالب فلابد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه اصلا ولا انتقال بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والحدس دفعي م

الشمول ايضا علة لتركه وفيه ان اقتضائه للانحصار ممنوع و القول بان الذوق السليم
يقتضى ذلك مجرد دعوى (قوله لصدقه على الادراك الخ) اى اذا كانت هذه
الصفات راسخة فى محلها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها
على التعبير المذكور (قوله لانسلم ان هذه اسباب) فان السبب مايكون مؤثرا
فى الشئ (قوله مطابقته لمقتضى الحال) اى مطابقته لجميع مايقتضيه الحال
بقدر الطاقة صرح به فى التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام
البارى تعالى الا ان يراد بقدر طاقة المتكلم او المخاطب (قوله لمقتضى
الحال) وهو الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه بيان الشارح
رحمه الله دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان اذ قد تحقق
البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى
الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية اى مطابقية غير مختلفة بالوضوح والخفا نعم
اذا ادى المعنى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والخفا لابد فيه من رعاية كيفية
الدلالة ايضا كما ستعرفه فما قيل ليس المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه فى علم المعانى
كما يشعر به كلام الشارح رحمه الله بل اعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم
المعانى وكيفيات دلالة اللفظ التى تتكفل بها علم البيان فانه لابد فى البلاغة
من رعايتهما ليس بشئ كيف وانهم لايطلقون مقتضى الحال على كيفيات
دلالة اللفظ (قوله اى الى ان يعتبر الخ) اشار بهذا التفسير الى ان التكلم بدون
الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى انه لايجب ان تكون الخصوصية من قبيل
اللفظ ولذا اورد كلمة مع (٧) دون فى الموهمة للجزئية (قوله خصوصية) فى القاموس
خصه بالشئ خصا وخصوصا وخصوصية ويفتح وخصيصى وتمد وخصية
وتخصة فضله به انتهى والمراد الامر المختص جعله نفس المصدر مبالغة
وما ذكره الناظرون فى تحقيقها كلها خزافات (قوله وهو مقتضى الحال) اى تلك
الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ولما كان معرفة مقتضى الحال موقوفا على
معرفة الحال قدم تعريفها ثم بين المقتضى ثم بين معنى المطابقة التى هى نسبة
بينهما وفيه اشارة الى انه فى الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف
فقيام كل من التنكير والاطلاق الخ وقولهم وما ذكره فلكذا وحذفه لكذا
واما ماسيجئ من انه عبارة عن الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصيات فلغرض
يدعو الى ذلك كما سيجئ (قوله ومعنى مطابقته الخ) يعنى ان المراد بالمطابقة
الاشتمال لامصطلح المنطقيين (قوله فان البلاغة الخ) يريد ان الفصاحة شرط

٧ وقال مع الكلام الذى يؤدى به اصل المراد م

(لتحقق)

لتحقق البلاغة لا انه معتبر فى مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكى وقال البلاغة بلوغ
المتكلم فى تأدية المعانى حدًا له اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها (قوله وهو اى مقتضى الحال الخ)
المقصود من هذا الكلام بيان تعدد مراتب البلاغة ليتبين به ما سيجئ من ان
ارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان له طرفين اعلى واسفل
(قوله متفاوتة) اى بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه ان اختلاف
المقتضى لايستلزم اختلاف المقتضى اذ قد يقتضى امور كثيرة شيئًا واحدًا ولذا
يذكر لخصوصية واحدة دواعى متعددة (قوله باعتبار توهم كونه الخ) فهذا
الاعتبار معتبر فى مفهوم المقام وكذا التوهم الثانى فى مفهوم الحال فهما متغايران
بهذا الاعتبار متحدان فى القدر المشترك وهو الامر الداعى الى اعتبار الخصوصية
فى الكلام فيكونان متقاربى المفهوم وليس هذا بيانا لوجه التسمية حتى يرد ان وجه
التسمية غير داخل فى المفهوم فلا يحصل التغاير فى المفهوم بسببها ووجه ذلك
التوهم انطباق المقتضى بالامر الداعى انطباق الزمانى والمتمكن بالزمان والمكان
(قوله وايضا المقام يعتبر اضافته الخ) ولذا اختار المصنف رحمه الله المقامات على
الاحوال فان تفاوتها ظاهر فى تفاوت ما اضيفت اليه اعنى المقتضى بخلاف تفاوت
الاحوال وللتنبيه على اتحاد المقام والحال (قوله فعند الخ) تفريع على قوله
فان مقامات الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) اى هذه المقدمة ضرورية
ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله ان الاعتبار الخ) اى الامر المعتبر
اللائق وهو الخصوصية التى هى نفس مقتضى المقام الا ان الحكم عليها بالتغاير
اذا لوحظ من حيث انه لائق بهذا المقام ضرورى لاخفاء فيه بخلاف ما اذا لوحظ
من حيث انه مقتضى المقام (قوله واختلافها الخ) معطوف على قوله فعند
تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ليحصل بانضمامه اليه المدعى اعنى تفاوت
مقتضيات الاحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على مقدر مستفاد من قوله
فان المقامات الخ اى اجمل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع فى تفصيلها او كلمة
ثم زائدة واما القول بانه معطوف على متوهم فتوهم لاشاهد له (قوله مقتضيات
الاحوال) اى اكثرها فان بعضها ما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء
وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التى ليست جزء الجملة كاكثر مباحث
الانشاء (قوله ان مقتضى الحال الخ) المقصود من هذه المقدمة التنبيه على
ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجبه الذى يمتنع تخلفه عنه ليعلم ان اضافة

المقام الى التنكير وغيره معناه مقام يناسبه التنكير ليدخل فيه المحسنات وانما اطلق عليه المقتضى لان المحسن كالمقتضى فى نظر البليغ (قوله كما سيجئ) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر فى الرضى الكاف الذى تدخل على ما لها معان ثلاثة احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى وليس لها حينئذ متعلق من الفعل او شبهه لانها لا تجر والمتعلق انما يطلب اذا كانت جارة ويحتمل ان تكون للتعليل كما قال الاخفش فى قوله تعالى (كما ارسلنا فيكم رسولا) اى لما ارسلنا فيكم (قوله اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة) الاصل فى الخصوص وان كان دخول الباء على المقصور عليه لكن الشائع فى الاستعمال دخوله على المقصور فالمعنى ان لا يتجاوز اجزاء الجملة (٢) مثلا عن ذلك الاعتبار فلا ينافى تحقق ذلك الاعتبار فيما سوى اجزاء الجملة فاندفع ما قيل ان اريد بالجزء الجزء المصطلح وهو الذى يعتبر فى انعقاد الجملة خرج المفعول ونحوه وان اريد الاعم من ذلك لا ينحصر فى الاسناد والمسند اليه والمسند لانا نريد الاول والمقصود قصر الاجزاء على تلك الاحوال لا قصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى المفعول ونحوه احوال للمسند او المسند اليه ولو بواسطة وكذا اندفع ما قيل ان الحذف والاثبات ليس خاصا باجزاء الجملة لما مر (قوله اما الى نفس الاسناد) كون الاسناد جزأ من الجملة هو الظاهر وعد الجملة من اقسام اللفظ اما باعتبار اكثر اجزائها او باعتبار ان الدال على الاسناد ملفوظ اما اصالة كالاعراب او تبعا كالهيئة الدالة عليه وبعضهم جعل الاسناد شرطا للجملة فالمراد باجزاء الجملة اعم من الاجزاء وما فى حكمها مما لا تنعقد الجملة بدونه (قوله تأكيدا واحدا الخ) تفصيل لقوله وجوبا (قوله مخصوصا) صفة لقوله منكرا (قوله مصحوبا) خبر بعد خبر لقوله لكونه وكذا ما بعده (قوله على المسند اليه) اى الذى اسند اليه وهو المسند فصيغة المسند مسند الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذى بعده وانما لم يقل على المسند مع انه اظهر واخصر لمحافظة قوله كما ذكر فان المتبادر من هذه العبارة هو المذكور بعينه فلو قال المسند لا يصح الا باعتبار تبديل لفظ المسند بالمسند اليه بخلاف ما اذا قال المسند اليه فانه صحيح وان كان لفظ المسند فى كل من المقامين بمعنى مغاير للآخر (قوله كونه مفردا) الافراد فى المسند مقتضى الحال مع قطع النظر عن كونه فعلا او غيره بخلاف افراد المسند اليه فانه مما يتعلق به افادة اصل المعنى فلذا جعله الشارح رحمه الله زائدا على ما ذكر فى المسند اليه يشهد على ذلك ايرادهم الافراد فى مباحث المسند دون المسند اليه

٢ قال فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهى التى يعتبر فى انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لما ينحصر فى الاسناد والمسند كما ذكره انتهى (حسن چلبى)

(فاقيل)

فاقيل المراد مفرداً ينقسم الى قسمين فلا يرد ان كونه مفرداً غير فعل يكون في المسند اليه ايضاً ليس بشئ (٧) (قوله مقيدا بمتعلق) المتعلق انما يكون للفعل وشبهه بعد انتسابه الى الفاعل ففي قولنا الضارب زيداً عمرو زيداً وفعول للضارب المسند الى الموصول والتقدير الذى ضرب زيداً عمرو (قوله تقييده بمؤكد او اداة قصر) ناظر الى الحكم والتعلق او تابع ناظر الى المسند اليه والمسند ومتعلقه او شرط ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت والى التعلق نحو ان ضربت زيدا ضربتك وان اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسند وقوله او مفعول يؤيد الاول (قوله اى خلاف كل منهما) بعد وجود التخلف بينهما فاندفع ما تحير فيه الناظرون من انه يقتضي ان يباين مقام كل واحد من المذكورات لمقام خلاف كل واحد منها حتى قال بعضهم ان تصحيح هذه العبارة دونه خرط القتاد واما ماقيل ان الكلام على التوزيع ففيه ان التوزيع لايصح في الكل الافرادى وانما ذلك في الكل المجموعي الآن يقدر المضاف اليه للفظ كل جمعا معرفا اى مقام كل الامور المذكورة يباين مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا الى السامع وكذا ماقيل ان المراد خلاف نفسه فانه لايدفع الاشكال لرجوع ضمير نفسه الى كل (٩) (قوله وقد اشار الخ) المقصود من نقل هذا الكلام حله فانه قد اشتبه على شراح المفتاح (قوله فان مقام الاول الخ) جعل الخطاب مقتضى المقام متابعة لما في المفتاح حيث قال وكذا مقام الكلام مع الذكى يغاير مقام الكلام مع الغبي فالمراد بالخطاب ما خوطب به سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها والمقام الداعى اليها هو الذكاوة والغباوة يشير اليه قوله فان الذكى الخ فحينئذ كلمة كذا اشارة الى الايجاز ولك ان تجعلها اشارة الى مقامه فيكون خطاب الذكى عبارة عن المقام والخطاب بمعناه ومقتضاه هى الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها وهذا التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام فى تفاوت المقامات والى ان المقتضي لرعاية الاعتبارات هو الخطاب مع الذكى لانفس الذكاء وعلى التقديرين اضافة الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وفصله عما تقدم لكونه باعتبار قوة الادراك وغير مختص بجملة او جزئها فان التنبيه على غباوة السامع او فطانته يحصل بجزء الجملة ايضا كما سيجئ (٢) وماقيل في فصله لان هذا باعتبار الغير وماقبله باعتبار نفس الكلام ففيه ان الاعتبارات في كليهما متحققة في نفس الكلام والمقامات اعنى الدواعى الى رعايتها باعتبار الغير (قوله وكان الانسب الخ) انما قال الانسب لانه يستعمل كل منهما مقام الآخر شايعاً للقرب بينهما وماقيل ان بينهما عموما

٧ فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته م

٩ حيث قال ظاهر العبارة مشعرة بان الضمير في خلافه الى كل المذكور سابقا الا انه يستدعي كون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اى خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها فافهم (حسن چلبى)

٢ فى بحث المسند اليه فى قوله اما حذفه الخ او للتنبيه على فطانة السامع واما ذكره فللتنبيه على غباوته م

وخصوصاً فبهو تحقق التباين بينهما فان الذكاء بالنسبة الى اكتساب الاراء والافكار والفطنة بالقياس الى فهم كلام الغير (قوله مع الغبي) فيه اشارة (٧) الى انه في موقعه لان الخطاب يتفاوت باعتبار فهم المخاطب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتسابه الافكار وعدمه (قوله شدة قوة الخ) وغايتها الحدس القويم فلا ينافي ما في شرح الاشراق من ان الذكاء جودة الحدس وصفاء الذهن (قوله مع صاحبتها) في شرح المفتاح للشارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة مع صاحبتها انتهى فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما انه في الوجه الثاني متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما لم يحمله صفة كلمة او حالا منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبتها او حال كينونتها معها بل كان (٨) للكلمة مع صاحبتها فتدبر فانه دقيق (قوله صوحبت معها) اي جعلت الكلمة الاخرى صاحبة معها بتضمين معنى الجعل اشارة الى ان المعتبر المصاحبة القصدية دون المصاحبة الاتفاقية وكذلك لان المصاحبة تتعدى الى مفعول واحد بنفسه نحو صاحبت زيدا او بمع نحو صاحبت مع زيد ولا يتعدى الى مفعولين احدهما بلا واسطة والثاني بالواسطة (٩) (قوله ليس لها الخ) هذا الحصر مستفاد من تقديم الخبر مع كون محط الفائدة القيد اعني مع صاحبتها كأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبتها لا يتجاوز الى الكلمة مع غير صاحبتها وانما قيده بالمشاركة لها في اصل المعنى لانه لو كان غير مشارك لها فيه لم يكن ايراده لاقتضاء المقام بل لافادة اصل المعنى والمراد باصل المعنى القدر المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام المشترك بينهما (قوله بالشرط) اي بفعل الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد اقترانه الجزاء او باداة الشرط فالمراد من الفعل ~~الذي هو~~ الشرط (قوله هكذا ينبغي الخ) فانه على ما ذكر من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع ما ذكر اعتبارات مناسبة فلا يكون قوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي وقوله ولكل كلمة مع صاحبتها في غير محله بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى علم البيان لان خطاب الذكي يناسبه المجاز والكناية وخطاب الغبي يناسبه الحقيقة والثاني اشارة الى علم البديع فان اكثر المحسنات يحصل بذكر كلمة مع اخرى كالطباق والتجنيس والمقابلة والسجع فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان تفاوت المقامات ومقتضياتها والفاء في قوله فجميع ما ذكر يحتمل ان يكون للتفريع وان يكون للتعليل كما لا يخفى (قوله وارتفاع شان الخ) معطوف على قوله وهو

٧ اي في اعتبار مناسب الغبي وعدم اعتبار مناسب الذكي مع ان المقام يقتضي الثاني لتقدم الذكي و مناسب الذكي البليد يعني في عدم ذكر المص مع الذكي البليد اشارة الى انه في موقعه الخ م

٨ لان الاولين لافادة اصل المعنى والثالث لافادة معنى زائدة عليه فافهم م

٩ فلا يصح عبارة صوحبت معها لان حق العبارة على هذا صوحب معها على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في قولهم ممرور بها او صوحبت بدون كلمة معها الا انه يعتبر التضمين م

مختلف وقد عرفت ان الغرض منه بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها اعلى من بعض ثم تعيين اعلاه واسفله في المفتاح ارتفاع شان الكلام اى الكلام البليغ في باب الحسن (٧) والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذى نسميه مقتضى الحال اى كلما كانت المصادفة اتم وما صادفه اليق كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البليغ ارفع واعلى وكلما كانت انقص كان اشد انحطاطاً وادنى درجة واقل حسناً وقبولا فمعنى المتن على طبق ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام بالقياس الى كلام آخر في باب الحسن سواء كان باصل الحسن او الزائد والقبول عند البلغاء بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بقدر عدم المطابقة للاعتبار المناسب فالطرف الاسفل ارتفاعه على الكلام الذى تحته وهو الملتحق باصوات الحيوانات بقدر المطابقة للاعتبار المناسب وايجابه بها لاصل الحسن وانحطاطه بعدم ذلك القدر والتحاقه بالاصوات وكذا الحال في الطرف الاوسط والاعلى فان ارتفاع كل واحد منهما بالنسبة الى ما تحته بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وايجابه للحسن الزائد على ما تحته وانحطاط كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت في المراتب إما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال على المقتضيات في القلة والكثرة وإما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فان المعتبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة فاندفع ما قيل انه كيف يتصور الارتفاع والانحطاط والمعتبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة وكذا اندفع ما قيل ان المطابقة سبب لاصل الحسن لا لارتفاعه وعدم المطابقة سبب لعدم الحسن لا لانحطاطه لان ذلك انما يرد لو كان معنى المتن ان الارتفاع في الحسن بسبب المطابقة وانحطاطه فيه بسبب عدمها على انه لو سلم ان معناه ذلك فللمطابقة مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب المطابقة وان كان نفس الحسن ايضا بالمطابقة وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحسب تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل انحطاط للكلام في الحسن بسبب عدم المطابقة وان كان انتفاء اصل الحسن ايضا بعدم المطابقة وقد يجاب بان المراد الكلام الفصيح واصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند المصنف رحمه الله تعالى فلا اشكال وفيه انه مناف لما سيجئ من قوله واسفل وهو ما اذا غير الكلام الى ما دونه التحق باصوات الحيوانات الا ان يراد التحاقه بالاصوات من حيث انتفاء هذا الحسن فلا ينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحة (قوله في الحسن) اى في باب الحسن

(٧) الحسن ثلثة صفة الكمال وصفة النقص كما يقال العلم حسن والجهل قبيح والثانى ملايمة الغرض ومنافرته وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة والثالث تعلق المدح والذم عاجلا والثواب والعقاب آجلا) لان المص في صدد تفاوت مقامات الكلام وبتفاوت مقامات بتفاوت مقتضيات الكلام وبتفاوتها بتفاوت مقتضيات الاحوال

م

وبهذا الوجه احترز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب و الترهيب فان ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلته وكالنصيحة فان ارتفاعه بهذا الوجه باشتماله على كثرة النصايح وكالاعلام عما في الواقع فانه باعتبار الصدق الى غير ذلك من استنباط العقائد و الاحكام و بيان احوال الآخرة (قوله وانحطاطه بعدمها) جعل صاحب المفتاح الارتفاع والانحطاط كليهما بحسب مصادفة الكلام لما يليق به فقال الكاشي وعدمها مقدر في عبارته وقال الشارح رحمه الله تعالى لا حاجة اليه لان الارتفاع و الانحطاط كليهما بحسب المصادفة فقول المصنف رحمه الله وانحطاطه بعدمها اما اشارة الى ان عبارة المفتاح تحتاج الى التقدير واما بيان وايضاح لمرادهم (قوله و المراد (٦) الخ) فالكلام من قبيل (٩) قولهم العلم حصول الصورة اي الصورة الحاصلة اختير هذه العبارة للتنبيه على ان الاعتبار لازم في ذلك المناسب كانه نفس (٧) الاعتبار (قوله واعتبار هذا الخ) بيان لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار المناسب اي المعتبر المناسب من كون الاعتبار حاصلا حال تعلق المطابقة وانه ليس بسبب هذا التعلق كما في جاءني الرجل الراكب على ما قالوا ان كون مفرد صفة لمعنى في تعريف الكلمة يقتضي كون الافراد حاصلا للمعنى حال تعلق الوضع لا بسببه يعني ان هذا الامر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الذي يستوي فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانيا و يتبع اعتباره في المعنى فالحذف و الاثبات ايضا يعتبران اولا في المعنى الاصلي ثم يورد اللفظ على طبقه وذلك لان تلفظ البليغ على طبق المعنى المدبر في الذهن والباء في قوله وبالذات للملابسة اي حال كونه متلبسا بذات المعنى لا بمعنى في لانه لا يصح في قوله وبالعرض (قوله واراد الخ) هذا اذا كان معنى المتن ان كل ارتفاع للكلام بسبب المطابقة وكل انحطاط في الحسن بعدمها واما على ما حررناه على طبق ما في المفتاح فالمراد الكلام البليغ وهو الظاهر لان سياق الكلام في البلاغة وبيان مراتبها (قوله لكونه اشارة الخ) نكتة مصححة للارادة يعني ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور فيما سبق (٤) فيمكن حمل اللام ههنا على العهد فلا يرد ما قيل ان المذكور صريحا فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف الكلام الفصيح البليغ على ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحا بخلاف البليغ فانه مفهوم من التعريف (قوله اذ لا ارتفاع الخ) علة للحكم المعلل واشارة الى النكتة المرجحة (قوله الداخل في البلاغة) صفة كاشفة للحسن الذاتي اذ المراد بالحسن الذاتي (٥) ما يكون موجبه داخلا في البلاغة اي غير خارج عنها وهو المطابقة لمقتضى الحال

٦ والقرينة كون الاعتبار صفة المتكلم فلا معنى لمطابقة الكلام م

٩ اي من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي المناسب المعتبر فافهم م

٧ لان تقوير كلام المص بمطابقته لاعتبار الامر المناسب على ان اللام عوض عن المضاف فيكون اضافة الاعتبار الى الامر من قبيل قولهم العلم حصول صورة الشيء فافهم م

٤ اي في قوله و البلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح فافهم م

٥ اراد بالحسن الذاتي الذي منشاؤه ذات البلاغة لان الحسن داخل في البلاغة اي في ماهيته وانما وصف بالدخول فيها مجازا بمعنى ان منشأه لا يخرج عن تعريف البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار انه ينشأ عن المطابقة داخلة فيها لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة (حسن چلبي)

(يفصح)

يفصح عما حررناه قوله لكنها اي المحسنات خارجة عن حد البلاغة اى تعريفها (٩)

(قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) معناه على طبق ما فى المفتاح حيث قال وهو اى ما يليق بالمقام الذى نسميه مقتضى الحال ان يقال ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب عندنا والفاء للتراخى فى الذكر لان مرتبة التفسير بعد ذكر الشئ الان المصنف رحمه الله جعل الاعتبار المناسب خبراً لكون مقتضى الحال معلوما والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفى المفتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام معلوم سابقا والمطلوب تفسير مقتضى الحال وحينئذ لا حاجة الى التدقيق الذى ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تماميته (قوله بمطابقته الخ اى المطابقة سبب دائر معه الارتفاع وجودا وعدما لما نقلناه عن المفتاح ان ارتفاع شان الكلام بحسب مصادفته لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال لما فى المفتاح ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه فهذان الحصران ليسا مثل لا صلوة الا بطهور ولا صلوة الا بالنية (٧) فان المراد بهما حصر السببية فى الجملة وليس التنافى بينهما موقوفا على كون كل من المطابقتين سببيا قريبا على ما وهم (قوله لان اضافة المصدر الخ) لما فى الرضى من ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يصدق عليه فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس (٤) اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت فى قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ انتهى فعلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع ما صدق عليه الارتفاع فسقط ما قيل انه يجوز ان يكون لاستغراق الانواع فلا ينافى وجود فرد من الارتفاع بغير مطابقة الاعتبار المناسب او بغير مطابقة مقتضى الحال (قوله ان يكون المراد الخ) اى تكون ذاتاهما واحدا سواء اختلفا مفهوما اولا ※ قال قدس سره بطلانهما على الخ ※ المراد ببطلان الحصر بطلان الحكم السلبى منه كما هو المتبادر فى صورة التباين (٣) الكلى او الجزئى على تقدير صدق الحصرين ببطل الحكم السلبى فى كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتى فى الآخر وفى صورة العموم مطلقا ببطل الحكم السلبى للحصر فى الاخص بسبب الحكم الثبوتى للاعم فيما عدا الاخص فاندفع ما توهم من ان فى صورة العموم المطلق ايضا ببطل كلا الحصرين ولا تعين بطلان الحصر فى الاخص لبطلان الحكم السلبى من الحصر فى الاخص والحكم

٩ وفى هذا الكلام رد للمولى حسن جلبى حيث حمل الحد على المراتب لانه فسر قوله لا يخرج عن حد البلاغة بقوله اى طرفى امتدادها من الاسفل الى الاعلى فى هامش حاشيته على المطول م

٧ فلا يرد ما يقال قد ورد فى الحديث لا صلوة الا بطهور ولا صلوة الا بالنية فيلزم ان يكون الطهور هو النية بالدليل الذى ذكرتموه لان الحصر فى الحديثين اضافى بالنسبة الى عدم الطهور والنية والمعنى لا وجود للصلوة الا بهما فافهم م

٤ فيكون المعنى ان جميع الارتفاعات حاصلة بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب فيستفاد الحصر م

٣ مثال المباينة نحو ما فى الدار الا الانسان وما فى الدار الا الحمار ما فى الدار الا حيوان وما فى الدار الا ابيض مثال العموم المطلق ما فى الدار الا انسان وما فى الدار الا حيوان م

الثبوتي من الحصر في الاعم ❊ قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ ❊ لايخفى اندفاعه بما قررناه سابقا من ان كلا من المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجودا وعدما لانه اذا كان دائر امع الاعم يجب تناوله لجميع افراده تحقيقا للدوران معه ❊ قال قدس سره على تقدير صحة المقدمة متين ❊ فيمكن منع المقدمة الاولى بناء على ان المصدر المضاف ليس نصا في الاستغراق والثانية بان المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته لمقتضى الحال لانه لا ارتفاع الابه ❊ قال قدس سره لايلزم الا المساواة ❊ اي على مازعمت من ان الحصر في الاعم يوجب تناوله لجميع افراده ❊ قال قدس سره ليس صريحا الخ ❊ فان مثل هذا التركيب يجيء للاتحاد بين المسند اليه والمسند ولقصر المسند على المسند اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى (اولئك هم المفلحون) وانما قال صريحا لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ماقالوا من ان الاضافة كاللام اذا لم تكن للعهد فان كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن قرينة البعضية فهي للاستغراق والا فللجنس فالظاهر فيما نحن فيه ان يكون الحكم على مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد وكان القائل بان المطلوب هو الاتحاد في المفهوم بنى الكلام على الظاهر لا على انه نص فيه (قوله وهذا اعني الخ) هذه الجملة وقعت من المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح في البين لمجرد افادة الاتحاد بين النظم والتطبيق ولاتعلق لها بالتفريع الآتي والشارح رحمه الله نقلها لبيانها (قوله توخي معاني النحو الخ) اي المعاني التي يبحث عنها في النحو وهي الاحوال العارضة للكلم والجمل باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتعريف والتنكير والعطف وتركه اعني الخصوصيات والكيفيات التي تراعى في المعاني الاصلية او المعاني الاصلية من حيث اشتمالها على تلك الخصوصيات كما سيجيء في كلام الشيخ الاشارة الى الاحتمالين وقوله فيما بين الكلم متعلق بالتوخي ولم يقل في الكلم اشارة الى انها تعرض للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد وكذا قوله على حسب الاغراض اي المقتضيات والاحوال متعلق بالتوخي بتضمين معنى الوضع ووضعها بايرادها على حسب الاغراض في كلام نفسه وحملها عليها في كلام الغير وانما فسر النظم بالتوخي مع انه الوضع المترتب عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون بدون التوخي لايعتبر والصوغ والصياغة زر كرى كردن پيرايه راشبه تأليف الكلام على حسب الاغراض بصياغة الحلي للاشتراك في المعنى الاصلي والامتياز بالخصوصيات كالخواتيم المشتركة في اصل الفضة وامتيازها بالصور المخصوصة ومعنى لها لاجلها لانها المقصودة من الكلام عند البلغاء (قوله وذلك لانه الخ) اي التطبيق عين

(النظم)

النظم المفسر بالتوخى لانه حصر النظم على الوضع المخصوص فيراد بالتوخى
الوضع المخصوص لكونه مسببا عنه والا لم يصح الحصر ومعلوم ان الوضع
المخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بالنظم المفسر بالتوخى لانه متحد بالنظم
المفسر بالوضع المتحد بالنظم المفسر بالتوخى لان المتحد مع المتحد بالشئ متحد بذلك
الشئ (قوله ان تضع كلامك الخ) اى كل واحد من مفرداته ومركباته من حيث
تركيب بعضها مع بعض فى موضعه الذى يقتضيه الاحوال المبحوث عنها فى علم
النحو باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها كما فصله فى التمثيل وذلك الوضع
قد يكون بالسليقة وقد يكون بخدمة علم المعانى (قوله وتعمل على قوانينه) اى
يكون تركيب كلامك على طبقها وهو لا يتوقف على العلم بها وذلك بان لا يكون فيه
ضعف التأليف والتعقيد اللفظى وانما لم يذكر الخلوص عن التعقيد المعنوى لان
المقصود تعريف النظم الذى يحصل به اصل البلاغة وهو يحصل بمجرد اشتماله
على الخصوصيات والمزايا على حسب الاغراض المطلوبة منها وان اديت المراد
بدلالات مطابقية وما ذكره الشارح رحمه الله من ان النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ
متناسبة المعانى متناسقة الدلالات فتعريف للنظم الكامل الذى يحصل به البلاغة
الكاملة (قوله مثل ان تنظر) اى تنظر الى اسميته وافراده وتنكيره وتذكيره وجمليته
وفعليته وتقديمه وتعريفه وكونه مع ضمير الفصل وكونه جملة اسمية (قوله فى الخبر)
اى فى خبر المبتدأ بقرينة ان المذكور فى الامثلة اختلاف الاخبار مع اتحاد المبتدأ
فذكر ينطلق زيد بناء على ان يكون زيد مبتدأ وينطلق خبرا مقدما فهو مثال لتقديم
الخبر وقيل (٧) على التغليب (قوله فتعرف الخ) عطف على قوله تنظر اى بعد النظر
الى الوجوه المختلفة التى تذكر فى النحو تعرف ان لكل واحد منها موضعا مخصوصا
عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها اما بالسليقة او
بالملكة الحاصلة من تتبع علم المعانى وتجئ بكل واحد فى موضع ينبغى له (قوله
وتنظر فى الحروف الخ) اى النظر فى الخبر والشرط والجزاء كان باعتبار ما
يعرضها وهذا النظر فى الحروف باعتبار انفس معانيها (قوله وتنظر فى الجمل
الخ) النظران السابقان كانا فى المفرد والجملة وهذا النظر فى الجمل اى تنظر فى
الجمل التى تنسج باعتبار العوارض التى يبحث عنها فى النحو من العطف بالحروف
المختلفة المعانى وتركه فتعرف بالسليقة او بعلم المعانى موضع كل واحد منها بحسب
الاغراض المطلوبة منها فتجئ به فى موضعه (قوله وتتصرف فى التعريف الخ)
هذه عوارض غير مختصة بشئ من المفردات فلذا فصله (قوله مكانه) اى مكانه

٧ اى شموله على الجمل الخبرية مبنى على التغليب ويجوز ان يعكس فافهم

الذي يقتضيه بحسب الاغراض كما بينه بقوله ثم ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب الخ) متعلق بتعرض بعد اعتبار تعلقه بقوله بسبب لئلا يلزم تعلق حرفي الجر بمعنى واحد بفعل واحد اي تعرض لها بسبب الاغراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فمن اتصالية كما في قوله عليه السلام * انت مني بمنزلة هارون من موسى (٩) * فلا تعرض لها حال الافراد (قوله واستعمال بعضها الخ) اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبتها مقاما (قوله والى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى الخ) اي الى ما ذكرناه من تمام التفصيل اشار اليه المصنف رحمه الله اجمالا بقوله فالبلاغة الخ وليس المشار اليه قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة الى آخره كما وهم (قوله متعلق بافادته) لا بالمعنى اي الذي يقصده البليغ بالتركيب على ما قيل لانه يوهم كونه مدلولا للتركيب (قوله وذلك الخ) بيان لتفرعه (٧) على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا انما يدل على ان تحقق الاغراض والاشتمال على مقتضياتها لازم في بلاغة الكلام واما افادته اياها فلانها مقتضيات الاغراض وآثارها والاثر يدل على المؤثر (قوله لانه من صفة الاحيان) ليس المراد ان موصوفه الاحيان المقدر لان التأنيث حينئذ واجب بل انه كان في الاصل صفة للاحيان ثم اقيم مقامه ونصب نصبه ولذا لم يجعله مستعملا معه سابقا والظاهر ان يقول لانه صفة الحين (قوله نصب على الظرفية) في الرضي مما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفة المذكورة الظرفية ولم يوجبوها انتهى فلذا اختار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوبا على الظرفية ولم يجعله صفة لمصدر محذوف اي اطلاقا كثيرا لان التسمية ههنا بمعنى الاطلاق (قوله اي في كثير من الاحيان) فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الموصوف واقامته مقامه اسما لذلك الا ان فيه ابهاما يحتاج الى البيان (قوله وفي هذا) اي في قوله فالبلاغة صفة راجعة الخ (قوله اراد الخ) اي اراد انها ليست من صفات الالفاظ من حيث هي هي (قوله وحينئذ لا تناقض) اي في النفي عن اللفظ والاثبات له وكذا لا تناقض في النفي عن المعنى والاثبات له لان المنفي كونها راجعة اليه نفسه والمثبت كونها راجعة اليه بالمدخلية (قوله فكانه لم يتصفح الخ) وكذا لم يتصفح من قال حيث اثبت للفظ الفصاحة اراد منها ما مر في صدر المقدمة (٩) وحيث نفاها عنه اراد منها البلاغة (قوله ولا نزاع في رجوعها الخ) فان الخلوص من الصفات المذكورة (٧) منشأها اللفظ نفسه وان كان من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى ويوصف به اللفظ ايضا (قوله هذه الفضيلة)

(اي)

٩ وقع خطابا لعلي كرم الله وجهه ومعناه قريب مني قرب هرون من موسى وهذا المعنى شايع في مثل هذا الموضع كما قال في ضوء المصباح فصار الفعل اللازم من المكان المبهم بمنزلة من زيد وعمرو اي صار قربه منه بمنزلة قربه منهما فكما لا يتعدى اللازم اليهما بلا واسطة حرف فكذلك لا يتعدى الى المكان المبهم (حق قدس سره في فروقه)

٧ بيان لوجه تفريع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني على تفريعها السابق (حسن چلبي)

٩ خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي التي في المفرد وفي الكلام خلوصه عن ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها م

٧ وهي خلوص المفرد عن تنافر الحروف في الغرابة ومخالفة القياس اللغوي م

اى الفضيلة التى يقع بها التفاضل ويثبت بها الاعجاز (قوله ان الكلام الذى يدق الخ) فالكلام الذى ليس له معنيان لادقة فيه ولافضيلة له بل هو ملحق باصوات الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول يشعر بالقصد فان ماليس بمقصود ليس بمدلول عندهم (قوله على معناه اللغوى) اى معنى يستفاد من اللفظ بالوضع اما من نفسه كالتعريف والتنكير فانه يدل عليهما اللام والتنوين او من اعرابه كالفاعلية والمفعولية والاضافة والحالية وغير ذلك واما من الهيئة التركيبية كالتقدم والحذف اعلم ان فى كلام الشيخ نوع اضطراب فانه ان اريد بالمعانى الاول المعانى اللغوية اعنى المدلولات التركيبية وهى اصل المعنى مع الخصوصيات على مايدل عليه الحاشية المنقولة عن الشارح رحمه الله تعالى فى هذا المقام ينافيه ماسيأتى من قوله لكنا نفهم انها صفات للمعانى الاول المفهومة اعنى الزيادات والكيفيات والخصوصيات حيث فسر المعانى الاول بنفس الخصوصيات لا بالمدلولات التركيبية وان اريد بها تلك الخصوصيات ينافيه قوله هو الذى يدل بلفظه على معناه اللغوى الخ فانه يدل على ان المعانى الاول هى المدلولات التركيبية والوجه ان يقال ان المعانى الاول هى المدلولات التركيبية وانما فسرها بنفس الخصوصيات تنبيها على ان اصل المعنى اعنى مايخرج به الكلام عن التعقيد فى حكم العدم عند البلغاء او يقال اراد بالمعانى الاول الخصوصيات وانما جعلها مدلولات لغوية لان اللفظ بحسب معناه اللغوى يفهم منه تلك الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه عندهم (قوله ثم تجد لذلك المعنى الخ) ان كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثانية باعتبار انها فى المرتبة الثانية وان كان للاجل فالدال هو اللفظ لكن بتوسط المعنى والدلالة فى نفسها ثانية وهذه الدلالة عقلية ولو بالعرف والعادة والعلاقة التخييلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) اعنى الاغراض التى يصاغ لها الكلام (قوله فههنا الفاظ ومعان اول الخ) وهو مايفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والاضمار والمعنى الثانى الاغراض التى يقصدها المتكلم من هذه الصياغة اى جعل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم والحصر ودفع الانكار والشك وغير ذلك وتحصلها الاغراض التى يورد المتكلم هذه الخصوصيات لاجلها هذا بالنسبة الى علم المعانى واما بالنسبة الى علم البيان فالمعانى الاول هى المدلولات المطابقية مع رعاية مقتضى الحال والمعانى الثوانى هى

المنطوقة بل هى اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح م

٨ قوله فى اصل المعنى وان اريد بقوله فى المعنى المعانى الاول فيجرى بحث حسن چلبى فانظر اليه واما على ماقاله المحشى من ان المراد من قوله فى المعنى اصل المعنى يكون المراد من الصورة والخصوصية الخصوصيات فيصح تفريع قوله فجعلوا كالمواضعة الخ على ماقبله فلا يرد ماقيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ فى نفس المعانى الاول والمفهوم من هذا استعمالها فى الصورة الحادثة فيها فبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على مايشعر به الفاء فى فجعلوا ولا يحتاج الى جواب حسن چلبى بان المراد اى فى محل الصورة والخاصية بحذف المضاف فافهم م

٧ وضعيا او عقليا او عاديا او عرفيا او طبعيا مطابقيا او تضمنيا او التزاميا او غير ذلك م

المعانى المجازية والكنائية (قوله بل على ترتيبها) اى جعلها فى مراتبها بحسب الاغراض المطلوبة منها (قوله اثباتها او نفيها) ذكر النفى استطرادى والمقصود انها محط الفائدة عند البليغ وذلك لان الاغراض مدلولات للمعانى الاول كما فكيف يقصد من ايرادها نفيها (قوله فحيث الخ) دفع للتناقض اى اذا علمت قول الشيخ فاعلم انه حيث يثبت الخ (قوله جعلت مطروحة الخ) اى لا اختصاص لها باحد يقصدها من يشاء انما المختص بالبلغاء تأديتها بالمعانى الاول (قوله ولست انا اجل كلامه الخ) كلمة انا تأكيد للضمير المتصل والمقصود نفى التجوز والسهو والنسيان فى نفى الحمل عن نفسه وليس من قبيل ما انا قلت لنفى القصر على ماوهم لكونه غير مطلوب وكذلك تقديم المسند اليه فى قوله بل هو يصرح للتقوى والمقصود انه صرح به البتة لا للقصر (قوله لترتيب المعانى) اى لافادة ترتيبها (قوله لمافهم الخ) ان لفظ المعانى مشترك بين المعانى الاول المفهومة من الالفاظ والمعانى الثوانى المقصودة منها ولكل منهما مدخل فى البلاغة لكون الاول دوال والثوانى مدلولات بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية بالمعانى الاول لكونها مدلولات لها بالذات ولا يذهب الذهن الى اتصاف الالفاظ المنطوقة بالبلاغة (٩) (قوله فى المعنى) اى فى اصل المعنى (٨) الذى لا يتغير بتغير العبارات (قوله وقولنا صورة الخ) يعنى ان اطلاق الصورة على الخصوصية بطريق التشبيه (قوله عدم التميز الخ) حيث فهموا من اجرائها على اللفظ انها وصف له فى نفسه وليس كذلك لانها وصف له من اجل امر عرض فى معناه او المراد انه لم يميزوا بين الفصاحة بالمعنى المشهور التى هى صفة اللفظ فى نفسه وبين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا اظهر بالنسبة الى قوله فلم يعلموا ان لا معنى الفصاحة الخ (قوله مذاقة الحروف) اى ملاءمتها للطبع السليم وسلاستها اى سهولتها فى النطق (قوله بانه دال) اشار بحذف متعلق الدلالة الى ان المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا (٧) لانها عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وبهذا ظهر ان قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية معناه تجد فى اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثانية (قوله اليه ينتهى البلاغة الخ) نقله واحاله تمهيدا للاشكال الذى يأتى فى عطف مايقرب واشارة الى ان الطرف الاعلى داخل فى البلاغة لان انتهاء الشئ انما يكون بكماله (قوله وهو ان يرتقى الخ) اى الاعجاز عند علماء البيان ذلك (٣) والا فالاعجاز ان يخرج الكلام عن طوق البشر ولذا اختلف فى وجه اعجاز القرآن والتقييد بالبشر لانه المعتبر فى فهو وان كان اعجاز القرآن ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس (والجن)

٣ ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته م

والجمع على ان يأتوا بمثل هذا القرأن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) ولم يقل أن يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق البشر مع انه المعجز لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في نفسها لا باعتبار ما يتحقق فيه (قوله فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى حد الاعجاز والدليل لم يذكر من احد الجانبين لظهوره فصح الجواب بالمنع وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ بظاهره يأبى عنه وان ما ذكره في السؤال انما يدل على عدم امكان حد الاعجاز لا على عدم كون الطرف الاعلى حد الاعجاز الا بضم مقدمة خارجة (قوله وعلم البلاغة كافل الخ) اى علم له مزيد اختصاص بالبلاغة اعنى المعاني والبيان كافل باثبات هذين الامرين من حيث تعلق بهما الارتقاء في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) وذلك لان علم المعاني كافل للمطابقة وعلم البيان كافل للخلوص عن التعقيد المعنوى وما عداه من الامور المعتبرة في الفصاحة لا تعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة بعلم له تعلق بالبلاغة فيشمل اللغة والصرف والنحو لانه خلاف المعنى المتعارف وينافيه قوله لا يعرف بهذا العلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان الخلوص عن التنافر لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين وكذا لا يجوز ان يقال معناه ان علم البلاغة اى المعاني والبيان كافل باتمام هذين الامرين واكماله فلا ينافى توقف بعض هذين الامرين على علوم أخر والذوق السليم لانه لا يصح تفريع قوله فمن اتقنه واحاط به كما لا يخفى (قوله قلنا الخ) منع لمقدمات التي ذكرها المستفسر على الترتيب فقوله لا يعرف منع لكفالته وقوله فامكان الاحاطة منع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وكثير من مهرة الخ منع لترتب الرعاية على الاتقان فتدبر فانه قد غلط فيه الناظرون (قوله واما الاطلاع الخ) اى معرفة عدد الاحوال وكيفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لا تعلق له بعلم البلاغة ولا يستفاد منه (قوله ولو سلم) اى كفالة هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله اذ به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) لقرب المعطوف عليه والمرجع (قوله من المراتب العلية الخ) بناء على ان الحد

فقال بعضهم اعجازه لنظمه وآخرون لمعانيه وقيل لاخباره عن المغيبات وقيل باسلوبه الغريب وقيل بصرفه العقول عن المعارضة وغير ذلك

بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلا فيها فلا يكون من الطرف الاعلى (قوله ولا جهة الخ) استئناف لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب العلية بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر بما ينتهى اليه البلاغة لعدم كونه نهاية حقيقية ولا نوعية فان النهاية الحقيقية جزئى من جزئيات البلاغة لا جزئى فوقه والنهاية النوعية نوع لا نوع فوقه وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منهما (قوله ان الطرف الاعلى الخ) يعنى ان المراد النهاية النوعية (٦) والحد بمعنى المرتبة والاعجاز منتهى نوعى للكلام مطلقا وما يقرب منه منتهى نوعى لكلام البشر (قوله او المراد الخ) يعنى ان الحد بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته وكلاهما داخلان في الاعجاز الذى هو منتهى نوعى للبلاغة (قوله فلا يدفع الفساد) لان منتهى الشئ سواء اخذ حقيقيا او نوعيا لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اى منتهى البلاغة امر ان نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انما لمنتهى نهاية الاعجاز او القدر المشترك بينهما وما قيل انه من قبيل اجراء حكم الكلى على جزئياته واقامتها مقامه فانما يصح فيما اذا كان حكما للكلى بلا شرط شئ واما اذا كان حكما له بشرط شئ او بشرط لا شئ فلا كما فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط (٧) الوحدة النوعية وما قيل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان ما يقرب من نهاية الاعجاز هى المراتب التى هى قبيل الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية ليس بشئ لانه يرد على المتن ايضا وان خصص فيه بما لا يمكن معارضته فليخصص ههنا ايضا على ان الظاهر المتبادر ان المراد هو الفساد السابق وما حررنا من وجه الفساد اظهر فساد ما قيل في توجيه المتن من ان المراد بالطرف الاعلى مرتبة اعجاز الكلام للبشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر الاتيان بمثله وما يقرب منه اى من حد الاعجاز اى الطرف الاعلى نوع تحته صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز بان لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت الاعجاز وكذا ما في بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في اقصر سورة وبما يقرب منه البلاغة في المقدار آية او آيتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لما مر من

٦ اى للبلاغة مطلقا اى سواء كان لبلاغة كلام الله او غيره م

٧ لان عدم المجاوزة مأخوذة في مفهوم الطرف الاعلى وهذا غير مأخوذ فيما يقرب فتأمل م

فيما اذا اخذ الطرف الاعلى نوعيا م

٦ ومراد المحشي ان المق نفي كون القرآن من عند غير الله كلا و بعضا و اثبات كونه من عند الله كلا و بعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ولا يلزم من كون بعضه من غير الله كون بعضه بالغا نهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل كون بعضه بالغا مرتبة الاعجاز وهو البعض الذى من الله وبعضه قاصرا عن ذلك المرتبة وهو البعض الذى من غير الله تعالى م

ان الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقيا اونوعيا لا يتعدد (قوله ويؤيده) انما قال يؤيده دون يثبته لان كون الحد فى عبارة الكشاف بمعنى المرتبة لا يثبت كونه فى عبارة المتن بمعناها لكن الظاهر الاتحاد ووجه (٦) التأييد انه لو لم يكن الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى كون بعضه بالغا نهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل كون بعضه بالغا مرتبة الاعجاز وبعضه قاصرا عن تلك المرتبة وبما ذكرنا اندفع ما قيل من ان التأييد مبنى (٩) على ان يكون الضمير فى عنه راجعا الى الحد ويكون قوله يمكن الخ صفة كاشفة لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الاعجاز والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة مقيدة كما هو الاصل فى الصفة ولا حاجة الى الجواب بان الاصل ارجاع الضمير الى المضاف وحينئذ لا بد من القول بكون الصفة كاشفة (قوله لكان الكثير منه الخ) لما كان وجه الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن فى المرتبة الاعلى من البلاغة وكان المقصود من الآية اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله تعالى ولم يمكن وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف حينئذ الا بان يكون البعض منه معجزا والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد جعل صاحب الكشاف وجدوا متعديا الى مفعولين وقوله كثيرا مفعولا اول واختلافا بمعنى مختلفا مفعولا ثانيا فيصير المعنى لوجدوا الكثير منه مختلفا وانما جعل اللازم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير منه مختلفا مع انه يلزم ان يكون الكل مختلفا اقتصارا على الاقل (كما فى قوله تعالى يصبكم بعض الذى يعدكم) وبما حررنا اندفع ما اورد عليه من ان الكثرة صفة الاختلاف والاختلاف (٧) صفة الكل فى نظم القرآن وقد جعل صاحب الكشاف الاختلاف صفة الكثير والكثرة صفة المختلف لانا لا نسلم ان الكثرة صفة الاختلاف فى النظم بل هما مفعولا وجدوا وما اورد عليه من انه يفهم من قوله فكان بعضه بالغا حد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لانا لا نسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلا وبعضا من الله تعالى (٨) اى البعض الذى وقع به التحدى وهو مقدار اقصر سورة منه ولو كان بعض من الفاظه من غيره تعالى لوجدوا فيه الاختلاف المذكور وهو ان لا يكون بعضه بالغا حد

٩ حيث اثبت لمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة وانما هو بجعل الحد بمعنى المرتبة لا بمعنى النهاية والاضافة بيانية لا لامية لان القصور عن نهاية الاعجاز لا يوجب القصور عن الاعجاز حتى تثبت له امكان المعارضة بل القاصر عن نهاية الاعجاز بالغ مرتبة الاعجاز فلا يمكن معارضته ولو كان حد الاعجاز ههنا بمعنى نهاية الاعجاز والاضافة لامية لما صح امكان المعارضة لقاصر عن نهاية الاعجاز وصحة هذا الاثبات يدل على ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة الاعجاز والاضافة بيانية م

٧ اى كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل فلا معنى لتخصيصه بالكثير منه

٨ وذلك لان المقصود الاختلاف الذى ليس فى القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور فعلى هذا لا يرد ايضا ان الاختلاف بكون البعض واقعا فى مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد فى القرآن ايضا فان مقدار آية او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله تعالى على ما هو المقصود من الآية م

الاعجاز (٧) (قوله مما لا يمكن معارضته الخ) يعنى ان الموصول فى مايقرب منه للعهد اى مايقرب منه المتعارف بينهم وهو مايصدق عليه انه لا يمكن معارضته ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدخل غيرها وليس المقصود انه ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما لا يمكن معارضته بانه حد الاعجاز لا فائدة فيه اذ ليس معنى الاعجاز سوى عدم امكان المعارضة (قوله اى من الطرف الاعلى الخ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى ايضا لان عبارة المفتاح تحتمل ان يكون مايقرب منه عطفا على هو فيصير المعنى ان حد الاعجاز ومايقرب منه الطرف الاعلى موافقا لما يستفاد من ظاهر المتن واورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر لما فى المفتاح (٧) (قوله اى الطرف الاعلى الخ) اخذ الطرف محققا واشار بايراد كلمة مع موقع الواو الى ان اعتبار العطف مقدم على الاخبار ليصير المحكوم عليه بحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز فى نفسه لا بيان مايصدق عليه وبهذا ظهر ان تقدير الخبر لقوله مما يقرب منه وجعله من عطف الجملة على الجملة مفوت للمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما اعترض عليه بان سوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله فى الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى بيان الشارح رحمه الله يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى ومايقرب منه فجوابه ان الطرف الاعلى جزئى حقيقى لا حاجة له الى البيان لانه النهاية الحقيقية والمقصود تعيين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه محتاج الى البيان (قوله ولا يخفى ان بعض الآيات الخ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجيه كون الآيات متفاوتة (٧) فى البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز يعنى ان بعض الآيات اى البعض المتحدى به اعلى طبقة من بعض بلا شبهة فلا ضير فى هذا اللازم وذلك التفاوت اما بحسب تفاوت المقامات فى البعضين كما وكيفا وان كان كل منهما مطابقا لجميع ما يقتضيه الحال فان هذه المطابقة موجبة لتحقق اصل البلاغة لما عرفت من ان البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لا لتفاوت درجاتها واما بحسب رعاية الاعتبارات لا لانه تعالى غير قادر بل لحكمة مثل ان يكون المخاطب عاجزا عن فهمه (٢) فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام (قوله اى طرف الخ) التنصيص على كون ما عبارة عن الطرف للتنبيه على كونه داخلا فى البلاغة كالطرف الاعلى هذا حاصل ما نقل عنه (قوله الى مرتبة هى الخ) فى القاموس دون بالضم نقيض فوق فمعنى الى ما دونه الى ما تحته وهو ما يتصل به فى جانب النزول فان غير

٧ بان يكون بعضها فى الطرف الاعلى وبعضها مما يقرب منه مما لا يمكن معارضة م

٢ اى ليس تفاوت المقامات القرأن العظيم الشان لعدم قدرته على الاتيان باعلى طبقة منها فافهم م

(المتصل)

المتصل تحت التحت فيئول المعنى الى ماذكره الشارح رحمه الله ويكون النزول داخلا
فى مفهوم دون وفى شمس العلوم هذا دونه اى اقرب منه وحينئذ يكون النزول
مأخوذا بقرينة التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات (٢) وعلى التقديرين لا يتوهم
صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى (قوله سوى المطابقة الخ) قيل
على هذا التفسير لا فائدة فى توصيف الوجوه بالاخروية لانه معلوم من قوله وتتبعها
مع ايهامه ان المطابقة والفصاحة ايضا تتبعان البلاغة قلت الفائدة الاشارة الى
ان الوجوه ليست تابعة للبلاغة فى الوجود ولازمة لها لكونها سوى الامرين الذين
يحصل البلاغة بهما بل فى الاعتبار بان تعتبر فى الكلام بعد البلاغة (قوله وفيه)
اى فى هذا القول بتمامه اشارة الى ذلك لان العلم بتحسين هذه الوجوه انما يحصل بعد
اجراء قوله تورث الكلام حسنا على وجوه بخلاف الاشعار الآتى فانه مستفاد
من لفظ تتبعها واما نسبة كليهما الى قوله تتبعها فى المختصر فلان المراد تتبعها الخ
(قوله ليست مما يجعل المتكلم الخ) فلا يقال فى عرفهم بعد ايراد المتكلم فى الكلام
السجع والطباق والتجنيس انه مسجع ومطبق ومجنس كما يقال بعد التطبيق وايراد
الكلام الفصيح انه بليغ وفصيح (قوله كلام بليغ) اى اى كلام بليغ بقصده لان
النكرة الموصوفة تعم نحو اكرم رجلا عالما اى اى رجل عالم كان فيخرج عن
التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كالذم (قوله
لبيان انحصار الخ) لما انجر الكلام فى بيان الامر الثانى (٨) بالآخرة اليه
ولا يلزم من كون قوله فعلم الخ تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه
فلا يرد ماقيل ان الامر الاول لا دخل له فى بيان الانحصارين كما لا يخفى (قوله
وانحصار مقاصد الخ) خلاصته ان مقاصد الكتاب منحصرة فى علم البلاغة
وتوابعهما كما ان فى الخطبة وعلم البلاغة وتوابعها منحصر فى العلوم الثلاثة التى
هى نفس الفنون (قوله حيث لم يجعل الخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
ولا مدخل (٢) فى ذلك للفصاحة وهو الحق لان الفصاحة امر خارج عن ماهية
البلاغة شرط لتحققها كما اشار اليه الشارح فى تعريف البلاغة (قوله اى ليس
كل الخ) يعنى ان المراد بالعكس العكس اللغوى لا المنطقى (قوله ان البلاغة فى الكلام)
كذا فى الايضاح وانما خص الامر الثانى ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة
المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام كما يشير اليه فيما سيأتى بقوله والاقتدار
عليها (قوله وهو ما يجب الخ) يعنى ان المرجع اسم مكان اى محل الرجوع ولا يجوز

---

٢ قال المص وهو ما اذا غير الى ما دونه التحق باصوات الحيوانات يعنى ما يستلزم تغييره الى ما دونه الالتحاق باصوات الحيوانات وتحقيق الاسفل هو انه ما ليس فيه مقتضى الحال متعددا عصام الدين فى الاطول م

قوله سوى المطابقة والفصاحة الخ وهو غير متعرفة بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى آخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد تتبعها وجوه اخر تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بمغايرة الامرين او بالعكس (حسن چلبى)

٨ وهو كون مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والى تمييز الفصيح من غيره م

٢ لان الاول يستفاد من المعانى والثانى من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة م

كونه مصدرا ميميا بمعنى المرجوع اليه على الحذف و الايصال اذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر وماقيل انه يأبى عنه كلمة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس بشيء لانه كما يصح ان مرجعها الاحتراز باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجعها عائد اليه باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدرا ميميا لخلوه عن الاشارة الى ان هذين الامرين تتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع فانه مشير الى التوقف كما استشهد عليه بقولهم مرجع الصدق و الكذب الخ وبما ذكرنا ظهر ان القول بان المرجع في المتن بمعنى المصدر وضمير هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق الاستخدام ليس بشيء اذ على تقدير كونه في المتن مصدرا لا حاجة الى بيان معنى المرجع بمعنى اسم المكان وكذا ماقيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح في انه تفسير للمرجع ولان هذا الحاصل بحث ان يذكر بعد تمام الكلام (قوله حتى يمكن) امكانا وقوعيا فلا يرد ان الامكان لا يكون معللا بالغير لانه الامكان الذاتي

(قوله مرجع الصدق الخ) اى صدق المخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه الواقع فلا يرد ان الطباق واللاطباق نفس الصدق والكذب لا مرجعهما (قوله الى طباق الخ) اى عائد اليهما عود الكلي الى جزئياته من حيث التحقق (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي (٧) لانه خطأ في كيفية التأدية فالاحتراز عنه احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لا في نفسها (قوله المعنى المراد) وهي الاغراض التي يصاغ لها الكلام اعني الاحوال (قوله والا لربما الخ) اى وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاحتراز اى مع الخطأ في التأدية فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا وقد فرضناه بليغا هذا خلف وكذا العبارة الثانية فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله وفساده واضح) لان الاحتراز مثلا انما يصلح غرضا للعلم بشيء واما كونه غرضا للمطابقة فلا معنى له وكذا التميز وايضا كلاهما فعل المتكلم فجعلهما غرضا لكون الكلام مطابقا لا معنى له ولو قدر تأليف الكلام فهما ايضا ليسا بغرضين من التأليف وانما الغرض افادة المعاني على ماينبغي كذا نقل عنه (قوله تفيد هذين الامرين) او تتوقف عليهما لانه يستفاد من التعريف ان بلاغة المتكلم سبب لتأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف يحصل بالاحتراز عن الخطأ في تأدية المعاني المرادة من ذلك الكلام وتميز الفصيح عن غيره فيكون البلاغة مفيدة لهما وايضا انها ملكة والمعلوم ان ملكة كل علم تحصل بممارسته ومزاولته اذا لم يكن جبليا فملكة الاقتدار على التأليف

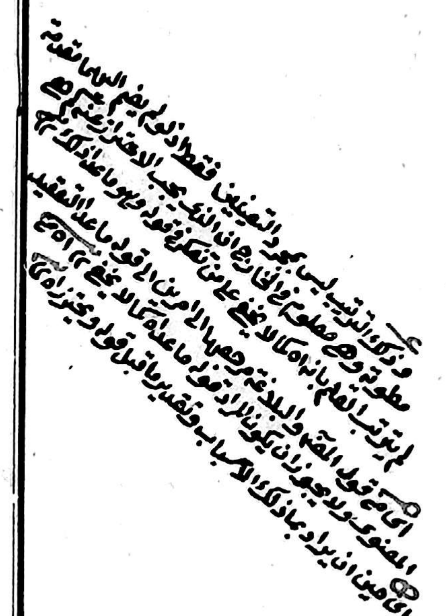
٧ حتى يقال فكيف يصح قوله الآتي ومايحترز به عن الاول فهو علم المعاني م

تحصيل بتكرر التأليف الموقوف على الامرين وكلمة او للحصر اى المعلوم مما تقدم منحصر فى الافادة والتوقف لايتجاوز الى كونهما علة غائية (قوله فالحاصل) من كلام المصنف رحمه الله ان البلاغة اى بلاغة الكلام (قوله والاقتدار الخ) لما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة المتكلم ايضا مرجعها هذان الامران بالواسطة (قوله وهو) اى الاتصاف بهذين الوصفين (قوله فمرجع البلاغة مطلقا الى تلك العلوم) اما بلاغة الكلام فظاهرة واما بلاغة المتكلم فلتوقف الاقتدار على الاتصاف المتحصل من تلك العلوم (قوله يعنى معرفة الخ) اى ليس المراد التمييز الفعلى بين الفصيح وغيره فان بلاغة الكلام لاتتوقف عليه وان كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو انه مركب) الضمير الاول راجع الى التحقيق والثانى الى التمييز والجملة اعنى اجزائه تمييز السالم عن غيره صفة المركب وانما كان مركبا لان تمييز الفصيح عن غيره انما يتحقق بمجموع التمييزات المذكورة لابكل واحد منها ولايصدق على شئ منها انه تمييز الفصيح عن غيره لكونها اجزاء خارجية له (٦) (قوله اذبه يعرف الخ) فمعنى كون التمييز المذكور مبيّنا فى علم متن اللغة انه يحصل بسبب امر مبيّن فيه فاسناد بين الى كلمة ما الذى هو عبارة عن التمييز اسناد مجازى والمعنى منه مايبين سببه وبما ذكرنا اندفع ماقيل ان التمييز عبارة عن المعرفة ولامعنى لتبينه (٧) فى علم اللغة اوغيره (قوله منه مايبين الخ) اى بعض تمييز الفصيح عن غيره تمييزات يبين سببها فى اللغة او فى الصرف او فى النحو او يدرك بالذوق فكلمة ما لفّ ومجمل ومابعده نشر له والشائع فى هذا النشر كلمة او كما سيجئ فلا يرد ان الصواب ايراد الواو لانه مبين فى جميع العلوم المذكورة لافى احدها (قوله والتعقيد اللفظى) فانه يحصل اما بضعف التأليف او باجتماع امور كل واحد منها خلاف الاصل وكل واحد منها يعلم بعلم النحو (قوله او يدرك بالحس) اى تمييز يدرك متعلقه بالحس وهو التنافر وعدمه كما يدل عليه قوله اذبه يدرك الخ فلا يرد ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك بالحس ذلك التمييز لانه لايحصل به العلم بالعلم ولايحتاج الى القول بان يدرك بمعنى يحصل (قوله بالحس) اى بالذوق الصحيح الذى هو كالحس فى الادراك (قوله اى مايبين الخ) فالضمير راجع الى ما المفسر بالتمييزات المذكورة ليصح الحكم عليه بماعدا التعقيد المعنوى والمعنى على تقدير المضاف اى ماعدا تمييز التعقيد المعنوى (قوله من هذا الكلام) اى من قوله وهو ماعدا التعقيد المعنوى (قوله تعيين مايبين الخ) اى تعيين التمييزات كما يشعر به عبارة المتن باعتبار انها تبين فى العلوم المذكورة

٦ وماقال من ان تمييز الفصيح عن غيره كلى لاكل وان هذه الامور جزئياته لااجزاؤه بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لايحمل عليه كله فليس كلاما معتدا به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لاتمييز ذاته من حيث هى ولانم صدقه على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على الشبه (حسن چلبى)

٧ اى لا علاقة اذ ليس المقصود العلم بالعلم ولا حاجة الى الجواب بان المراد اظهار وجوده العينى وهو فى المعنى عبارة عن الايجاب الا ان هذا لايستقيم فى قوله او يدرك بالحس فينبغى ان يراد بحصوله بالحس على سبيل المجاز (حسن چلبى رحمه الله تعالى)

او تدرك بالحس و باعتبار انها يحترز بها عما يجب الاحتراز عنها من اسباب الاخلال بالفصاحة اي تعيين ما يحترز بها عنه ولا شك ان قوله وهو ماعدا ذلك يفيد تعيين تلك التمييزات بانها ماعدا تمييز التعقيد المعنوي وتعيين ما يحترز بها عنه بانه ماعدا التعقيد المعنوي ليترتب على ذلك العلم بانه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامران فدونوا لاجل ذينك الامرين علم البلاغة فقوله ويحترز عطف على يبين وضمير بها راجع الى ما لكونها عبارة عن التمييزات وهذا على قياس ما مر من قوله اجزاؤه تمييز السالم عن غيره الخ حيث رتب على كل تمييز احترازاً عن سبب من الاسباب فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام وقيل ان قوله يحترز عطف على تعيين او على ما يبين بتأويل المصدر اما بتقدير ان او بدونه كما في قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه والمعنى ان الغرض من قوله وهو ماعدا التعقيد المعنوي تعيين التمييزات التي تبين في العلوم المذكورة او تدرك بالحس والاحتراز بتلك العلوم عما يجب ان يحترز عنه من الغرابة ومخالفة القياس والضعف والتنافر والتعقيد اللفظي ليعلم من هذا التعيين والاحتراز انه لم يبق لنا مما يتوقف عليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية والاحتراز عن التعقيد المعنوي وقيل انه يحتمل ان يكون ما كناية عن التمييزات كما يشعر به عبارة المتن ويحترز عطف على ما يبين بتقدير ما وضمير بها راجع الى ما المقدرة انث لكونه عبارة عن العلوم والحس وما في قوله عما يجب كناية عن الغرابة والمخالفة وغير ذلك وحينئذ يحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية وهي معلوم لنا ان الامور التي يجب الاحتراز عنها لم هي ليترتب على ما ذكر قوله ليعلم الخ اذ بمجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار هذه المقدمة لم يعلم ان الباقي اي شيء ويحتمل ان يكون ما كناية عن اسباب الاخلال التي تبين في العلوم او تدرك بالحس وحينئذ ينبغي ان يقدر قبل قوله ويحترز كلمة ما كناية عن جميع اسباب الاخلال ويكون المعنى الغرض تعيين الامور التي تبين في العلوم المذكورة او تدرك بالحس وتعيين امور يجب وينبغي ان يحترز عنها في نفس الامر ليعلم ان المبين كم وان الباقي كم لكن لا يلائم هذا التوجيه قوله مما ترجع اليه البلاغة بل الملائم ان يقول لم يبق من اسباب الاخلال الا الخطأ والتعقيد وحينئذ لا يحتاج الى اعتبار تلك المقدمة المطوية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة ما لان كلمة ما في قوله ما يبين لا تشمل ما بقي من اسباب الاخلال وكلمة ما المقدرة ينبغي ان تشمل جميع الاسباب والى جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المضمر والى جعل ضمير بها راجعاً الى العلوم من غير اعتبار قيده اعني المذكورة معه والى الحس لان ما بقي من اسباب الاخلال لا يحترز عنه بالعلوم المذكورة بل يحترز عنه



بالمعانى والبيان (قوله اول الامرين) والاولية باعتبار كونه مذكورا فى الاول المقابل للثانى (قوله فانه من مزال الاقدام) اذ قد وقع فيه اغلاط كثيرة لانه فسر المرجع بالعلة الغائية ولم يعرف معنى قوله يبين فى متن اللغة واعترض بانه ليس فى علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج فى معرفته الى ان يبحث عنه فى الكتب المبسوطة او يحتاج الى تنقير وجعل كلمة هو فى قوله وهو ماعدا التعقيد المعنوى راجعا الى مايدرك بالحس وحمل الاول فى قوله وما يحترز به عن الاول على الاول المقابل للثانى الذى هو تمييز الفصيح (قوله الفن الاول علم المعانى) قد عرفت تحقيق ان اللام فيه للعهد ووجه حمل علم المعانى على الفن الاول دون العكس (٩) وان الحمل مفيد بحيث يندفع جميع الشكوك التى عرضت للناظرين ثم ماذكره (٣) الشارح رحمه الله من انحصار مقصود الكتاب فى الفنون الثلاثة ان كان انحصار الكلى فى جزئياته كما هو الظاهر فالمقصود والفنون متحدان اذ كل منهما عبارة عن المعانى او الالفاظ فصحة الحمل فى قوله الفن الاول علم المعانى ظاهرة لانه من حمل المعانى على المعانى او حمل الالفاظ على الالفاظ وان كان انحصار المظروف فى الظرف بان يكون احدهما عبارة عن الالفاظ والآخر عن المعانى يكون الحمل المذكور حمل اللفظ على المعنى او بالعكس على سبيل التسامح بعلاقة الدالية والمدلولية مع الاشارة الى ان نظم المختصر فى غاية الوضوح كأنه عين المعنى وانه لا يزيد اللفظ على المعنى فيكون مستدركا ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصرا (قوله لكونه منه الخ) كلمة من هذه تسمى اتصالية لانه يفهم منه اتصال شئ بمجرورها وهى ابتدائية الا ان الابتداء ههنا باعتبار الاتصال كذا فى حواشى شرح المفتاح الشريفى يعنى ان مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ماقبلها بل لاتصاله بشئ فاما ان يقدر متعلقها فعلا خاصا كما قال الشيخ الطيبى فى شرح المشكوة فى بيان قوله عليه السلام * انت منى بمنزلة هارون من موسى * ان قوله منى خبر المبتدأ ومن اتصالية ومتعلق الخبر خاص والباء زائدة يعنى انت متصل بى ونازل منى منزلة هارون من موسى واما ان يقدر فعلا عاما كما ذهب اليه السيد الشريف حيث قال فى حواشى شرح المفتاح اى بمنزلة كائنة ناشئة منى كمنزلة هارون من موسى فالتقدير ههنا لكونه متصلا به ونازلا منه منزلة المفرد متصلا ونازلا من المركب او لكون منزلته كائنة منه كمنزلة المفرد كائنة من المركب (قوله بعد رعاية الخ) ظرف لايراد وليس المراد انه يعرف به الايراد المقيد بهذا الظرف فانه خلاف الواقع (٨) بل ان ذلك الايراد انما يعتبر ويعتد به بعد رعاية المطابقة (قوله ففيه زيادة الخ) يعنى ان علم المعانى

٩ ان الشيء اذا كان اعرف فالاصل جعل الاعرف مبتدأ وغيره خبرا نحو زيد المنطلق لمن يعرف زيدا دون انطلاقه ونحو المنطلق زيد لمن يعرف المنطلق دون زيد وههنا عكس ذلك الاصل لان الفن الاول مذكور فيما سبق كناية وعلم المعانى صراحة والجواب ان الفن الاول هنا اعرف من علم المعانى من جهة اخرى لان الخطاب هنا بالنظر الى من يعرف الفن الاول ولا يعرف علم المعانى لان المخاطب يجوز ان يعرف ان المصنف الف مختصرا مشتملا على ثلاثة فنون ولا يعرف ان الفن ماهو فاجاب بان الفن علم المعانى م

٣ فى قوله فلما انجر كلامه الخ (٧) فى بيان الشارح انحصار مقصود التلخيص قبل مقدمة م

٧ فى آخر المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فنكره م

٨ لان علم البيان غير متوقف على علم المعانى فان من له ملكة يعرف بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما وان لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال غايته لايكون بليغا (حسن چلبي)

ليس معتبرا فى علم البيان لا من حيث الذات ولا من حيث المفهوم لكن فى مفهوم البيان اعتبر قيد وهو ايراد المعنى الخ زائد على ما اعتبر فى علم المعانى وهو مجرد المطابقة فيكون مفهومه بالنسبة الى مفهوم علم البيان بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد من المركب فلذا قدم عليه وقيل معناه ان ثمرة علم البيان وهو الايراد المذكور معتبرة بعد ثمرة علم المعانى اعنى المطابقة فيكون علم المعانى باعتبار ثمرته مقدما على علم البيان باعتبار ثمرته وفيه ان ثمرة العلمين معرفة الايراد والمطابقة لانفسهما ولا شك ان معرفة الايراد ليست بعد معرفة المطابقة ولو سلم فاللازم ان يكون ثمرة احدهما من حيث التحقق بل من حيث الاعتداد محققة بعد تحقق ثمرة الآخر وهو لا يصلح وجها وجيها لتقديم احدهما على الآخر الا ترى ان ثمرة النحو معتبرة بعد ثمرة الصرف ولا تقديم له على النحو بل يؤخرونه كما فى الكتب المصنفة فيهما كالتسهيل والالفية للسيوطى وجعل الشيخ ابن الحاجب مقدمة التصريف اعنى الشافية ملحقة بالكافية ولو سلم فحينئذ لا حاجة الى جعله بمنزلة المفرد من المركب وتشبيهه به لانه حصل جهة التقديم والتأخير فى ذاتيهما (قوله اشار الى تعريفه) اى تعريف علم المعانى بمعنى المسائل لانه المراد فى قوله الفن الاول علم المعانى واختار لفظ اشار الشامل للبيان القصدى والتبعى لان لفظ العلم فى التعريف ان كان بمعنى الملكة يكون تعريفا للمسائل تبعا وان كان بمعنى المسائل يكون تعريفا لها قصدا (قوله زيادة بصيرة الخ) اى بكل واحد منهما لان اصل البصيرة حاصل بالتصور بوجه ما السابق على التعريف او بمجموعهما بان يكون اصل البصيرة بالتعريف والزيادة بالضبط (قوله كل علم فهى الخ) فى الرضى وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم والوجه الاول بالنظر الى نفس الشروع والثانى بالنظر الى غايته (قوله باعتبارها تعد الخ) اى باعتبارها يصح عدها علما واحدا وافرادها بالتدوين ولذا اختار صيغة المضارع وهى الجهة المساوية لها سواء كانت هى الجهة التى اعتبرها القوم من الموضوع والغاية اوغيرها كالجهة المأخوذة من المحمولات (قوله ومن حاول الخ) كبرى القياس وصورته ان طالب كل علم طالب كثرة تضبطها جهة الوحدة وكل طالب كثرة كذلك فعليه ان يعرفها بجهة وحدتها ثم نقول طالب علم المعانى طالب علم وكل طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة وحدته لينتج المطلوب (قوله تلك الجهة) اى بالجهة المساوية (قوله لئلا يفوته الخ) وذلك لانه اذا لم يعرفها تلك الجهة فاما ان لا يعرفها اصلا فلا يمكن طلبها والكلام فيمن حاول تحصيلها او يعرف الكثرة لا من جهة

الوحدة بل من حيث الكثرة فلابد من معرفة كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع فى تحصيله فيضيع وقته فى معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تحصيل تلك الكثرة اويعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهى وان حصل بها الاندفاع الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم فحينئذ يضيع وقته فيما لايعنيه وهو الفرد الآخر ويفوت عنه مايعنيه اعنى الاخص اويعرفها بجهة اخص فيفوت عنه بعض مايعنيه وهو البعض الآخر من الاعم الذى لاتوجد فيه جهة الاخص ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه فافهم فانه قد زل فيه اقدام الناظرين (قوله ملكة يقتدر بها) اى العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهى الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر فى مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار فى توصيفه بقوله يقتدر به وانه لاحاجة الى اعتباره لصحة التعريف بدونه والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل نص عليه فى التلويح حيث قال ملكة يقتدر بها على ادراك جزئيات الاحكام والحمل على الالتفاتات الواقعة حال الاستحضار بما لايلتفت اليه (قوله مستنبطة الخ) ففى حال الاستنباط يكون فى مرتبة العقل بالملكة وله التمكن على الاستحصال فاذا مارس المسائل المستنبطة والتفت اليها مرة بعد اخرى فتمكن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير عالما بعلم المعانى بهذا المعنى (٤) (قوله بها تمكن من استحضارها) اشارة الى ان المعتبر فى العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرر المشاهدة والتمكن على استحصال ما بقى ليس بمعتبر فيه لان هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخرة عن ملكة الاستحصال ولو اعتبر فيها التمكن على استحصال ما بقى لزادت المراتب على الاربعة ولان العلم الذى مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين لايتحقق فيه التمكن على استحصال ما بقى (قوله وتفصيلها) اى العلم بها مفصلة وهو الموافق لقوله فهى مبدأ لتفاصيل مسائله وقيل اى استخراج الفروع المفيد للادراكات الجزئية (قوله جهتى ادراك) فان جهة الادراك وسببه هى الملكة لا الادراك اذ الشئ لايكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقة الادراك لا سببه (قوله لاتريد الخ) اى لاتريد بالعلم الادراك اذ ادراك جميع المسائل متعذر لعدم الانحصار وكذا المسائل وهو ظاهر بل تريد ملكة الاستحضار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم جامد فلا يشتق منه وعلى تقدير تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مدفوع بانه اذا استعمل العلم بالمعنى المصدرى اعنى الادراك فى الملكة بعلاقة السببية سرى هذا النقل فى جميع مشتقاته من غير حاجة

٤ العقل الهيولانى هو الاستعداد المحض لادراك المعقولات كما للاطفال والعقل بالملكة هو العلم بالضروريات واستعداد النفس بذلك لاكتساب النظريات منها وهو مناط التكليف والعقل بالفعل هو ملكة استنباط النظريات من الضروريات والعقل المستفاد هو ان يحضر عن النظريات التى ادركها بحيث لاتغيب عنه م

الى الاشتقاق من العلم بمعنى الملكة (قوله لانه كثير اما الخ) اشار بذلك الى ان اطلاقه بمعنى الملكة اكثر فى العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به فى التلويح فحمل اللفظ عليه اولى ولذا قال يجوز ولانه يحتاج الى تقدير المضاف فى قوله يعرف به اى بعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة الا بعد حصول الملكة فسببيته بعيدة بالنسبة الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الادراك ايضا ❊ قال قدس سره كما يشهد به الوجدان ❊ فان الاولى هى الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالعقل بالفعل والثانية مشاهدة واستحضار على الوجه الاجمالى المسمى بالعقل المستفاد فما قيل ان المتبادر ان الحالة الثانية خارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك والا فتصير مراتب النفس فى حصول المطالب زائدة على الاربع وليس كذلك بالاتفاق ليس بشئ ❊ قال قدس سره فلابد من تقديره ❊ كما صرح به الشارح رحمه الله فى تعريف البيان وذلك لان الاضافة الى المتعلق مأخوذة فى العلم بمعنى الادراك لانه صفة ذات تعلق او نفس التعلق او حصول صورة الشئ فاندفع ما قيل انه لا حاجة الى التقدير بل يبقى على الاطلاق الا انه فى الواقع متعلق بالاحوال ❊ قال قدس سره وحمله على الادراك جائز ❊ والتخصيص بالتصديق يحصل من تقدير التعلق او من التوصيف بقوله يعرف به الخ فان المعرفة سبب للتصديق (قوله فقال) الفاء لتفصيل الجزئي المذكور مجملا لا للتفريع على ما وهم (قوله ادراكات جزئية) الظاهر ادراكات متعلقة بالجزئيات لكن لاستلزام جزئية المدرك جزئية الادراك اقامها مقامها اختصارا (٦) (قوله كل فرد فرد) فى الاقليد فى بحث الحال ان العرب تكرر الشئ مرتين فيستوعب جميع جنسه وفى شرح التسهيل فى بحث الحال وفى نصب الثانى من المكرر خلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وابن جنى الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيد الادى ما يؤدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف العاطف لكان مذهبا حسنا (٩) انتهى فعليك بالاعتبار فى حال الجر (قوله بمعنى ان اى فرد الخ) اى المراد من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة بالفعل (قوله امكننا الخ) بناء على ان كل (٨) فرد ورد عليه عرفه فيحدث منه ان له امكان معرفة اى فرد يوجد (قوله وجود ما لا نهاية) اى ما لا ينقطع وهو احوال اللفظ العربى لان اللفظ العربى لا انقطاع له لتحققه فى الدار الاخرة

(ايضا)

٦ والا فمقتضى الاصطلاح السابق كون متعلق المعرفة جزئيا لانفس الادراك (حسن چلبى)

فى الاقليد فى بحث الكل ان العرب الخ نسخه

٩ من قبيل قوله تعالى * وعلى الذين اذا ما اتوك لتحملهم عليه قلت لا اجد ما احملهم تولوا وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا اى ولبنا م

٨ وحاصل التعريف علم يعرف به اى يمكن ان يعرف كل فرد وجد ودخل تحت الارادة من تلك الاحوال م

ايضا (قوله ان اريد الخ) يعنى ان الاحوال جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعرف فى احتمالاته الاربعة فاما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم ان يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعانى واما ان يراد به الاستغراق فيلزم ان لايكون احد عالما بالمعانى اوالعهد الذهنى فاما البعض المطلق فيلزم مالزم على تقدير ارادة الجنس ولظهوره لم يتعرض له واما البعض المبهم اى المعين فى نفسه الغير المعين فى الذكر فيلزم التعريف بالمجهول واما العهد الخارجى اى البعض المعين فى الذكر فلا دلالة للفظ عليه فافهم فانه قد اشكل على الناظرين (قوله فلا يكون الخ) لامتناع حصول ثمرته (قوله فيكون الخ) لحصول ثمرته لالصدق التعريف على علمه فلا يرد انه بمجرد حصول مسئلة منه لايحصل الملكة حتى يصدق التعريف (قوله لكل من عرف مسئلة) فان الاحوال الكثيرة تستنبط من مسئلة واحدة فمن قال اى مسئلة متضمنة لثلثة احوال فقدسها (قوله مما لابد الخ) اذ تتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته (قوله وهو قرينة خفية) يخطر بالبال ان وجه كون التوصيف بالموصول المذكور (٢) مشعرا بقيد الحيثية ماسيجئ فى بحث العطف على المسند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقيد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجملة الامر انه مامن كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ اونفيه عنه الاوهو الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لاسبيل الى الشك فيه انتهى فانه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحيثية واما كانت القرينة خفية لانه قد يقصد من الكلام الذى فيه تقييد مجرد اثبات شئ لشئ او نفيه عنه ويكون التقييد للتوضيح ولان ذلك انما هو فى المقامات الخطابية فى نظر البلغاء لافى مقام التعريف واما ماقيل (٨) ان التعليق بالمشتق يشعر بالعلية ففيه ان التعليق بالوصف الصالح للعلية يشعر بالعلية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحيثية المعتبرة تقييدية لاتعليلية (٣) (قوله ان يكون علم المعانى) اى ثمرته او يكون الملكة التى تفيد هذه المعرفة (قوله مثلا) اشار بذلك الى ان ذكر التصور على طريق ضرب المثال وكذا ذكر التعريف والتنكير ووجه اللزوم انه لايفهم من معرفة الشئ الا ادراكه التصورى بانه ماهو او التصديقى بانه هل هو ووجه الفساد غنى عن البيان كذا نقل عنه وما اورد على التعريف من انه يصدق على ملكة العلوم الثلثة مثلا

٢ لان المذكور فى التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا (حسن چلبى)

٨ فى بيان كون الوصف قرينة لاعتبار الحيثية م

٣ اعلم ان قيد الحيثية ثلثة اقسام لان الحيثية اما ان تكون عين المحيث اولا فالاول للاطلاق مثل الانسان من حيث هو انسان ماش على قدميه والثانى اما ان تصلح الحيثية للعلية للمحيث اولا فالاول للتعليل مثل الانسان من حيث هو كاتب متحرك الاصابع والثانى للتقييد مثل الانسان من حيث هو ضاحك متعجب م

٦ قوله وذلك اي كون مقتضى الحال في التحقيق كلاما مؤكدا وكلاما يحذف فيه المسند اليه ثابت لان موضوع علم المعاني الى آخره م

٤ اي على كون احوال اللفظ التأكيد والذكر والحذف لا المؤكد والمذكور والمحذوف م

٩ فان قيل المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي المعقول وجعلته مقتضى الحال فلا يؤيده قلت يصح جعل الكلي بذكر جزئيه فان قلت يصح جعل الاحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل عليها لكونها كيفيات له قلت فرق بين الكلي بالنسبة الى جزئيه وكيفيته فان الاول عين الثاني نظرا الى التحقق دون الثاني فافهم م

٧ قوله فتأييد لذلك يعني ليس مراد الشارح الاستدلال به على مطلوبه بل تأييده م

٥ قوله لاتجدي كثير نفع لانه ليس بدليل على ذلك بل مؤيد على انا لا نم ان مقتضى الحال هو المؤكد وادوات التعريف بل التأكيد والتعريف نعم يصح اطلاقه عليهما باعتبار دلالتهما على مقتضى الحال لا باعتبار كونهما مقتضى الحال فافهم

فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فيتوهم لان تلك الملكة ان كانت حالة بسيطة مبدأ لتفاصيل مسائل العلوم الثلثة فهي علوم ثلثة والفرق بالحيثيات فمن حيث انه ملكة يعرف به الاحوال علم المعاني ومن حيث انه يعرف به ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة علم البيان ومن حيث انه يعرف به وجوه التحسين علم البديع وان كانت ملكات متعددة فالمجموع امر اعتباري ليس بموجود في نفسه فضلا عن ان يكون سبب المعرفة وهذا الايراد مطرد في جميع تعريفات العلوم والدفع ماذكرنا (قوله فان قلت الخ) استدلال على فساد التعريف فمعنى قوله فكيف يصح فلا يصح او منع لصحته او استفسار محض (قوله وهي بعينها الاعتبار الخ) استدلال على عينيتها لمقتضى الحال بعينيتها للاعتبار المناسب المتحد به لان الاعتبار المناسب نص في كونه عبارة عن الاحوال كما مر (قوله كما يفصح) اي عن كون الاحوال المذكورة مقتضى الحال (قوله فكيف يصح) فانه يقتضي ان يكون سبب المطابقة مغايرا للمطابق والمطابق به وعلى ماذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق (قوله والا فمقتضى الحال الخ) وذلك (٦) لان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني فلابد ان يكون موضوعات المسائل راجعة اليه والاحوال ليست كذلك (٤) واما ماذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح من ان قول السكاكي رحمه الله تطبيق الكلام على مايقتضي الحال ذكره يدل على ذلك فان المذكور حقيقة (٩) هو الكلام دون الاحوال فتأييد لذلك (٧) فالمناقشة فيه بان المراد بالذكر اعم من الذكر حقيقة او تبعا والحكم عليها بالذكر على التغليب فان اكثرها مذكورة لاتجدي كثير نفع (٥) واما الاستدلال بتعريف المصنف حيث قال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فانه يقتضي المغايرة ففاسد لان الكلام في صحة التعريف وكذا الاستدلال بان المطابقة بمعنى الصدق في الاصطلاح والاحوال لا تصدق على اللفظ لان هذا اصطلاح المنطقيين ولو حمل عليه لوجب نسبة المطابقة الى الكلام الكلي لا الى الكلام الجزئي (قوله واحوال الاسناد الخ) دفع لما يتوهم من ان احوال الاسناد من التأكيد وعدمه والمجاز والحقيقة العقليين والقصر ليست من احوال اللفظ مع انه يبحث عنها في هذا العلم (قوله مجرد اصطلاح) اي ليس للاحتراز عن العجمي اذ يعرف بها احواله ايضا مثل ان يقال في جواب المنكر لقيام زيد هرآئنه استاده است بل لمجرد اصطلاحهم على تدوين العلم لذلك لما ان المقصود الاصلي معرفة اعجاز القرآن (قوله تتبع خواص الخ) التتبع الاتباع شيئا فشيئا

(والمراد)

والمراد المعرفة بل الملكة او المسائل المسببة عنها والخواص جمع خاصة او خاصية
وهى ما لا يوجد فى غيره كلاً او بعضاً والمراد ههنا على ما فسره السكاكى رحمه الله
الاغراض التى يصاغ لها الكلام حيث قال واعنى بخاصية التركيب ما يسبق منه
الى فهم ذى الفطرة السليمة عند سماع ذلك التركيب كمثل ما يسبق الى فهمك
من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته من العارف بصياغة الكلام من ان يكون
مقصودا به نفى الشك او الانكار الخ واختار التركيب على الكلام اشارة الى ان تلك
الخواص تحصل عند التركيب سواء حدثت فى المفردات او فى المركبات تركيبا اوليا
او ثانويا وقوله فى الافادة ظرف التتبع اى تتبع الخواص من حيث افادتها
التركيب بان يعلم ان هذا التركيب لاشتماله على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصة
فيؤل الى ان علم المعانى عبارة عن التصديقات بافادة التراكيب من حيث اشتمالها
على الخصوصيات لتلك الخواص او الملكة الحاصلة منها او المسائل المتعلقة بها
والشارحان رحمهما الله اتفقا على انه متعلق بخواص حال عنها او صفة لها ويرد عليه
ان معرفة نفس تلك الخواص الجزئية ليست علم المعانى بل التصديق بافادة التراكيب
لها على الوجه الكلى اللهم الا اذا اعتبر قيد الحيثية اى من حيث انها مفادة بها
وقال العلامة رحمه الله انه تمييز عن نسبة الخواص فان خواص التراكيب تنقسم
الى ما هو خواصها افادة وهى المبينة فى علم المعانى والى ما هو خواصها دلالة وهى
المبينة فى علم البيان والى ما هو خواصها تبيينا وتزيينا وهو المبينة فى علم البديع وبهذا
القدر تم الحد وحصل الاحتراز عن سائر العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق
باحوال المفردات وضعاً من حيث المادة كاللغة او الهيئة كالصرف او بحال
التراكيب اعرابا كالنحو او اختلاف دلالة فى الوضوح والخفاء كالبيان ثم ان منهم
من جعل البديع علما على حدة كالمصنف رحمه الله ومنهم من جعله من ملحقات علم
البيان نظرا الى المحسنات اللفظية ومنهم من جعله من ملحقات علم المعانى كالسكاكى
رحمه الله وقد تبعه العلامة رحمه الله فى شرحه فهو جزء جعلى من علم المعانى وليس
جزأ منه حقيقة اذ لا دخل له فى البلاغة كمبحث الامامة فى الكلام فاول ادراج
البديع فيه منبها على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال ومما يتصل بالتراكيب اى يعرض
لها تبعا لما هو المقصود الاصلى اعنى البلاغة او بالخواص اى يعد من متمماتها
من الاستحسان وغيره من الاستهجان الواقع فى كلام البلغاء هفوة منهم او قصداً
الى اغراض لهم تتعلق بذلك كالاضاحيك والهزليات والتعريض بالغير والحكايات
فيعرفها صاحب المعانى احترازا عن مثلها كمعرفة السموم فى الطب او ليأتى بمثلها

فى موضعها وما قال السيد السند قدس سره فى شرحه من ان حمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لامدخل لها فى الاحتراز المذكور ولا فى تحصيل البلاغة فكيف يجعل جزأ من علم المعانى وادراجها فى حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما لاتقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المنبئ عن التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض، فيدفع بأن الشارح العلامة رحمه الله فسر قوله على مايقتضى الحال ذكره اعم مما يقتضيه الحال افادة اودلالة او تبيينا او تزيينا فهو شامل لعلم البديع فانه مفيد للاحتراز عن الخطأ فيما يقتضى الحال ذكره تبيينا و تزيينا على ان تعلق الاحتراز عن الخطأ فيما يقتضى الحال بالتتبع المتعلق بالامرين لايقتضى ان يكون لكل واحد منهما مدخل فى الاحتراز لجواز ان يحصل الاحتراز باحدهما ويكون الآخر من متمماته ومكملاته ولم يتمسك بذكر الاتصال على ذلك بل جعله منها عليه والمعلومات علم واحد وانها تتصل بعضها ببعض فى الواقع لكن لايقال فى مقام تعريف ذلك العلم بانه علم با لبعض وما يتصل بذلك البعض فانه يشعر بكونه ملحقا بذلك البعض فى كونه من العلم وقوله ليحترز متعلق بالتتبع اى ليحصل بذلك التتبع الاحتراز المذكور وزاد لفظ الوقوف للاشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مخزونة كما فى حالة الذهول غير كافية فيه بل لابد من حضورها (قوله لوجهين الخ) حاصل كلام المصنف رحمه الله فى الايضاح ان فى تعريف السكاكى رحمه الله الفاظا ثلاثة التتبع والتراكيب وغيره وليس استعمال شئ منها صحيحا فى التعريف فلذلك عدل عنه فلا يرد ان الوجه الثانى غير تام عند المصنف رحمه الله لانه عرف البلاغة بالمطابقة وحمله على انه الزامى لايصير علة لعدول المصنف رحمه الله تعالى (قوله عمن له فضل تمييز) اى بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة باساليبه وكيفية تأليفه (قوله بتوفية) وفى فلانا حقه اعطاه وافيا اى تاما كذا فى القاموس (قوله فقد جاء الدور) اى فى تعريف بلاغة المتكلم حيث توقف معرفته على معرفة المعرف وفى تعريف علم المعانى باعتبار جزئه حيث توقف معرفة تراكيب البلغاء على معرفة البلاغة المتوقفة على معرفة تراكيب البلغاء (قوله فلم يتبينه) فقد جاء الجهالة فى تعريفى البلاغة وعلم المعانى (قوله المعرفه) اى الحاصلة بالتتبع المذكور وهو العلم بالمسائل المترتبة على تتبع الخواص الجزئية لان الاحتراز المذكور انما يترتب عليه لاعلى المعرفة الجزئية وانما اورد لفظ المعرفة متابعة للمفتاح حيث قال واذ قد تحققت أن علم المعانى والبيان هو معرفة خواص

تراكيب الخ (قوله اطلاقا الخ) الاظهر اطلاقا لاسم السبب على المسبب لان اللزوم معتبر في جميع انواع المجاز (قوله مشحونة بالمجاز) اذا وجدت القرينة (٧) المانعة وهو امتناع كون التتبع علما والمعينة وهو تفسير علم المعاني في موضع آخر بالمعرفة (قوله بعد تسليم الخ) اى لا نم انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بل فسره بتراكيب من له فضل تمييز ومعرفة وقوله وهى تراكيب البلغاء جملة مستأنفة لتعيين تلك التراكيب (قوله واقول) اى في الجواب عن جانب السكاكى رحمه الله (قوله لانفهم الخ) اختيار للشق الثاني ومنع لبطلان التالي فان ترك البيان انما يكون باطلا لاستلزامه الجهالة وذلك انما يلزم اذا كان الكلام محتملا لغير المراد وفيما نحن فيه لا نفهم منه الا ما هو المراد ومن هذا علم انه لا يكفى في الجواب جواز ارادة تراكيب المتكلم لان مجرد الجواز لا يخرج التعريف عن الجهالة بل لا بد من ادعاء حصر الفهم ظاهرا في ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى البيان فما قالوا من ان الشارح رحمه الله مانع لدفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى بان التعريف فاسد لاستلزامه الدور او الجهالة فالاحتمال سيما الظاهر كاف له وما ذكره من العبارة محمولة على المبالغة فبحث السيد السند قدس سره بجواز ارادة تراكيب البلغاء خارج عن سنن التوجيه ليس بشئ كما لا يخفى (قوله الا ان يكون الخ) وذلك لان معنى توفية خواص التراكيب حقها اعطاء حقها وافيا وذلك بايراد تراكيب نفسه كما يقتضيه الخواص وبحمل تراكيب غيره عليها ولا يجوز ارادة الحمل فقط فيكون المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء لان بلاغة المتكلم لا تتحقق بالحمل بل لا بد من الايراد ولا ارادة المعنى الشامل لهما فيكون المراد بالتراكيب اعم من تركيب نفسه وتراكيب البلغاء لان قوله تأدية المعاني وقوله وايراد انواع الخ يأبى عنه (٩) كما سيجئ ولانه دخل له في بلاغة المتكلم وان كان لازما له فتعين ان يكون المراد الايراد وهذا حاصل ما نقل عنه رحمه الله في الحاشية يعنى انه لا نفهم منه الا ذلك بعد النظر والتأمل في الكلام ومما يشتمل عليه من القرينة السابقة وهى تأدية المعاني فانه يقتضى تراكيب بها يحصل تأديتها على وجهها والملاحقة وهى ايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية وهو ظاهر والخارجية وهى العلم بان البلاغة انما هى القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغى لا على فهم المعاني كما ينبغى من غير ان يكون له الاقتدار على التأليف والتركيب وزاد لفظ بحيث اشارة الى انه لا يلزم الايراد بالفعل بل الاقتدار عليه فيؤل معنى التعريف (٢) الى انها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ (قوله لان خاصية الخ)

ولاحقه وهى اما معينة لو سوى نسبة المعنيين الى الارادة لولا القرينة او محصلة ان رجح احد المعنيين على الآخر والمانعة والمعينة لازمان لكل مجاز في التعريف او في المحاورات والالازم استعمال كل مجاز في معان غير متناهية او في بعض مجهول واللازم بط م قوله ليس بشئ لانه مقابلة الجواز بالجواز مع انه لا يدفع الجواز بالجواز م اى كون معنى التوفية ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذى يليق به م ٩ لان المعاني المعبر عنها اذا كانت للمتكلم يجب ان يكون التراكيب المعبر بها له ايضا لامتناع التعبير عما قصده بعبارة غيره وكذا قوله وايراد انواع التشبيه الخ اذ لو قيل مثلا البلاغة هى بلاغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغى على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا اللهم الا ان يحمل التأدية على تقريرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده ام لا م

٢ اى معنى تعريف بلاغة المتكلم ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص الخ م